وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الدكتور يحي فارس – المدية

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم المالية و محاسبة

عنـــوان المذكـــرة :

دور التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية

دراسة حالة شركة سوناطراك الجزائر (2017-2018)

مذكـــرة مقدمـــة لنيـــل شهـــادة الماستـــر فـــي الماليـــة و المحاسبـــة

تخصص: ماليـــة المؤسســـة

من إعداد الطالب:

العلوشي نورالدين

تحت إشراف الأستاذ:

أ.د سعداوي موسى

السنة الجامعية: 2021/2020

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الدكتور يحي فارس – المدية

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم المالية و محاسبة

عنـــوان المذكـــرة :

دور التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية

دراسة حالة شركة سوناطراك الجزائر (2017-2018)

مذكـــرة مقدمـــة لنيـــل شهـــادة الماستـــر فـــي الماليـــة و المحاسبـــة

تخصص: ماليـــة المؤسســـة

من إعداد الطالب:

العلوشي نورالدين

تحت إشراف الأستاذ:

أ.د سعداوي موسى

السنة الجامعية: 2021/2020

الإهداء

أهدي ثمرة جهدي وعملي المتواضع هذا

إلى من علمني ولقنني أولى أبجديات الحياة

أبي العزيز حفظه الله لي وأطال في عمره

وإلى التي جعل الله الجنة تحت أقدامها

ريحانة حياتي وبهجتها التي غمرتني بعطفها وحنانها

وأنارت لي درب حياتي و كانت لي الصدر الرحب الحنون و القلب العطوف

سر توفيقي بعد الله **أمي** وهي التي أنارت في قلبي حب العلم العزيزة الغالية حفضها الله وأطال في عمرها

وإلي إخوتي وجميع أفراد العائلة الكبيرة

والي جميع أفراد عائلتي الصغيرة زوجتي العزيزة وسندي في الحياة ، والي أبنائي وفلذات كبدي حسام الدين وسفيان

والكتكوت الصغيرة ختام

والى جميع أصدقائي وأحبابي

الشكر والتقدير

نحمد الله ونشكره على جزيل نعمه ووافر عطائه وله الشكر على توفيقه وإحسانه وخيراته
وأفضاله حمدا و شكرا يبلغنا رضاه
واصلي وأسلم على خير الأنبياء و المرسلين سيدنا محمد عليه أفضل الصلوات وأزكى التسليم
نتقدم بالشكر الجزيل لكل من ساعدنا من قريب أو من بعيد على إنجاز هذا العمل و نخص بالذكر
أبي و **أمي**
الأستاذ المشرف **سعداوي موسى** الذي ساندنا منذ مباشرتنا في العمل ولم يبخل علينا يوما بتقديم كل ما أمكن من مساعدة
فجزآكم الله عنا الخير وجعلها في ميزان حسناتكم

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة دراسة حالة شركة سوناطراك، حيث تم التعرف على أساليب وأدوات التحليل المالي وكيف يتم توظيفها في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة.

ومن أهم النتائج التي توصلنا إليها أن التشخيص المالي هو عملية تحليل الوضع المالي للمؤسسة باستخدام مجموعة من أدوات على أساسها يتم استخراج مجموعة من المؤشرات التي على ضوئها يمكن تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة واتخاذ قرارات مالية تسييرية رشيدة اعتمادا على القوائم المالية المستخرجة من نظامها المحاسبي المالي مما يساهم في زيادة قيمة المؤسسة في محيطها .

الكلمات المفتاحية: التحليل المالي، تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية ، شركة سوناطراك 2017-2018 .

Le résumé:

Cette étude vise à identifier le rôle de l'analyse financière dans le diagnostic de la situation d'une entreprise. Dans notre cas il s'agit d'une étude de cas de l'entreprise Sonatrach, Où les méthodes et les outils d'analyse financière ainsi que leur utilisation pour diagnostiquer la situation financière de l'entreprise ont été identifiés .

Une de nos constatations les plus importantes est que le diagnostic financier est le processus d'analyse de la situation financière d'une entreprise en utilisant un ensemble d'outils, sur la base desquels on va déduire un ensemble d'indicateur qui permettent de diagnostiquer ladite situation et prendre des décisions financières rationnelles fondée sur les bilans financiers extraites de son système comptable financier, qui contribuent à accroître la valeur de l'organisation dans son environnement.

Mots clés : Analyse financière, Diagnostic de la situation financière de l'institution économique, Entreprise Sonatrach, 2017-2018

فهرس المحتويات:

فهرس المحتويات	الصفحة
الإهداء	أ
الشكر والتقدير	ب
الملخص	ت
فهرس المحتويات	ث
فهرس الجداول	ح
فهرس الأشكال	خ
فهرس الملاحق	خ
مقدمة عامة	ذ
الفصل الأول: الإطار النظري للتحليل المالي	
تمهيد الفصل الأول	17
المبحث الأول: ماهية التحليل المالي	18
المطلب الأول: مفهوم التحليل المالي	18
المطلب الثاني: أنواع التحليل المالي	22
المطلب الثالث: محددات التحليل المالي وأهدافه	25
المبحث الثاني: أساسيات التحليل المالي	27
المطلب الأول: المحلل المالي وخطوات التحليل المالي	27
المطلب الثاني: استعمالات ومقومات التحليل المالي	29
المطلب الثالث: معايير التحليل المالي	31
المبحث الثالث: القوائم المالية التي تخدم أغراض التحليل المالي	33
المطلب الأول: الميزانية	33
المطلب الثاني: جدول حسابات النتائج	36
المطلب الثالث: قائمة التدفقات النقدية والقوائم المالية الأخرى	40
خلاصة الفصل الأول	44
الفصل الثاني: آلية تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية	
تمهيد الفصل الثاني	46
المبحث الأول: التشخيص المالي	47
المطلب الأول: تعريف التشخيص المالي	47
المطلب الثاني: أهمية وأهداف التشخيص المالي	47
المطلب الثالث: أدوات التشخيص المالي و المشاكل التي تعترضه في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة	48

المبحث الثاني: تحليل القوائم المالية	50
المطلب الأول: تحليل الميزانية	50
المطلب الثاني : تحليل جدول حسابات النتائج	53
المطلب الثالث: تحليل قائمة التدفقات النقدية	56
المبحث الثالث: أدوات التحليل المالي	63
المطلب الأول : التحليل بواسطة مؤشرات التوازن	63
المطلب الثاني:تحليل المالي بواسطة النسب	66
المطلب الثالث: الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي	72
خلاصة الفصل الثاني	75
الفصل الثالث: أهمية التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية لشركة سوناطراك	
تمهيد الفصل الثالث	77
المبحث الأول:عرض وتقديم شركة سوناطراك	78
المطلب الأول: تعريف شركة سوناطراك ونشأتها وأهدافها	78
المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لشركة سوناطرك	79
المطلب الثالث: قسم ومصلحة محل الدراسة	82
المبحث الثاني: عرض قوائم المالية الخاصة لشركة سوناطراك	86
المطلب الأول: عرض ميزانية المالية للشركة لسنتي 2017 - 2018	86
المطلب الثاني: عرض جدول حسابات النتائج الخاص بشركة سوناطراك لسنوات 2016-2017-2018	89
المطلب الثالث: القوائم المالية الأخرى الخاصة بالشركة	90
المبحث الثالث: تحليل القوائم المالية الخاصة لشركة سوناطراك	92
المطلب الأول: تحليل بواسطة مؤشرات التوازن المالي	92
المطلب الثاني: تحليل المالي باستخدام النسب المالية	94
المطلب الثالث: تحليل باستخدام معدلات الأرصدة الوسيطية	98
خلاصة الفصل الثالث	99
الخاتمة العامة	101
قائمة المصادر و المراجع	105
قائمة الملاحق	116

فهرس الجداول

رقم الجدول	فهرس الجداول	الصفحة
1	إعادة ترتيب الأعباء حسب الوظائف	39
2	الميزانية المالية المختصرة	52
3	الميزانية الوظيفية	53
4	حساب القدرة على التمويل الذاتي انطلاقا من نتيجة السنة المالية	54
5	حساب القدرة على التمويل الذاتي انطلاقا من فائض الإجمالي للاستغلال EBE	54
6	الانتقال من إيرادات الاستغلال إلى تحصيلات استغلال	57
7	نسب مقاييس الجودة السيولة المالية	60
8	نسب مقاييس جودة أرباح مؤسسة	61
9	نسب مقاييس تقييم السياسات المالية للمؤسسة	62
10	الميزانية المالية لشركة سوناطراك (جانب الأصول) لسنتي 2017-2018	86
11	الميزانية المالية لشركة سوناطراك (جانب الخصوم) لسنتي 2017-2018	87
12	ميزانية المختصرة الخاصة بالأصول لسنتي 2017-2018	88
13	الميزانية المالية المختصرة الخاصة بالخصوم لسنتي 2017-2018	88
14	الجدول رقم (14): جدول حسابات النتائج لشركة سوناطراك لسنوات 2016 2017 2018	89
15	جدول تدفقات النقدية لشركة سوناطراك لسنتي 2017-2018	90
16	جدول الأموال الخاصة لشركة سوناطراك لسنتي 2017-2018	91
17	جدول رأس المال العامل	92
18	جدول احتياجات رأس المال العامل	93
19	جدول الخزينة الصافية	93
20	جدول نسب التمويل	94
21	جدول نسب المديونية	94
22	جدول نسب السيولة	95
23	جدول نسب النشاط	96
24	جدول نسب المردودية	97
25	جدول معدلات نمو الأرصدة الوسيطية للتسيير لسنتي 2017-2018	98

فهرس الأشكال

رقم الشكل	فهرس الأشكال	الصفحة
1	الهيكل التنظيمي لشركة سوناطرك	80

فهرس الملاحق

رقم الملحق	فهرس الملاحق	الصفحة
1	الميزانية جانب الأصول	116
2	الميزانية جانب الخصوم	117
3	جدول حساب النتائج حسب الطبيعة	118
4	جدول حسابات النتائج حسب الوظيفة	119
5	قائمة التدفقات النقدية (الطريقة المباشرة)	120
6	قائمة تدفقات النقدية (الطريقة الغير المباشرة)	121
7	قائمة الأموال الخاصة	122
8	الهيكل التنظيمي لشركة سوناطراك	123
9	الميزانية المالية لشركة سوناطراك (جانب الأصول) لسنتي 2017-2018	124
10	الميزانية المالية لشركة سوناطراك (جانب الخصوم) لسنتي 2017-2018	125
11	جدول حسابات النتائج لشركة سوناطراك 2016-2017	126
12	جدول حسابات النتائج لشركة سوناطراك 2017-2018	127
13	جدول تدفقات النقدية لشركة سوناطراك لسنتي 2017-2018	128
14	جدول الأموال الخاصة لشركة سوناطراك لسنتي 2017-2018	129

مقدمة عامة

أولاً: تمهيد

أن المؤشرات الاقتصادية الدولية ألزمت على دول العالم الثالث الدخول في إطار العولمة الاقتصادية فقد أصبحت هذه الأخيرة حقيقة حتمية لا مناص منها ، فاستوجب على هذه الدول ومنها الجزائر التعامل مع الوضع الصعب الذي أطلق عليه اسم الأحادية القطبية، هذا بانتقال الجزائر من الاقتصاد الموجه إلى عتبة الباب الاقتصاد و السوق ، وذلك ما كلف ومازال يكلف الجزائر جهودا عظيمة و أثمانا باهظة للدخول من هذا الباب الواسع والمكلف، ومن الانجازات التي حققيها والتي هي في طريق التحقيق نذكر منها مايلي إبرام اتفاقيات الشراكة مع الاتحاد الأوروبي والتهيئة للدخول في المنظمة العالمية للتجارة ، وذلك باعتماد الجزائر إجراء إصلاحات تمس أساسا المؤسسات الاقتصادية العامة والخاصة منها ، وذلك بفتح رؤوس الأموال للاستثمار والشراكة بالنسبة للقطاع العام وتشجيع الاستثمار بواسطة إنشاء وكالات خاصة بدالك.

وفي ظل هذه الإجراءات فأن هده المؤسسات الاقتصادية تتجه نحو المنافسة الحرة في السوق الداخلي و الخارجي ، وهنا بجدر بنا الإشارة إلى أن سوء تسيير هذه المؤسسات بنقص الكفاءات الأدوات الخاصة والملزمة للتسيير الحسن لها ، ولكي تصل المؤسسات إلى النجاعة في التسيير يجب أن تتبع الأسس العلمية لهذا الغرض فنجد أهمية استعمال تقنيات التحليل المالي الذي يعتبر إحدى الوسائل العلمية لمعرفة الوضعية المالية الحقيقة للمؤسسة بالدراسة التحليلية الشاملة التي تتطلب فحص مالي مبني على أسس علمية و إحصائية على المدى الطويل أي أكثر من ثلاث سنوات من أجل اتخاذ القرارات المنطقية والسليمة.

إذ يعتبر التحليل المالي من أهم الوسائل التي يتم بموجبها عرض نتائج المتحصل عليها على الإدارة لكي يبين مدى كفاءتها في اتخاذ القرارات مالية التسييرية الرشيدة كما أنه يهتم بتحليل القوائم المالية من خلال إعادة ترتيبها وتبويبها، وهذا من أجل تحليلها باستخدام أدوات التحليل المالي (مؤشرات التوازن المالي ، النسب المالية)، ثم تفسير النتائج المتوصل إليها خلال فترة زمنية الخاصة بالدراسة من أجل تشخيص وضعيتها المالية لتعرف على الاختلافات و استخراج نقاط القوة لتعزيزها لتصبح أكثر قوة و نقاط الضعف لعلاجها وتفادي الأخطاء المؤدية إليها.

و عليه مما سبق يمكن طرح الإشكالية الرئيسية الخاصة بدراساتنا و هي **ما هو دور التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية لشركة سوناطراك؟**

ثانياً: الأسئلة الفرعية

على ضوء إشكالية الرئيسية المطروحة يمكن طرح التساؤلات الفرعية التالية :

1- لماذا يعتمد على التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة؟

2- كيف يتم تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة؟

3- ماهي أهمية التحليل المالي في شركة سوناطراك؟

ثالثاً: فرضيات الدراسة

من أجل إجابة على إشكالية الرئيسية و على الأسئلة الفرعية المطروحة يمكن تصميم و صياغة فرضيات التالية :

1- يعتمد على التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة من خلال لتعرف على الاختلافات و استخراج نقاط القوة وضعف .

2- تعتبر مؤشرات التحليل المالي أحسن طريقة يمكن استخدامها في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة.

3- التحليل المالي له أهمية بالغة في تشخيص وضعية شركة سوناطراك من خلال استخدام المؤشرات لتعرف على نقاط القوة وضعف.

رابعاً: أهداف الدراسة

إن الأهداف التي نرغب و نسعى للوصول إليها من خلال دراستنا تتمثل فيما يلي :

1- معرفة دور تحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية لشركة سوناطراك.

2- التعرف على الأدوات المستخدمة في التحليل المالي والتي من شأنها أن تساهم في تشخص الوضعية المالية للمؤسسة.

3- معرفة مدى تحقيق المؤسسة لأهدافها واحترامها للتوازن المالي الذي تسعى إليه.

خامساً: أهمية الدراسة

و تتمثل أهمية الدراسة من خلال معرفة أهمية التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية في مؤسسة عن طريق تحليل و تبويب القوائم المالية للوصول إلى نتائج و لمعرفة وضعية المؤسسة من خلال هذه النتائج و استخراج نقاط القوة لتعزيزها و نقاط الضعف لمعالجتها.

سادساً: أسباب اختيار الدراسة

توجد أسباب التي دفعتنا في اختيار الموضوع و هي تتمثل فيما يلي :

1- أسباب موضوعية:

أ- المساهمة في إثراء المكتبة الجزائرية بمثل هذه المواضيع.

ب- حاجة المؤسسات الاقتصادية الجزائرية لأداة فعالة تسمح لها بمعرفة نقاط قوتها ونقاط ضعفها.

جـ- أهمية البالغة التي يحضى بها لدى مسيري المؤسسات لأنه يعتبر مصدر أساسي في اتخاذ القرارات.

2- أسباب ذاتية

أ- التجربة الشخصية النظرية في تحليل المالي باعتباره مقياس جامعي و بالتالي الرغبة في زيادة العمق .

ب- الرغبة في معرفة كيفية استخدام أدوات التحليل المالي خاصة المؤشرات التوازن المالي و نسب المالية .

جـ- الرغبة في معرفة كيفية التعامل مع تحليل المالي في جانب الميداني للمؤسسة .

سابعاً: منهج الدراسة

حتى نتمكن من الإجابة عن الإشكالية و الأسئلة المطروحة و اختبار صحة الفرضيات اعتمدنا في دراستنا على منهج الوصفي التحليلي حيث استعملنا المنهج الوصفي في الجانب النظري و ذلك لاستعراض مختلف المفاهيم الأساسية للدراسة سواءً من معلومات الخاصة بتحليل المالي أو التشخيص المالي و ذلك من أجل إحاطة بجميع جوانب الموضوع لكي يساعدنا في جانب التطبيقي و استعملنا المنهج التحليلي في الجانب التطبيقي و ذلك من أجل تحليل القوائم المالية الخاصة بالمؤسسة سواءً كان ذلك تحليل بالنسب أو بالمؤشرات بالإضافة إلى تعليق على النتائج المتحصل عليها .

ثامنا: صعوبات الدراسة

1- الصعوبة في الولوج إلي المكتبات الجامعية وهذا بسبب الارتباطات الاجتماعية والمهنية . بالإضافة إلى توقف الدراسة الميدانية.

2- ضعف سرعة تدفق الإنترنت أدى بي إلى التعطل عن العمل،

3- صعوبة ترجمة قوائم المالية للمؤسسة.

4- صعوبة قراءة وفهم محتوى القوائم المالية المتحصل عليها من طرف المؤسسة نظرا لكون الملاحق المقدمة لا تتوفر على المعلومات والإيضاحات التي أرغب فيها. بالإضافة إلي الصعوبة في جلب المعلومات عن المؤسسة محل الدراسة .

تاسعا: الدراسات السابقة

1- دراسة سعادة اليمين ، "استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها دراسة حالة المؤسسة الوطنية لصناعة أجهزة القياس والمراقبة العلمة سطيف"، مذكرة ماجستير في علوم التجارية، غير منشورة، تخصص إدارة الأعمال، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر، 2008/2009.

حيث حاولت الباحثة في هذه الدراسة إثبات ما إذا كان التحليل المالي أداة كافية للوصول إلى تقييم الحقيقي للوضعية المالية للمؤسسة حيث طرحت فرضيتين لاختبار هذا الموضوع وهما:

- إن تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية في ضوء التحليل المالي يسمح بتحديد المشاكل التي تعاني منها، وبالتالي اتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة.

- إن عدم الاهتمام باستخدام التحليل المالي بالمؤسسات الاقتصادية يؤدي إلى انخفاض كفاءة الإدارة في استخدام أصولها المختلفة، وبالتالي انخفاض العائد على الأصول المستثمرة.

حيث استخدمت المنهج الوصفي التحليلي في اختبار الفرضيات، كما كان إسقاط هذه الدراسة على المؤسسة الوطنية لصناعة أجهزة القياس و المراقبة.

2- دراسة محمد سامي لزعر "التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي دراسة حالة"، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، غير منشورة، تخصص إدارة مالية، قسم التسيير،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2011/2012.

فقد هدفت هذه الدراسة إلى معرفة آثار تطبيق النظام المحاسبي المالي على مجالات وأبعاد التحليل المالي للقوائم المالية وعلاقته بالمعايير المحاسبية الدولية، بالإضافة إلى تقديم الإطار العام للتحليل المالي للقوائم المالية ، حيث طرح الباحث الفرضيات الآتية:

- إن التوافق المحاسبي الدولي يهدف إلى إصدار معايير محاسبية دولية تؤدي إلى إعداد قوائم مالية تلبي حاجيات مختلف الأطراف ذات الصلة بالمؤسسة الاقتصادية بالمعلومات الملائمة والضرورية، مما يخدم التحليل المالي للقوائم المالية بكيفية جيدة.

- إن الإصلاح المحاسبي في الجزائر يهدف إلى تبني التوافق المحاسبي الدولي من أجل إعداد قوائم مالية تلبي حاجيات مستخدمي هذه القوائم وتحليلها.

- إن القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي تسهل من تطبيق تقنيات التحليل المالي.

حيث استعمل المنهج الوصفي التحليلي للاختبار الفرضيات ، وقد قام الباحث بإنجاز الدراسة التطبيقية على شركة صيدال الأم، وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أبرزها هي إن التحليل المالي للقوائم المالية هو أحد الأدوات المهمة التي يمكن استخدامها بواسطة الإدارة والأطراف الخارجية لغرض الحصول على معلومات ومؤشرات إضافية تساعد في عملية ترشيد القرارات، عن طريق تحويل الأرقام

الظاهرة بالقوائم المالية من مجرد أرقام مطلقة بدون أي دلالات إلى أرقام لها مدلولاتها بالإضافة إلى إن القوائم المالية التي يتم إعدادها وفق النظام المحاسبي المالي تخدم التحليل المالي للقوائم المالية وتسهل في تطبيق تقنيات التحليل المالي.

3- دراسة منير عوادي ، "استخدام التحليل المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية دراسة حالة مؤسسة صيدال الفترة من 2013 إلى 2017" ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، التخصص الأسواق المالية والبورصات، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2020/2019.

حيث هدفت هذه الدراسة إلى تحديد طبيعة العلاقة بين التحليل المالي ودوره في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، حيث طرح الباحث الفرضيات الآتية:

- تسمح لنا أساليب وأدوات التحليل المالي من تشخيص وتقييم الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية، وذلك بحسب المعلومات المستخدمة المتوفرة في عملية التحليل.
- تساهم أساليب وأدوات التحليل المالي المختلفة في قياس وتحليل وتقييم مختلف جوانب الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية.
- يساعدنا قياس وتقييم الأداء والتوازن المالي للمؤسسة الاقتصادية في تحديد مراكز القوة والضعف فيها.
- إن إسقاط مختلف أساليب وأدوات التحليل المالي على القوائم المالية لمجمع صيدال يمكننا من تشخيص وضعه المالي، وكذا اكتشاف الاختلالات المالية الحاصلة له من خلال تقييم أدائه المالي.

حيث استعمل المنهج الوصفي التحليلي للاختبار الفرضيات ، وقد قام الباحث بإنجاز الدراسة التطبيقية في مؤسسة صيدال، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة هي بيان أهمية وضرورة استخدام مختلف أساليب وأدوات التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية وتحديد نقاط القوة والضعف فيها، وكذا الكشف عن أهم الاختلالات المالية التي تعاني منها وتقديم الحلول المناسبة لها.

عاشرا: ما يميز دراستنا على الدراسات السابقة

تتشابه دراستنا مع الدراسات السابقة لأنها تحمل نفس الموضوع وهو التحليل المالي لكن تتميز دراستنا فيما يلي:

1- مع دراسة سعادة اليمين تتميز دراستنا بأنها شملت كل القوائم التي تخدم أغراض التحليل المالي خاصةً في تحليلها حيث أنا حللت الميزانية وجدول حسابات النتائج وجدول تدفقات الخزينة و ذكرنا للاتجاهات الحديثة للتحليل المالي على عكس الباحثة .

2- مع محمد لزعر سامي تتميز دراستنا بأنها شملت كل جوانب الإطار النظري ثم تطرقنا على أدوات التحليل المالي حيث توجه هو مباشرةً إلى أدوات التحليل المالي بالإضافة إلى ذكرنا للاتجاهات الحديثة للتحليل المالي على عكسه.

3- دراسة منير عوادي تتميز دراستنا بأنها شملت كل القوائم التي تخدم أغراض التحليل المالي خاصةً في تحليلها حيث أنا حللت الميزانية وجدول حسابات النتائج وجدول تدفقات الخزينة على عكس الباحث.

حادي عشر: هيكل الدراسة

للإجابة على الإشكالية البحث المطروحة للدراسة و اختبار الفرضيات، فقد قمنا بتقسيم هذا البحث لثلاثة فصول :

الفصل الأول : "**الإطار النظري للتحليل المالي**" وقد تناولنا في هذا الفصل عرضاً عاما عن التحليل المالي و ذلك في مبحث الأول حيث تعرفنا عن مفهوم تحليل المالي و أنواعه بالإضافة إلى محدداته و أهدافه، أما في المبحث الثاني فقد تطرقنا إلى أساسيات تحليل المالي من خلال التعرف على خطوات و مراحل تحليل المالي و استعمالاته و مقوماته بالإضافة للمعايير التي يستند عليها، أما في المبحث الثالث فتطرقنا إلى قوائم المالية التي تخدم أغراض التحليل المالي .

الفصل الثاني : "**آلية تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة** " فقد قسمناه إلى ثلاث مباحث حيث تطرقنا في المبحث الأول على التشخيص المالي أما المبحث الثاني فقد قمنا بتحليل القوائم المالية من خلال إعادة تبويب وترتيب القوائم المالية وهي على الترتيب الميزانية، جدول حسابات النتائج، قائمة تدفقات النقدية أما في المبحث الثالث فقد تطرقنا على أدوات التحليل المالي التي تستخدم في تحليل القوائم المالية وهي مؤشرات التوازن المالي و النسب المالية بالإضافة إلى الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي.

الفصل الثالث : " **أهمية التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية لشركة سوناطراك** "حيث تم تقديم المؤسسة محل الدراسة من خلال التعريف بها و مراحل تطورها وهيكلها والتعرف على قسم ومصلحة الدراسة وهذا في المبحث الأول بالإضافة إلى عرض قوائمها المالية في المبحث الثاني وفي المبحث الثالث فقد تم تحليل هذه القوائم خلال الفترة المدروسة باستخدام مؤشرات و نسب المالية و معدلات نمو الأرصدة الوسيطية لتسيير و ذلك لمعرفة دور تحليل المالي في تشخيص وضعية المالية .

الفصل الأول :

الإطار النظري للتحليل المالي

تمهيد الفصل الأول :

عرف التحليل المالي في السنوات الأخيرة تطوراً كبيراً وهذا بسبب الحاجة الماسة له لأنه يعتبر أداة هامة من أدوات الإدارة المالية بحيث يستعمل في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة و ذلك من أجل اكتشاف نقاط القوة لتدعيمها و تحسينها لجعلها أكثر قوة و نقاط الضعف لمعالجتها و معرفة أسبابها و تصحيحها و ذلك من خلال إتباع أساليب و مراحل يعتمدها المحلل للوصول لنتائج المرجوة بحيث لا يتم هذا التحليل إلا بتوفر مجموعة من المعلومات المحاسبية التي ستتم فيها الدراسة و هي القوائم المالية و كل هذا سنتطرق إليه في دراسة مفصلة من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول : ماهية التحليل المالي.

المبحث الثاني : أساسيات التحليل المالي.

المبحث الثالث : القوائم المالية التي تخدم أغراض التحليل المالي.

المبحث الأول: ماهية التحليل المالي

يعتبر التحليل المالي من الدراسات المطلوبة في المؤسسة بشدة وهذا راجع إلى أهميته وكثرة الأطراف المستفيدة منه، وذالك من أجل الوصول إلى الأهداف التي تسعى إليها بالرغم من وجود محددات التي تعيق عمل التحليل المالي، لذالك سنتطرق في هذا المبحث إلى مفهوم التحليل المالي وأنواعه بالإضافة إلى محدداته وأهدافه .

المطلب الأول: مفهوم التحليل المالي

سنتطرق في هذا المطلب إلى مفهوم التحليل من خلال التعرف على نشأته وأسباب نشأته وتعريفه وأهميته والأطراف المستفيدة منه وهي على النحو الأتي:

أولا: نشأة وتطور التحليل المالي :

يرى الباحثون أن التحليل المالي قد نشأ في نهاية القرن التاسع عشر حيث استعملت البنوك والمؤسسات المصرفية النسب المالية التي تبين على أساسا مدى قدرة المؤسسة على الوفاء بديونها، وذلك استنادا إلى كشوفاتها المحاسبية[1]، وقد أدت الأزمة الكساد العالمية (1929-1933) إلى إفلاس مؤسسات كثيرة في العالم وهو ما فرض توجه الاهتمام في التحليل المالي إلى قضيتين أساسيتين في المؤسسات حيث تمثل الأولى دراسة سيولة المؤسسات والثانية دراسة الربحية والمقدرة على المنافسة[2]، لذالك كان لها أثر معتبر في تطوير تقنيات التسيير و التحليل المالي، ففي سنة 1933 أسس في الولايات المتحدة الأمريكية لجنة للأمن و الصرف، ساهمت في نشر التقديرات و الإحصائيات المتعلقة بالنسب المالية لكل قطاع اقتصادي.

وقد كان لفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية دور هام في تطوير تقنيات التحليل المالي في فرنسا،حيث أظهر المصرفيون و المقرضون اهتمامهم بتحديد خطر استعمال أموالهم بصفة دقيقة، ومع تطور المؤسسات و وسائل التمويل في الستينات أنصب الاهتمام على نوعية المؤسسات، حيث تكونت في فرنسا سنة 1967 لجنة عمليات البورصة التي من أهدافها تأمين الاختيار الجيد وتأمين العمليات المالية التي تنشرها المؤسسات المحتاجة إلى مساهمة الادخار العمومي، كما أن تزايد حجم العمليات و تحسن نوعيتها ساهم بشكل كبير في خلق نظرة جديدة للتحليل المالي حيث تحول من تحليل ساكن (لفترة معينة أو سنة) إلى تحليل ديناميكى (دراسة الحالة المالية للمؤسسة لعدة سنوات متعاقبة أقلها 3 سنوات، و المقارنة بين نتائجها و استنتاج تطوير سير المؤسسة المالية) و أدى تعميم التحليل المالي في المؤسسات إلى تطور نشاطاتها و تحقيقها قفزات جد مهمة في الإنتاج و الإنتاجية.

ثانيا:أسباب نشأة وتطور التحليل المالي

إن التطور الذي مس التحليل المالي ناتج عن أسباب عديدة والتي بدورها كانت السبب في تطوره و المساهمة في ارتقاء به عبر الزمن ويمكن تلخيص هذه الأسباب كالأتي:

1-الثورة الصناعية: أظهرت الثورة الصناعية في أوروبا الحاجة إلى رأس مال ضخم لإنشاء المصانع وتجهيزها وتمويل العملية الإنتاجية سعيا وراء الأرباح و وفرات الإنتاج الكبير، وبذلك تطور حجم المشروع الاقتصادي من مؤسسة فردية صغيرة إلى شركات مساهمة كبيرة

[1]- عبد الوهاب رميدي، رضوان باصور، "**استخدام الأساليب الإحصائية و الرياضية في التحليل المالي لأداء المؤسسة**"، المجلة الجزائرية للإقتصاد و المالية، جامعة يحي فارس المدية الجزائر، المجلد الثاني، العدد 7، أفريل 2017، ص (130).

[2]- منال خلخال، "**امكانية تبني المؤسسات الاقتصادية الجزائرية نموذجا للتنبؤ بالفشل المالي دراسة عينة من المؤسسات في قطاع الصناعة الميكانيكية للفترة من2012 إلى 2015**"، أطروحة دكتوراه علوم في علوم التسيير، غير منشورة، تخصص مالية المؤسسة، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2018/2017، ص (49).

حيث تجمع مدخرات آلاف المساهمين لاستثمارها على نطاق واسع، وقد اضطر هؤلاء المساهمين نظرا لنقص خبرتهم إلى تفويض سلطة إدارة المؤسسة إلى مجلس إدارة مستقل وأصبحت القوائم المالية وسيلتهم الأساسية في متابعة أحوال المؤسسة ومدى نجاح الإدارة في أداء مهمتها وبالتالي ظهرت الحاجة إلى تحليل هذه القوائم وتفسير النتائج، لتحديد مجالات قوة المؤسسة أو نقاط ضعفها أو قوة مركزها المالي ونتيجة أعمالها[1].

2- الأسواق المالية: تهتم الأسواق المالية كثيرا بالمستثمرين في الأوراق المالية، فهم أكثر الأطراف تحقيقا للأرباح نتيجة استثمارهم في الأوراق المالية، كما أنهم أكثر الأطراف تعرضا للمخاطرة ولذلك يحتاج المستثمرون الحاليون والمتوقعون إلى معلومات دقيقة عن واقع مؤسسات الأعمال التي تتداول أسهمها في السوق المالية و لإرضاء هؤلاء المستثمرين، لذلك فإن الأسواق المالية قد اهتمت بتحليل حسابات مؤسسات الأعمال ماليا لتحديد مدى قوتها أو قصورها، وعلى ضوء نتائج التحليل يتحرك الطلب و العرض الأوراق المالية في السوق[2].

3- تدخل الحكومات في طريقة عرض البيانات بالقوائم المالية: إن نجاح مؤسسات كوسيلة لاستثمار المدخرات يتوقف على حماية المستثمر من تلاعب المسيرين، لذا فقد اهتمت الحكومات بإصدار القوانين لضمان هذه الحماية سواء بالنص على ضرورة تعيين مراجعين للحسابات، أو نشر القوائم المالية على الجمهور اعترافا منها بأحقية اطلاع الأطراف الخارجية (المساهمين وغيرهم) عليها[3].

4- الائتمان: لقد كان الانتشار أسلوب التمويل القصير الأجل ولفترات لا تتجاوز السنة قد دفع بالمصارف التجارية إلى ضرورة تقييم سلامة المركز المالي و النقدي للمؤسسات الطالبة لهذا النوع من الائتمان، لذلك ظهرت الحاجة إلى تحليل القوائم المالية وعلى ضوء نتائجها تمنح المصارف القروض والتسهيلات الائتمانية المختلفة أو ترفض منحها لنوع من المؤسسات، ولهذا فقد أنشأت الكثير من المصارف وحدات خاصة مهمتها إجراء التحليل المالي للمؤسسات الطالبة لمساعدة المصارف[4] .

ثالثاً: تعريف التحليل المالي

وردت عدة تعاريف للتحليل المالي لذالك نذكر أهمها فيما يلي:

تعريف الأول : يعرف على انه عملية منظمة تهدف للتعرف على مواطن القوة لتعزيزها ومواطن الضعف لوضع علاج لها، من خلال مجموعة من الأدوات والأساليب التحليلية لبيانات القوائم المالية المنشورة[5].

تعريف الثاني : يرى بعض المختصين أن التحليل المالي هو حساب النسب التحليلية من القوائم المالية وتفسير هذه النسب لمعرفة اتجاهاتها كأساس للقرارات الإدارية[6].

---

[1]- حمزة محمود الزبيدي، "**التحليل المالي تقييم الأداء و التنبؤ بالفشل**"، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع، عمان الأردن، 2000، ص (22).

[2]- حليمة خليل الجرجاوي، "**دور التحليل المالي للمعلومات المالية المنشورة في القوائم المالية للتنبؤ بأسعار الأسهم دراسة تطبيقية على المنشآت المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية**"، مذكرة ماجستير في المحاسبة والتمويل، غير منشورة، قسم المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية غزة، فلسطين، 2008، ص (25).

[3]- سعادة اليمين، "**استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها دراسة حالة المؤسسة الوطنية لصناعة أجهزة القياس والمراقبة العلمة سطيف**"، مذكرة ماجستير في علوم التجارية، غير منشورة، تخصص إدارة الأعمال، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر، 2008/2009، ص (7).

[4]- حليمة خليل الجرجاوي، **مرجع سبق ذكره**، ص (26).

[5]- حمزة علي صبحي حسن، "**دراسة أثر تطبيق معايير لجنة بازل على تحسين الأداء المصرفي بالتطبيق على المصارف الإسلامية**"، مذكرة ماجستير في المحاسبة، غير منشورة، قسم المحاسبة، كلية التجارة، جامعة القاهرة، 2015، ص (78).

[6]- سيف عبد الرزاق محمد الوتار، "**دور المعلومات المحاسبية في التنبؤ بفشل الشركات المساهمة الصناعية دراسة تطبيقية لعينة من الشركات المساهمة الصناعية في سوق العراق للأوراق المالية للفترة من 2004 إلى 2006**"، مذكرة ماجستير في المحاسبة، غير منشورة، تخصص مالية وتدقيق، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، العراق، 2008، ص (49).

تعريف الثالث : يشير الحيالي إلى أن التحليل المالي هو عبارة عن معالجة منظمة للبيانات المتاحة بهدف الحصول على معلومات تستعمل في عملية اتخاذ القرارات وتقييم أداء الشركات في الماضي والحاضر وتوقع ما ستكون عليه في المستقبل[1].

تعريف الرابع : التحليل المالي عملية يتم من خلالها استكشاف أو اشتقاق مجموعة من المؤشرات الكمية والنوعية حول نشاط المؤسسة، ويساهم في تحديد أهمية وخواص الأنشطة التشغيلية والمالية للمؤسسة، و ذلك من خلال معلومات تستخرج من القوائم المالية ومصادر أخرى، لكي يتم استخدام هذه المؤشرات من ذلك في تقييم أداء المؤسسة بقصد اتخاذ القرار المناسب[2].

- ومن خلال التعاريف السابقة يمكن القول أن **التحليل المالي هو عبارة عن معالجة منظمة للبيانات المتاحة المتمثلة في القوائم المالية من خلال تبويبها تبويباً ملائماً لاستخراج منها النسب و المؤشرات عن طريق مجموعة من الأدوات و الأساليب التحليلية لاستخدامها في التعرف على مواطن القوة لتعزيزها و مواطن الضعف لوضع العلاج لها بهدف عملية اتخاذ قرارات مالية تسييرية رشيدة و تقييم أداء المؤسسة في الماضي و الحاضر و التوقع ما ستكون عليه في المستقبل.**

رابعا: أهمية التحليل المالي

1- يعتبر التحليل المالي أحد أشكال إدارة الأنشطة الجارية في المؤسسات، إذا يوفر المراقبة الجيدة على استخدام الموارد المالية والمادية المتاحة في الوحدة كما يعتبر أداة من أدوات متابعة سير تنفيذ الخطة الاقتصادية[3]؛

2- التحليل المالي أداة من أدوات الرقابة الفعالة وهي أشبه بجهاز الإنذار المبكر والحارس الأمين للمؤسسة لاسيما إذا استخدم بفعالية في المؤسسات؛

3- يمكن استخدام التحليل المالي في تقييم الجدوى الاقتصادية لإقامة المشاريع وتقييم الأداء[4]؛

4- مساعدة المؤسسات في تحديد أهدافها وإعداد الخطط السنوية لمزاولة نشاطاتها الاقتصادية؛

5- تحديد قدرة المؤسسة على الاقتراض و الوفاء بديونها[5]؛

6- التعرف على المركز المالي للمؤسسة؛

7- ترشيد القرارات الاقتصادية الواردة من خلال القوائم المالية[6]؛

8- تحديد مدى كفاءة الإدارة في جمع الأموال من ناحية، وتشغيلها من ناحية أخرى؛

9- الحصول على مؤشرات تبين فعالية سياسات المؤسسة وقدرتها على النمو[1]،

---

[1]- وليد ناجي الحيالي، **"الإتجاهات الحديثة في التحليل المالي"**، منشورات الأكاديمية العربية المفتوحة الدنمارك، الدنمارك، 2004، ص (22).

[2]- محمد مدحت غسان الخيري، **"التحليل المالي كشف عن الإنحراف والإختلاس"**، الطبعة الأولى، الصايل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013، ص (40).

[3]- وليد ناجي الحيالي، **"مذكرات التحليل المالي في المنشأت التجارية"**، الأكاديمية العربية المفتوحة الدنمارك، الدنمارك، 2007، ص (9).

[4]- محمد مدحت غسان الخيري ، **مرجع سبق ذكره** ، ص(42).

[5]- عبد الفاتح سعيد السرطاوي، عادل عيسى حسان، **"التحليل المالي كأداة لتقيم الأداء المالي للشركات المساهمة الصناعية في فلسطين دراسة حالة شركات الأدوية المدرجة في بورصة فلسطين للفترة ما بين 2010 2017"**، مجلة البحوث في العلوم المالية و المحاسبية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، المجلد 4، العدد 2، ديسمبر 2019، ص (153).

[6]- بحري علي، **"تحليل الأداء المالي بالنسب المالية للمؤسسة الاقتصادية ، دراسة تطبيقية في مؤسسة مطاحن الحضنة للفترة من 2011 إلى 2016"**، مجلة الحقوق و العلوم الإنسانية، جامعة زيان عاشور الجلفة، الجزائر، المجلد الأول، العدد 35، جويلية 2018، ص (350).

خامسا: الجهات المستفيدة من التحليل المالي

إن أهمية التحليل المالي البالغة جعلته في وضع اهتمام الكثيرين رغم اختلاف الأهداف التي يسعون إليها ، ومن الأطراف المستفيدة و المستعملة للتحليل المالي هم على النحو الأتي:

1- إدارة: تقوم إدارة المؤسسة بعملية التحليل الشاملة، فيكون اهتمامها بكل مظاهر التحليل المالي القصير الأجل والطويل الأجل، وبالسيولة والربحية، وبكل نشاط المؤسسة وتطوراته المتوقعة، وكذلك العلاقة بين مصادر التمويل المتخلفة، وذلك بهدف تحديد قدرة المؤسسة على مقابلة الالتزامات القصيرة الأجل، وتحديد مصادر التمويل الطويلة الأجل والعلاقة بينها، وتحديد مدى قدرة المؤسسة على استخدام وإدارة أصولها المختلفة... الخ، ولذا فإدارة تهتم بالحصول على البيانات المالية للحكم على كفاءتها في إدارة المؤسسة خلال فترة زمنية معينة[2].

2- المستثمرون: يهتم المساهم أو صاحب المؤسسة بالعائد على المال المستثمر والقيمة المضافة والمخاطر التي تنطوي عليها الاستثمارات بالمؤسسة، ولذلك فهو يبحث عما إذا كان من الأفضل الاحتفاظ بالأسهم التي يمتلكها أو يتخلى عنها، لذلك يفيد التحليل المالي المساهم في تقييم هذه الجوانب، وقد يختلف هذا قليلا عن المستثمر المرتقب والذي يحاول معرفة هل من الأفضل بالنسبة له شراء أسهم المؤسسة أم لا [3].

3- المقرضون: يهتم المقرض عادة بقدرة المقترض على السداد، وبالحصول على عائد ملائم ومضمون على مبلغ القرض، لذلك يحتاج المقرض إلى تقدير درجة المخاطرة المرتبطة بالقرض، وهذا التقدير لا يفيده فقط في اتخاذ قراره بالإقراض أو عدمه، وإنما يساعده أيضا في تحديد معدل العائد (سعر الفائدة) الذي يتلاءم مع مستوى المخاطرة المرتبطة بالقرض، فسعر الفائدة الملائم يفترض أن يعتمد بشكل رئيسي على قدرة المقترض على السداد، و على قوة مركزه المالي، وتوفر القوائم المالية بيانات تساعد المقرض على تقدير قوة المركز المالي للمقترض، وقدرته على الاستمرار في السوق، وقدرته على سداد ديونه[4].

4- العاملون بالمؤسسة: حيث يهتمون بنتائج التحليل المالي لسببين وهما تعزيز الشعور بالانتماء والإنجاز، والتعرف على الحد المعقول من المطالب ضمن الظروف الاقتصادية للمؤسسة [5].

5- الحكومة والمؤسسات المختصة: تهتم بعض الوحدات الحكومية بنتائج التحليل المالي لأنها تعكس صورة عن الأداء المالي، ومدى الالتزام بالتعليمات المالية والقوانين الخاصة بالأسعار والضرائب، كما يمكن استخدامها لأغراض البحث والإحصاء من قبل المختصون في التحليل المالي لغرض نشر المركز المالي والترتيب الائتماني للمؤسسات[6].

6- المنافسون: هدفهم معرفة الخلل أو التميز لدى المؤسسة لكي يضعون الخطط المقابلة والمنافسة لها لتحقيق أغراضهم[1].

---

[1]- فهمي مصطفى الشيخ ، **"التحليل المالي"**، الطبعة الأولى، (ب د ن)، رام الله، فلسطين، 2008، ص(3).

[2]- عبد الله عبد الله السنفي، **"الإدارة المالية"**، الطبعة الثانية، جامعة العلوم و التكنولوجيا، صنعاء، اليمن، 2013، ص (159).

[3]- عبد الله مشرف الصديق البدري، **"التحليل المالي ودوره في اتخاذ القرارات الاستثمارية دراسة حالة مصرف السلام"**، أطروحة دكتوراه الفلسفة في المحاسبة، غير منشورة، كلية الدراسات العليا والبحث العلمي، جامعة شندي، السودان، 2017، ص (53).

[4]- محمود عبد الحليم الخلايلة، **"التحليل المالي بإستخدام البيانات المحاسبية"**، الطبعة الثانية، دارة المكتبة الوطنية، عمان، الأردن، 1998، ص (11).

[5]- خالد محمود الكحلوت، **"مدى اعتماد المصارف التجارية على التحليل المالي في ترشيد القرار الائتماني دراسة ميدانية على المصارف العاملة في قطاع غزة"**، مذكرة ماجستير في المحاسبة والتمويل، غير منشورة، قسم المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية غزة، فلسطين، 2005، ص (23).

[6]- دريد كمال أل شيب، **"مقدمة في الإدارة مالية المعاصرة"**، الطبعة الثانية، دار المسيرة للنشر و التوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2009، ص (68).

7- سماسرة الأوراق المالية : حيث يهدفون من التحليل المالي إلى التعرف على التغيرات التي من الممكن أن تطرأ على أسعار الأسهم و التعرف أيضا على أسهم المؤسسات التي يمكن أن تكون فرص استثمار جيدة[2].

8- دائرة ضريبة الدخل: تهتم دائرة ضريبة الدخل بالتحليل المالي للحكم على منطقية العلاقات التي تربط بين بنود المصروفات والإيرادات، حيث تقوم بحساب نسبة مجمل الربح مثلا وتقارنها مع النسب المالية السائدة في الصناعة فإذا ما وجدت اختلافا ملحوظا بين النسب المالية التي تقدمها المؤسسة والنسب المالية السائدة في الصناعة يكون ذلك مدعاة لزيادة الاهتمام في عملية الفحص الضريبي[3].

9- مدققو الحسابات: يهتم مدققو الحسابات بالتحليل المالي أثناء القيام بإجراءات التدقيق التحليلية فتحديد ودراسة النسب المالية للسنة محل التدقيق ومقارنتها مع النسب المالية للسنة السابقة بين الحسابات التي خضعت لتغيرات كبيرة وتلك التي لا زالت نسبها في حدود معقولة، وإذا ما تم اكتشاف تغير كبير في النسب المالية فإن ذلك يدفع مدقق الحسابات إلى إعطاء تلك الحسابات أهمية أكبر من غيرها لاحتمال أن تخفي خلفها مخالفات محاسبية، وفي الوقت الحالي يقع على عاتق مدقق الحسابات إبداء الرأي تجاه مفهوم استمرارية المؤسسة وحتى يتوصل إلى هذا الرأي يجب عليه إجراء تحليل مالي للقوائم المالية لفحص سيولة الأصول وربحية المؤسسة قبل إبداء هذا الرأي[4].

10- المحللون الماليون المتخصصون: هناك بعض المكاتب المتخصصة بالتحليل المالي تقوم بذلك إما بمبادرة منها أو بناء على تكليف من قبل المؤسسة المهتمة بأمر مؤسسة أخرى، وذلك مقابل أتعاب محددة تتقاضاها هذه المكاتب، وقد تقوم المؤسسة (موضوع التحليل المالي) بالطلب إلى هذه المكاتب القيام بتحليله ونشر نتائجه لمعرفة ترتيبه الائتماني في السوق، الأمر الذي يعكس قدرة المؤسسة على الاقتراض وسعر القروض، لأن المؤسسة ذات التصنيف الجيد ستتمكن من الاقتراض بسعر فائدة أقل[5] .

المطلب الثاني: أنواع التحليل المالي

يمكن النظر للتحليل المالي باعتباره أنواع متعددة، حيث كل نوع يكمل النوع الأخر، وهذه الأنواع ناتجة عن التبويب الذي يتم استنادا إلى أسس مختلفة، ونذكر منها فيما يلي:

أولا: من حيث الجهة القائمة بالتحليل

استنادا إلى الجهة القائمة بالتحليل المالي يتم تبويبه كالأتي[6]:

1- التحليل المالي الداخلي: وتتكفل به المؤسسة وهو يوفر للمحلل معلومات واسعة ماضية ومستقبلية تسمح له بتعميق و توسيع عملية التحليل.

---

[1]- دريد كمال أل شيب، **مرجع سبق ذكره**، ص (68).

[2]- خالد محمود الكحلوت ، **مرجع سبق ذكره**، ص (23).

[3]- محمد تيسير الرجبي، **"تحليل القوائم المالية"**، الطبعة الأولى، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، مصر، 2014، ص (13).

[4]- محمد تيسير الرجبي، **مرجع سبق ذكره**، ص (13).

[5]- عبد الله عبد الله السنفي، **مرجع سبق ذكره**، ص (161)

[6]- العالية غالمي، **"التحليل المالية و أدوات التوازن المالي في إطار ميزانية المؤسسة التحليل المالي"**، مجلة المفاهيم للدراسات الفلسفية، جامعة زيان عاشور الجلفة، الجزائر، العدد الأول، مارس 2018، ص (169).

2- التحليل المالي الخارجي: يقوم به شخص أجنبي عن المؤسسة و الذي تتوفر له معلومات بمجال معين فقط، و بالتالي فإن نطاق هذا التحليل يكون عادة محصور في جانب أو جوانب معينة في الوضعية المالية للمؤسسة.

ثانيا: من حيث طبيعة البيانات والمعلومات

تتنوع البيانات و المعلومات المستخدمة في التحليل المالي حيث يتم تبويبها كالأتي[1]:

1- مصدر الحصول على البيانات والمعلومات: حيث أن هناك بيانات يتم الحصول عليها من داخل المؤسسة، بمعنى أنها موجودة في تقارير أعدتها المؤسسة، لأغراض مختلفة، قد يكون التحليل المالي أحدها، وقد تكون أعدت في الخارج باعتبارها معايير قطاعية أو ما شابه ذلك.

2- مدى تدقيق البيانات من عدمه: يمكن تبويب البيانات حسب خضوعها لإجراءات تدقيق الحسابات سواء كانت بواسطة المدقق الداخلي أو المدقق الخارجي إلى بيانات تم تدقيقها وبيانات لم يتم تدقيقها، وتعتبر الأولى أكثر دقة من الثانية.

3- مدى نشر البيانات من عدمه: تبوب البيانات بناء على هذا الأسلوب إلى بيانات منشورة وبيانات غير منشورة، ويلاحظ الفرق بينهما، حيث أن البيانات المنشورة عادة ما تكون ملخصة وعامة بينما تكون البيانات غير المنشورة أكثر تفصيلا.

ثالثا : من حيث الأسلوب المتبع في التحليل

هناك أساليب عديدة متبعة في التحليل المالي ومن أمثلتها[2]:

1- أسلوب التحليل بالنسب المالية؛

2- أسلوب التحليل بالمقارنات؛

3- أسلوب التحليل بالأرقام القياسية؛

4 - أسلوب التحليل باستخدام الطرق الرياضية.

وهناك أساليب أخرى متعددة، وبشكل عام يعتمد اختيار أسلوب التحليل المالي على عوامل مختلفة منها، الغرض الذي يهدف إليه التحليل، ونطاقه، وحجم البيانات المالية المتاحة، إضافة إلى الخبرة التي يتمتع بها المحلل المالي.

رابعا: من حيث البعد الزمني

يمكن تبويب التحليل المالي من حيث بعده الزمني كالأتي:

1- التحليل الرأسي: حيث يتعلق هذا النوع بتحليل قائمة مالية واحدة وذلك بمقارنة عناصر الأصول ببعضها البعض لإبراز وزنها النسبي أو بمقارنة بعض عناصر الأصول ببعض عناصر الخصوم، وينطبق ذلك على جميع القوائم المالية، ويطلق على هذا النوع صفة الثبات على اعتبار ثبات متغير الزمن، نظرا لارتباط الدراسة بفترة زمنية واحدة [3].

2- التحليل الأفقي: ويقصد به مقارنة الأرقام الواردة بالقوائم المالية لعدة فترات محاسبية متتالية (أثنين أو أكثر)، أي أن المقارنة ستتم بين قيمة البند ذاته ولكن على مدار عامين متتالين أو أكثر[1] ، ويهدف هذا النوع إلى إبراز معدلات التغير في قيمة كل عنصر إما بأرقام مطلقة أو نسب المئوية وحتى تنجح عملية التحليل علينا اختيار سنة الأساس و نقيس على أساسها معدلات النمو للسنة

---

[1]- انتصار سليماني، **"التنبؤ بالتعثر المالي في المؤسسات الاقتصادية تطويع النماذج حسب خصوصيات البيئة الجزائرية"**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، تخصص اقتصاد مالي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر، 2016/2015، ص (58).

[2]- وليد ناجي الحيالي، **"التحليل المالي"**، الأكاديمية العربية المفتوحة الدنمارك، الدنمارك، 2007، ص (33/32).

[3]- نبيل عبد السلام شاكر، **"الأساليب الحديثة في التحليل المالي و كتابة التقارير المالية مدخل تنمية القدرات المعرفية والمهارية"**، الطبعة الأولى، مكتبة عين الشمس، القاهرة، مصر، 1998، ص (12).

التالية، إذ نعرف من خلالها التغير أو الاتجاه لكل عنصر من عناصر القوائم المالية[2].

خامسا: من حيث الفترة التي يغطيها التحليل

يتم تبويب التحليل المالي من حيث الفترة التي يغطيها التحليل إلى طول المدة التي يستغرقها حيث تكون كالأتي[3]:

1- التحليل المالي قصير الأجل: قد يكون التحليل رأسيا أو أفقيا، ولكنه يغطي فترة زمنية قصيرة، ويستفاد منه في قياس قدرات وإنجازات المؤسسة في الأجل القصير، وغالبا ما يركز هذا النوع من التحليل على قابلية المؤسسة في الأجل القصير على تغطية التزاماتها الجارية وتحقيق الإيرادات التشغيلية، لذلك غالبا ما يسمى بتحليل السيولة وهذا النوع من التحليل يهم بالدرجة الأولى الدائنون، والبنوك.

2- التحليل المالي طويل الأجل: يركز هذا التحليل على تحليل هيكل التمويل العام والأصول الثابتة، والربحية في الأجل الطويل، إضافة إلى تغطية التزامات المؤسسة طويلة الأجل ، بما في ذلك القدرة على رفع فوائد وأقساط الديون عند استحقاقها، ومدى انتظامها في توزيع الأرباح، وحجم هذه التوزيعات، وتأثيرها على أسعار أسهم المؤسسة في الأسواق المالية .

سادسا: من حيث هدف التحليل المالي

يتم تبويب التحليل على أساس الهدف كالأتي[4]:

1- تحليل قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها في الأجل القصير؛

2- تحليل قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها في الأجل الطويل؛

3- التحليل المالي لتقويم ربحية المؤسسة؛

4- التحليل المالي لتقويم الأداء؛

5- التحليل المالي لتقويم التناسق في الهيكل التمويلي العام للمؤسسة ومجالات استخدامات.

سابعا:من حيث المدى الذي يغطيه التحليل:

يمكن تبويب استنادا على المدى الذي يغطيه التحليل إلى نوعين وهما كالأتي[5]:

1- التحليل المالي الشامل : ويقصد بهذا النوع هو تقييم نشاط المؤسسة ومركزها المالي ككل خلال فترة زمنية محددة؛

2- التحليل المالي الجزئي: ويقصد بهذا النوع من التحليل هو تقييم جزء معين من نشاط المؤسسة خلال فترة زمنية معينة مثل: تحليل مصادر تمويل طويلة الأجل....الخ.

---

[1]- أمين السيد أحمد لطفي، **"التحليل المالي لأغراض تقييم ومراجعة الأداء والإستثمار في البورصة"**، الدار الجامعية الإسكندرية، مصر، 2007، ص (320).

[2]- دريد كمال أل شيب، **مرجع سبق ذكره**، ص (142).

[3]- وليد ناجي الحيالي، **"الإتجاهات الحديثة في التحليل المالي"، مرجع سبق ذكره**، ص (30).

[4]- علي خلف عبد الله، **"التحليل المالي واستخداماته للرقابة على الأداء والكشف عن الانحرافات"**، مذكرة ماجستير في التحليل المالي، تخصص التحليل المالي، قسم الإدارة، كلية الإدارة والاقتصاد، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، الدنمارك، 2008، ص (15).

[5]- عبد الرزاق عريف، **"انعكاسات تطبيق النظام المحاسبي المالي على عملية التحليل المالي في المؤسسات الإقتصادية الجزائرية دراسة حالة عينة من المؤسسات الجزائرية"**، أطروحة دكتوراه في العلوم التسيير، غير منشورة، تخصص علوم التسيير، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2017/2016، ص (89).

المطلب الثالث: محددات التحليل المالي وأهدافه.

سنتطرق في هذا المطلب إلى محددات التحليل المالي وأهدافه وهي كالأتي:

أولا: محددات التحليل المالي

على الرغم من أهمية التحليل المالي وقدرته على التعرف على نقاط القوة و الضعف بالإضافة إلى تقييم أداء المؤسسة و التعرف على مركزها المالي إلى أن هناك مجموعة كبيرة من المحددات التي تعيق عمل التحليل المالي لذالك يجب على المحلل بذل جهد أكبر للتغلب على هذه المحددات ونذكر بعض من المحددات وهي على النحو الأتي:

1- عوامل متعلقة بالمعلومات المتاحة من حيث الكمية والنوعية ودرجة الإفصاح عنها في القوائم المالية، ومدى إتباع المعايير المحاسبية في إعدادها استنادا على هذه المعلومات[1]؛

2- مدى عمق التحليل المطلوب ودرجة اهتمام المحلل بالمؤسسة و مدى استمرارية استعمال الأساليب والقواعد المحاسبية إذ إن تغير الأساليب سيؤدي إلى تغير في النتائج[2]؛

3- تركيز اهتمام المحلل بجانب واحد من الوضع المالي للمؤسسة دون الجوانب الأخرى فالمقرض القصير الأجل يركز على السيولة بالدرجة الأولى في حين يركز المستثمر على الربحية؛

4- محدودية مؤشرات الاتجاه إذ ليس من الضروري أن يستمر نمط الماضي مستقبلا، فمثلا إذا تدنت نسب السيولة لسنوات الماضي فإن ذلك لا يعني استمرارية هذا الاتجاه مستقبلا[3]؛

5- غياب الملاحظات حول الأساليب المحاسبية المستعملة في إعداد البيانات المالية وبشكل خاص حول تقييم الصناعة والاستهلاك والانتقال من مبدأ محاسبي متعارف عليه إلى آخر[4]؛

6- عملية الاختصار للمعلومات المالية في القوائم المالية مما يحد من قدرة المحلل الخارجي على الاستنتاج الدقيق؛

7- تجميل الميزانيات مما يعيق عمل المحلل ويحد من قدرته على الحكم على كفاءة المؤسسة[5] ؛

8- موقع ونوع المؤسسة فالمؤسسة في المناطق ذات العمالة الرخيصة تعتمد على هذا العنصر بشكل مكثف مما يرفع عنصر الأجور ويقلل من قيمة الآلات ؛

9- إن القوائم المالية لا تظهر شيئا عن خطط الإدارة و خطط التوسع والعلاقات مع الموردين و المقرضين[6].

---

[1]- صابر تاج السر محمد، عاصم التجاني إبراهيم، **"إستخدام أساليب التحليل المالي في قياس الكفاءة المالية و الإدارية لشركات قطاع الأسمنت بالمملكة العربية السعودية دراسة مقارنة لشركة إسمنت المنطقة الجنوبية و شركة إسمنت الجوف"**، مجلة أمارباك، الأكادمية الإمريكية العربية للعلوم و التكنولوجيا الولايات المتحدة الإمريكية، المجلد السابع، العدد الحادي و العشرون، 2016، ص (6).

[2]- احمد غازي طاهر، **"مدى استخدام أدوات التحليل المالي في إعداد الموازنات التخطيطية دراسة ميدانية على الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية"**، مذكرة الماجستير في المحاسبة، غير منشورة، تخصص المحاسبة، قسم المحاسبة، كلية إدارة المال والأعمال، جامعة آل البيت، الأردن، 2015، ص (13).

[3]- خليل الشماع، خالد أمين عبد الله، **"التحليل المالي للمصارف"**، إتحاد المصارف العربية، بيروت، لبنان، 1990، ص (21/20).

[4]- هيئة الأوراق المالية والسلع، **"ندوة تطبيقات التحليل المالي وحقوق وواجبات المستثمرين في السوق الأوراق المالية،الفرج للاستثمارات"**، دبي، سبتمبر 2006، ص (23/22).

[5]- غرام طلب ، **"دور أدوات التحليل المالي في ترشيد قرارات التمويل في البنوك الإسلامية في سورية دراسة ميدانية"**، مذكرة ماجستير في المحاسبة، غير منشورة، قسم المحاسبة،كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، سوريا، 2015، ص (98).

[6]- خالد محمود الكحلوت ، **مرجع سبق ذكره**،ص (29).

ثانيا: أهداف التحليل المالي:

تختلف أهداف التحليل المالي باختلاف الأطراف التي تستخدمه والتي تستفيد منه كما ذكرنا في (المطلب الأول)، ومنه توجد مجموعة كبيرة من الأهداف تسعى إليها المؤسسة لتحقيقها ونذكرها فيما يلي:

1- يهدف التحليل المالي بالمساعدة في عملية التعرف على مواطن القوة في وضع المؤسسة لدعمها وتعزيزها، وعلى مواطن الضعف والخلل لوضع العلاج اللازم لها وذلك من خلال الاطلاع على القوائم المالية المنشورة والملحقات التي تبين السياسات والطرق الإدارية المتبعة بالإضافة إلى الاستعانة بالمعلومات المتاحة في أسواق المال من أسعار الأسهم ومؤشرات اقتصادية العامة[1]؛

2- تمثل القوائم المالية مخرجات النظام المحاسبي ومدخلات عملية التحليل المالي لأن العناصر الواردة بشكلها المطلق لا توفر إجابات مقنعة حول استفسار الجهات المستفيدة منها لهذا لابد من اللجوء إلى أسلوب يفسر ما تخفيه تلك العناصر والأرقام وراءها من حقائق ذات دلالات[2]؛

3- لا يقف اهتمام التحليل المالي على مجرد اكتشاف وتحديد العلاقات بين الأرقام موضع الدراسة، بل يستمر بالعمل لمعرفة أسباب هذه العلاقات مما يساعد في النهاية على إيجاد أفضل الطرق لعلاج المشكلات والانحرافات المختلفة القائمة في المؤسسات ومن ثم اتخاذ القرارات السليمة سواء على مستوى تصحيح السياسات المتبعة أو اتخاذ القرارات الاستثمارية السليمة[3].

[1]- صابر تاج السر محمد ، عاصم التجاني إبراهيم ، **مرجع سبق ذكره**، ص (5).

[2]- حازم أحمد فروانة، **"أثر إعتماد المصارف الفسطينية على التحليل المالي كأداة لترشيد قراراتها الائتمانية"**، مجلة دراسات و أبحاث، جامعة زيان عاشور الجلفة، الجزائر، مجلد 10، عدد 3، سبتمر2018، ص (483).

[3]- غسان السبلاني، **"التحليل المالي و أليات صنع القرار"**، الطبعة الأولى ، دار المنهل اللبناني للدراسات، بيروت، لبنان، 2011، ص (11).

المبحث الثاني: أساسيات التحليل المالي

بعد التعرف على مفهوم التحليل المالي وأنواعه وأهدافه نتجه الآن للتعرف على من هو الشخص الذي يقوم بعملية التحليل المالي و ماهي الخطوات التي يتبعها للوصول إلى النتائج بالإضافة التعرف على استعمالات و مقومات ومعايير التي يستند عليها التحليل المالي.

المطلب الأول: المحلل المالي وخطوات التحليل المالي

سنتطرق في هذا المطلب إلى الشخص الذي يقوم بعملية التحليل والمتمثل في المحلل المالي بالإضافة إلى التعرف على خطوات التحليل المالي وهما كالأتي:

أولا: المحلل المالي

سنتعرف في هذا العنصر على المحلل المالي من خلال التعرف على أنواعه و الوظائف التي يقوم بها .

1- أنواع المحلل المالي:

المحلل المالي هو الشخص الذي يقوم بعملية التحليل المالي وهو ينقسم إلى نوعين، كالأتي[1]:

أ- المحلل الداخلي: هو أحد أفراد التنظيم داخل المؤسسة، ينحصر نشاطه بتحليل الحسابات الختامية للمؤسسة، ليحصل على نتائج من خلالها يستطيع تقييم شكل الأداء السائد والذي هو انعكاس لمجموع السياسات والتصرفات والقرارات الإدارية المختلفة.

ولابد الإشارة إلى أن المحلل المالي الداخلي ولكونه أحد أفراد التنظيم في المؤسسة فانه قادر على أن يحصل على البيانات المالية والمحاسبية بدقة اكبر وربما بتفاصيل أدق، ومنه تمكنه من إنجاز مهمته بيسر وشمولية.

ب- المحلل الخارجي : هو شخص من خارج التنظيم، يتسم بمنهج حيادي في التحليل المالي ولذلك فإن ما يقدمه من نتائج مستخرجه من تحليل الحسابات الختامية لمؤسسة، تتصف بالدقة سواء بحساب النتائج أو بتحليلها لتقييم الأداء.

ولكونه من غير أعضاء التنظيم داخل المؤسسة، فإن إمكانية حصوله على بيانات ومعلومات دقيقة خصوصا تلك المتعلقة بالسياسات التشغيلية للمؤسسة وتطلعاتها المستقبلية بدقة أقل.

2-دور المحلل المالي :

يقتصر دور المحلل المالي في أداء وظيفتين رئيسيتين في التحليل المالي والتي تتمثل في:

أ- الوظيفة الفنية : بما أن التحليل المالي علم وله قواعد ومبادئ وأسس ومعاير وهنا يكون دور المحلل فنيا في كيفية التعامل وتطبيق هذه المعايير والقواعد وتكون على النحو الأتي[2]:

- كيفية احتساب النسب المالية رياضياً؛
- تصنيف وتبويب البيانات والمعلومات بشكل يسمح بالربط بينها لأغراض الدراسة ومقارنة المعلومات المستخرجة مع ماهو متوقع.

ب- الوظيفة التفسيرية: وفي هذا الوظيفة يقوم المحلل بعملية فهم و تفسير لنتائج العملية الفنية في التحليل المالي بعد الاستعانة بالمعلومات التالية [3]:

- خلفية المؤسسة والتي تشمل الشكل القانوني والملكية و الإدارة وطبيعة النشاط والمنافسة؛

---

[1]- حمزة محمود الزبيدي، **مرجع سبق ذكره**، ص (40/39).

[2]- محمد أحمد الكايد، "**الإدارة المالية الدولية و العالمية (التحليل المالي والاقتصادي)**"، الطبعة الأولى، دار الكنوز للمعرفة العملية للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص (164).

[3]- فيصل محمود الشواورة، "**مبادئ الإدارة المالية إطار النظري و محتوى العلمي التمويل و الإستثمار و التخطيط و التحليل المالي**"، دار المسيرة للنشر والتوزيع و الطباعة، عمان الأردن، 2012، ص (188).

– المحيط الذي تعمل فيه المؤسسة والتي تشمل خصائص الصناعة التي تنتمي إليها المؤسسة ومركز المؤسسة في الصناعة والسوق الذي تعمل فيه والأنظمة الحكومية التي تعمل المؤسسة في ظلها ومدى قدرتها على التكيف.

ثانيا:خطوات التحليل المالي

يمر التحليل المالي بمجموعة من الخطوات وذالك ابتداءً من التحضير للعملية إلى غاية الوصول للنتائج وتحرير التقارير وبالتالي فإن خطوات التحليل المالي تتمثل فيما يلي:

1– تحديد هدف التحليل بدقة: من الضروري جدا أن يحدد المحلل المالي الهدف الذي ينبغي الوصول إليه، ومدى أهمية هذا الهدف وتأثيره، ويلاحظ أن أهداف التحليل المالي تتفاوت من فئة إلى أخرى، ومن هنا نجد أن نجاح العملية التحليلية يعتمد على تحديد الهدف بدقة[1]؛

2– مدى ونطاق التحليل: بعد تحديد الهدف يتوجب على المحلل المالي أن يقرر مدى ونطاق التحليل، هل سيشمل تحليله مؤسسة واحدة؟ أم سيتعداها لمؤسسات أخرى مشابهة؟ أم أنه سيقتصر على مؤسسة واحدة وهل سيكون التحليل السنة واحدة أم لسنوات متعددة؟ كل ما سبق يؤثر بالتأكيد على الخطوة اللاحقة والمتعلقة بالمعلومات والبيانات الواجب على المحلل جمعها وإعدادها للتحليل المالي[2]؛

3– تحديد وجمع المعلومات والبيانات اللازمة للتحليل: يجب على المحلل أن يحدد ويجمع المعلومات الكافية والملائمة لأهداف تحليله حيث كلما توفرت هذه الخصائص بالمعلومات التي سيقوم بجمعها كلما استطاع إنجاز تحليل شامل يتحقق منه كل الأهداف المرجوة، لذا يجب على المحلل المالي أن يجمع أكبر قدر من المعلومات المالية وغير المالية والإحصائية والكمية ... الخ، ويجب أن تغطي هذه المعلومات الفترة أو الفترات التي سيغطيها التحليل كما يجب أن تتوفر المعلومات المتعلقة بالمؤسسة أو المؤسسات التي يستهدفها التحليل[3]؛

4– إعادة تبويب وتصنيف البيانات والقوائم المالية: وذلك لتلاءِم أسلوب التحليل المختار، حيث يتم التبويب السليم للقوائم المالية من زاوية التحليل المالي التي تسهل عملية التحليل، وكل هذا يعتمد على خبرة المحلل المالي ودِرايته التي من خلالها يستطيع توفير الدقة والوضوح والبساطة في القوائم المالية وبالتالي تحقيق هدف التحليل المالي[4]؛

5– تحديد أدوات التحليل المناسبة التي سوف تستخدم في عملية التحليل لتحقيق أفضل النتائج وبأقصر وقت ممكن، وهذا يتعلق طبعا بالمستوى العلمي والفني للمحلل الذي يقوم بعملية التحليل[5]؛

6– تحديد الانحرافات وأسبابها : وهي الدلالات و الفروقات التي يجدها المحلل نتيجة لمقارنته الأرقام أو المؤشرات أو النسب الخاصة بالمؤسسة التي يقوم بإجراء مقارنة عليها بأرقام أو مؤشرات أو نسب أخرى تخص المؤسسة نفسها لأعوام مختلفة أو تخص مؤسسات منافسة في نفس القطاع، وتكمن أهمية رصد هذه الانحرافات في تمكين المحلل المالي من التعرف على أداء المؤسسة التي يستهدفها التحليل وقد تكون هذه الانحرافات إيجابية أو سلبية، ويمكن للمحلل من إيجاد هذه الانحرافات و تحديدها بطرق متعددة فقد يقوم

---

[1]– مداح عبد الباسط وأخرون، **"التحليل المالي كأداة لإدارة المخاطر الإئتمانية في البنوك التجارية دراسة حالة البنك الخارجي الجزائري و وكالة السياحة"**، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، جامعة محمد بوضياف مسيلة، الجزائر، المجلد 3 ،العدد 6، 2018، ص (121).

[2]– مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، **"تحليل القوائم المالية مدخل نظري و تطبيقي"**، الطبعة الثانية، دار المسير للنشر و التوزيع و الطباعة، عمان، الأردن، 2009، ص(77).

[3]– مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، **مرجع سبق ذكره**، ص (77).

[4]– فهد راشد مسعود الهاجري، **"أثر نسب ومؤشرات التحليل المالي على الأداء المالي والمحاسبي في شركات الاتصال وتكنولوجيا المعلومات في دولة الكويت"**، مذكرة ماجستير في المحاسبة، غير منشورة، تخصص المحاسبة، قسم المحاسبة، كلية إدارة المال والأعمال، جامعة آل البيت، الأردن، 2016، ص (31).

[5]– غرام طلب ، **مرجع سبق ذكره**، ص (81).

بإيجادها من خلال مقارنته للقوائم المالية المتوفرة للمؤسسة نفسها لسنوات متعددة، أو مقارنة هذه القوائم بقوائم مالية للمؤسسات منافسة أو مقارنة النسب والمؤشرات المستخرجة بمعايير مناسبة، ويجب الإشارة هنا إلى ضرورة تركيز المحلل على الانحرافات غير الطبيعية أو ذات الأهمية النسبية وعدم التركيز على الانحرافات البسيطة، أما المرحلة الثانية في هذه الخطوة فهي الأهم حيث يقوم المحلل على الأقل بتحديد الانحرافات وتتبعها ومن ثم يقوم بالبحث عن أسباب هذه الانحرافات ودراسة العوامل المرتبطة بها حتى يتمكن لاحقا من اقتراح الحلول المناسبة لمعالجتها[1] ؛

7- الاستنتاجات والتوصيات: وهي المرحلة التي يحصل فيها المحلل على نتائج التحليل ويجني ثمار المراحل السابقة والوصول إلى قرارات الناتجة لعملية التحليل، وتتم عملية الاستنتاج من قبل المحلل المالي، في إبداء رأي فني محايد، بعيد عن التحيز الشخصي بكافة جوانبه والالتزام بالموضوعية بأكبر قدر ممكن[2]؛

8- صياغة التقرير: التقرير هو وسيلة لنقل نتائج العملية التحليلية مع ذكر الاقتراحات التي تتناسب مع النتائج التي تم التوصل إليها[3].

ملاحظة: تدرج الخطوة (1و2و3) المذكورة سابقاً ضمن مراحل إعداد وتحضير لعملية التحليل المالي، وتدرج (4و5و6) ضمن مراحل التحليل، أما الباقي والمتمثلة في (7و8) في مرحلة الاستنتاجات والتوصيات والتقرير.

المطلب الثاني: استعمالات ومقومات التحليل المالي

بعد التعرف على القائم بعملية التحليل المالي وخطواته للوصول إلى النتائج سنتطرق الآن إلى استعمالات التحليل المالي ومقوماته وهما على النحو الأتي:

أولا: استعمالات التحليل المالي :

يمكن استخدام التحليل المالي في عدة مجالات ولأغراض عديدة أهمها:

1- التحليل الائتماني:

ويهدف إلى التعرف على الأخطار المتوقع أن يواجهها المقرض في علاقته مع المقترض وتقييمها وبناء قراره بخصوص هذه العلاقة استناداً إلى نتيجة هذا التقييم كأن تتم المقارنة بين الفوائد المتوقع الحصول عليها من الإقراض لعمل ما وبين المخاطر المتوقع أن تواجهها المؤسسة في علاقتها معه والانحياز للجانب الأرجح من المقارنة، ويعتبر التحليل المالي الإطار المناسب والفعال الذي يمكن للمحلل معه اتخاذ القرار المناسب وذلك لما لأدوات التحليل المالي من قدرة للتعرف على المخاطر المالية بصورة علمية[4].

2- التحليل الاستثماري:

إن من أفضل التطبيقات العملية للتحليل المالي هي تلك المستعملة في مجال تقييم الاستثمار في أسهم المؤسسات وإسناد القرض، ولهذا الأمر أهمية بالغة لجمهور المستثمرين من أفراد مؤسسات وينصب اهتمامهم على سلامة استثماراتهم وكفاية عوائدها، ولا تقتصر قدرة التحليل المالي على تقييم الأسهم والسندات وحسب، بل تمتد هذه القدرة لتشمل تقييم المؤسسات نفسها والكفاءة الإدارية التي تتحلى بها والاستثمارات في مختلف المجالات[5].

---

[1]- مؤيد راضي خنفر ، غسان فلاح المطارنة، **مرجع سبق ذكره**، ص (80).

[2]- فهد راشد مسعود الهاجري، **مرجع سبق ذكره**، ص (31).

[3]- عبد الرحمان محمد رشوان، محمد عبد الله أبو رحمة، "**تحليل العلاقة بين الهندسة المالية و تحليل المالي و أثرها على ترشيد قرارات المستثمرين**"، مجلة دراسات الاقتصادية جامعة عبد الحميد مهري قسنطية، الجزائر، مجلد 5، العدد 1، جوان 2018، ص (149).

[4]- خليل الشماع ، خالد أمين عبد الله، **مرجع سبق ذكره**، ص (10).

[5]- فيصل محمود الشواورة، **مرجع سبق ذكره**، ص (185).

3- تحليل تقييم الأداء:

تعتبر أدوات التحليل المالي أدوات مثالية لتقييم أداء المؤسسات لما لها من قدرة على تقييم ربحية المؤسسة، وكفاءتها في إدارة موجوداتها، وتوازنها المالي، وسيولتها، والاتجاهات التي تتخذها في النمو، وكذلك مقارنة أدائها بمؤسسات أخرى تعمل في نفس المجال أو في مجالات أخرى، ومن الجدير بالذكر أن هذا النوع من التحليل تهتم به معظم الأطراف التي لها علاقة بالمؤسسة مثل الإدارة، المستثمرين والمقرضين[1].

4- تحليل الاندماج والشراء:

كما هو معروف فإن عملية شراء مؤسسة أو في مجال عملية الاندماج بين المؤسسات نحتاج إلى القيام بعملية تحليل مالي للمؤسسة المراد شراؤها مثلا، من اجل الوقوف على القيمة الحقيقة للمؤسسة ومن اجل معرفة موقعها في السوق بالإضافة إلى أمور كثيرة كالتنبؤ بمستقبل أداء هذه المؤسسة وغيرها من أمور. وكما نعرف فإن عملية شراء المؤسسات أو عملية الاندماج من الأمور المهمة والتي تكون مكلفة لاسيما إذا لم تكن قائمة على دراسة وتحليل دقيق وبالتالي فإن الأهمية تتأتي من هذا الجانب[2].

5- التخطيط:

يعتبر التحليل المالي من الأدوات الفعالة في مجال التخطيط حيث يُستعان به في وضع تصور الأداء المؤسسة المتوقع وذلك عن طريق الاسترشاد بالأداء السابق لنفس المؤسسة، وفي هذا المجال نستطيع القول أن التحليل المالي يلعب دوراً فريدً في مجال تقييم الأداء السابق أو الأداء المتوقع[3].

ثانيا: مقومات التحليل المالي

لكي تنجح عملية التحليل المالي في تحقيق أهدافها وأغراضها المنشودة لذالك لابد من توفير مجموعة من المتطلبات و الشروط التي تعتبر ركيزة الأساسية التي يمشي عليها المحلل المالي والتي يجب عليه مراعاتها ومنه يمكن حصر المقومات فيما يلي:

1- يجب أن يسلك المحلل المالي في عملية التحليل المالي منهجًا علمياً يتناسب مع أهداف عملية التحليل، كما يجب أن يستخدم أساليب وأدوات تجمع هي الأخرى وبقدر متوازن بين سمتي الموضوعية والملائِمة للأهداف التي يسعى إليها[4]؛

2- لتحقيق غايات التحليل بدقة ومصداقية لا بد من توفر مدخلات دقيقة للعملية التحليلية، أي أن نتائج العملية التحليلية ومقدار دقتها تتوقف على دقة البيانات التي أعتمد عليها المحلل، إذ أن مخرجات العملية التحليلية المتمثلة بالمعلومات التي تصاغ من خلال إيجاد العلاقات المتداخلة بين البيانات التي بتم الاستناد عليها تعتمد بالدرجة الأولى على صحة البيانات التي اعتبرت المادة الأولية للعملية التحليل[5]؛

3- يجب أن يتمتع المحلل بالمعرفة والدراية الكافية بظروف المؤسسة الداخلية والخارجية قبل قيامه بتحليل بياناته، بالإضافة إلى ذلك، لا بد وأن يكون مؤهلاً تأهيلاً علميًا وعمليًا مناسب، ويتميز بخصائص المقدرة الديناميكية، وقادرًا على استخدام الأساليب والوسائل العلمية للتحليل المالي للوصول إلى غايات التحليل وتفسير النتائج التي يتوصَّل إليها لاستقراء المستقبل[6].

---

[1]- سعادة اليمين، **مرجع سبق ذكره**، ص (8/7).

[2]- علي خلف عبد الله ، **مرجع سبق ذكره**، ص(15)

[3]- محمد مدحت غسان الخيري ، **مرجع سبق ذكره**،ص(49)

[4]- محمد الصيرفي، **"التحليل المالي وجهة نظر محاسبية إدارية"** ، الطبعة الأولى ، دار الفجر للنشر و التوزيع ، القاهرة مصر، 2014 ،ص(116)

[5]- وليد ناجي الحيالي ، الإتجاهات الحديثة في التحليل المالي ، **مرجع سبق ذكره**، ص(23)

[6]- انتصار سليماني ، **مرجع سبق ذكره**، ص(56)

المطلب الثالث: معايير التحليل المالي

لا يمكن الاستفادة من نتائج التحليل المالي ما لم يكن هناك معيار أو رقم معين يستخدم كمقياس للحكم عليه وبالتالي سنتعرف على تعريف المعيار وخصائصه و إستخدماته بالإضافة إلى أنواعه وهم كالأتي:

أولا:تعريف المعايير :

هي عبارة عن مؤشرات للمقارنة وتعطي نتائج التحليل قيمة المقارنة يمكن تفسيرها وتساهم في تحديد الانحرافات وتأشير الأسباب المؤدية إليها، ويختلف مصدر المعيار المستخدم وطرق اختياره، ولكن توجد بعض الخصائص التي يجب أن تتوفر في المعيار المختار[1]، ونذكر الخصائص في العنصر الموالي.

ثانياً: خصائص معايير التحليل المالي المثالية:

وهذه الخصائص تتمثل فيما يلي[2]:

1- الشمول: وهو أن يشمل المعيار كافة الأنشطة والعمليات المالية والتي تمثل معظم أنواع الصناعة.

2- الاستمرارية: وهو أن تستمر فعالية المعيار لفترات مالية متتابعة.

3- الواقعية: وهو أن يكون المعيار قابل للتطبيق.

4- الاستقرار: وهو أن يكون المعيار ثابت نسبياً وغير متقلب ومتغير.

5- البساطة والوضوح: وهو أن يكون المعيار مفهوماً لمعظم الفئات.

6-سهولة التعامل معه وتركيبه: وهو أن يكون المعيار مقروءاً وقابلاً للمقارنة.

ثالثاً: استخدامات المعايير :

بحيث تستخدم المعايير من أجل[3]:

1- إعطاء نتيجة التحليل من نسب وأرقام مطلقة، حتى يمكن تفسيرها في ضوء المعيار الموضوع؛

2- استعماله كأداة للمقارنة بالنسب الفعالة لإبراز الانحرافات وبالتالي البحث عن الأسباب المؤدية لها.

رابعاً: أنواع المعايير :

1- المعيار النمطي المطلق: وهي نسب أو معدلات متعارف عليها في التحليل المالي وهو مؤشر قليل الاستخدام لأنه يعتمد توحيد كل القطاعات في معيار واحد[4].

2- معيار الصناعة : وهو عبارة عن متوسط مجموعة من النسب المأخوذة من مجموعة كبيرة من المؤسسات التي تنتمي إلى صناعة واحدة وفترة زمنية معينة، وهذا المعيار يفيد عند مقارنة النسبة الخاصة بالمؤسسة موضوع التحليل لمعرفة المركز النسبي للمؤسسة ، ومدى تطابقه مع معدل الصناعة ، وهل هو ضمن المعدل السائد أو أعلى منه أو اقل، يتولى إعداد هذا المعيار الغرف والاتحادات التجارية والصناعية في البلد، ومن أجل أن تكون المقارنة بموجب هذا المعيار دقيقة وناجحة يجب أن تكون المؤسسات موضوع التحليل تابعة لصناعة واحدة، وأن تكون متماثلة في الحجم، وأن تستخدم نفس الأسس والأساليب المحاسبية، وأن تنتمي هذه المؤسسات إلى منطقة

[1]- دريد كمال أل شيب ، **مرجع سبق ذكره**،ص(65)

[2]- محمد الصيرفي ، **مرجع سبق ذكره**،ص(118/117)

[3]- خليل الشماع، خالد أمين عبد الله، **مرجع سبق ذكره**، ص (15/14).

[4]- خلدون إبراهيم الشديفات، **"إدارة والتحليل المالي"**، الطبعة الأولى، دار وائل للطباعة و النشر، عمان، الأردن، 2001، ص (97).

جغرافية واحدة [1].

3- معيار المؤسسات المماثلة: والتي لها تاريخ طويل في السوق وإنجازاتها معتمدة من قبل المتعاملين والمستثمرين والأسواق المالية[2].

4- المعيار التاريخي: وهو معيار يعتمد على استخراج نسب السابقة لعنصر معين ومقارنته مع سنوات لاحقة ومعرفة مدى الزيادة النسبية أو النقص النسبي في العنصر أو في الوضع العام للمؤسسة، ويعاب على هذا المعيار انه يعتمد على المقارنة بين سنوات مختلفة في مجالات كثيرة[3].

5- المعيار المخطط: ويستعمل هذا المعيار من قبل إدارة المؤسسة لأنه غالبا ما يتوافر للناس خارجها حيث يقوم هذا المعيار على أساس مقارنة ما تم تحقيقه فعلا بما كان متوقعاً من المؤسسة تحقيقه طبقا للتقديرات المعدة وذلك خلال فترة محددة من الزمن[4].

[1]- عبد الله عبد الله السنفي، **مرجع سبق ذكره**، ص (163).

[2]- دريد كمال أل شيب، **مرجع سبق ذكره**، ص (66).

[3]- خلدون إبراهيم الشديفات، **مرجع سبق ذكره**، ص (98).

[4]- خليل الشماع، خالد أمين عبد الله، **مرجع سبق ذكره**، ص (17).

المبحث الثالث: القوائم المالية التي تخدم أغراض التحليل المالي

بعد التعرف على ماهية التحليل المالي و التعرف على أساسيات التحليل المالي وعليه فإن فإنه يتم تطبيق عملية التحليل المالي على مجموعة من مخرجات النظام المحاسبي وهي المتمثلة في القوائم المالية وعليه سوف نتطرق على مختلف القوائم المالية التي تخدم أغراض التحليل المالي وهي كالأتي:

المطلب الأول: الميزانية

حيث سنتطرق في هذا المطلب على الجانب التعريفي للميزانية وهي على النحو الأتي:

أولا: تعريف الميزانية :

يمكن تعريفها على أنها قائمة توفر معلومات عن ومقدار الاستثمارات في أصول المؤسسة والتزامات المؤسسة لدائنيها، إضافة إلى حقوق الشركاء على المؤسسة، وذلك في الفترة المحددة بالسنة المالية[1]، وبالتالي فهي تصوير للوضع المالي للمؤسسة في لحظة معينة[2]، تتكون من جانبيين يعبر الأول عن الأصول أو الموجودات أما الجانب الثاني فيعبر عن الخصوم أو التزامات[3].

ثانياً: أهمية الميزانية:

تتمثل أهمية الميزانية فيما يلي:

1- إعطاء صورة عن طاقة المؤسسة (الأصول) ومصادرها (الخصوم)[4]؛

2- حساب معدلات العائد عن طريق نسبة صافي الربح إلى إجمالي الأصول المستخدمة؛

3- تقييم هيكل الملكية للمؤسسة عن طريق تحديد نسبة الديون الخارجية إلى إجمالي الأصول ونسبة الديون إلى رأس المال لمعرفة درجة الرفع المالي للمؤسسة[5].

ثالثاً: المعلومات التي تحتويها الميزانية :

كما تحدثنا في تعريف الميزانية على أن الميزانية تحتوي على جانبين يعبر الأول عن الأصول أما الجانب الثاني فيعبر عن الخصوم لذالك سنتطرق إلى كل جانب على حدا.

1- جانب الأصول:

و تتمثل الأصول هو أي شيء له قدرة على تزويد المؤسسة بالخدمات أو المنافع في المستقبل، اكتسبتها المؤسسة نتيجة أحداث وقعت أو عمليات تمت في الماضي، شريطة أن تكون هذه الأصول قابلة للقياس المالي حالياً بدرجة مقبولة من الثقة، وبشرط ألا تكون مرتبطةً بصورة مباشرة بإلتزام غير قابل للقياس[6]، وهي تنقسم إلى قسمين الأصول الغير المتداولة والأصول المتداولة. (أنظر إلى الملحق رقم (1))

((1)

[1]- إلياس شاهد، عبد النعيم دفرور، "**الإفصاح المحاسبي عن القوائم المالية وفق نظام المحاسبة المالية ووفق المعايير المحاسبية الدولية دراسة مقارنة**"، مجلة الدراسات المالية و المحاسبية و الإدارية، جامعة أم البواقي، الجزائر، العدد الخامس، جوان 2016 ، ص (151).

[2]- علي عبد الله شاهين، "**النظرية المحاسبية إطار فكري تحليلي و تطبيقي**"، الطبعة الأولى، مكتبة أفاق للطباعة والنشر والتوزيع، غزة، فلسطين، 2011، ص (124).

[3]- مرازقة صالح، "**القوائم المالية حسب معايير المحاسبة المالية الإسلامية**"، مداخلة ضمن ملتقى دولي حول الاقتصاد الإسلامي الواقع ورهانات المستقبل، المركز الجامعي غرداية، الجزائر، فيفري 2011، ص (8).

[4]- عبد الستار الكبيسي، "**الشامل في مبادئ المحاسبة(1) (2)**"، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص (487).

[5]- محمد سمير الصبان وأخرون، "**المحاسبة المتوسطة بين النظرية و التطبيق**"، جامعة الإسكندرية، الإسكندرية، مصر، 2010، ص (101).

[6]- عبد الرحمان بن إبراهيم الحميد، "**نظرية المحاسبة**"، الطبعة الأولى، الرياض، مملكة العربية السعودية، 2009، ص (365).

أ- الأصول الغير المتداولة:

وهي الأصول التي تتم حيازتها لغرض توظيفها على المدى الطويل أو غير الموجهة لأن يتم تحقيقها خلال السنة الواحدة ابتداء من تاريخ الإقفال وهي موجهة للاستعمال المستمر وهي تنقسم إلى:

- **التثبيتات المعنوية** : وهي الأصول التي ليس لها وجود مادي ملموس رغم ما لها من منافع مستقبلية، وعادة ما يسود المنافع المستقبلية درجة عالية من عدم التأكد، ومن أمثلة هذه الأصول حق الاختراع، حقوق التأليف، شهرة المحل، الماركات المسجلة وتكاليف التأسيس، وكل هذه الأصول يتم توزيع تكلفتها على مدار 5 إلى 40 سنة وتظهر بالميزانية بالقيمة الدفترية لها بعد تخفيضها بالإهتلاك، وهذه الأصول تمثل موارد اقتصادية ذات أهمية رغم أن المحللين الماليين قد يتجاهلوها عند استخدامهم للقوائم المالية[1].

- **التثبيتات المالية** : تشمل سندات المساهمة الحسابات الملحقة وتكون من خلال أسهم في المؤسسات الفرعية للمؤسسة الأم أو المؤسسات الحليفة أو مؤسسات أخرى، سندات أخرى أو سندات توظيف طويلة المدى، بالإضافة إلى قروض ممنوحة و حقوق لدى الغير تتعدى السنة[2].

- **التثبيتات العينية** : ويطلق عليها العقارات والآلات والتجهيزات، وهي الأصول التي تحصل عليها المؤسسة بغرض استخدامها في إنتاج سلع أو تقديم خدمات، والأصول الثابتة يتم عادة استخدامها في المؤسسة لفترات طويلة نسبياً وهي عادة ما تزيد عن السنة المالية الواحدة، والأصول الثابتة هي مثل أراضي، مبانى، آلات، معدات، أثاث، سيارات ...الخ، ويتم ترتيب الأصول الثابتة في الميزانية بالترتيب من حيث الأطول عمرا إلى الأقصر عمرا وهكذا، فذلك نبدأ أولا بالأراضي ثم المباني ثم الآلات ثم المعدات ....وهكذا[3].

- **التثبيتات على شكل امتياز:** يسجل ضمن هذا الحساب إجمالي التثبيتات المحصل عليها في شكل امتياز، وللتذكير فإن امتياز الخدمة العمومية هو عبارة عن عقد يسند بموجبه شخص عمومي (مانح الامتياز) إلى شخص طبيعي أو شخص معنوي (صاحب الامتياز) لتنفيذ خدمة عمومية على مسؤوليته لمدة محددة وطويلة على العموم مقابل حق اقتضاء أتاوي من مستعملي الخدمة العمومية[4].

- **التثبيتات الجاري إنجازها:** هذه التثبيتات تشمل الاستثمارات التي لم تكتمل بعد، فهي تمثل الأصول الثابتة في طور الإعداد والتكوين[5].

ب- الأصول المتداولة:

وهي الأصول التي تتوقع المؤسسة تحقيقها أو بيعها أو استهلاكها في إطار دورة الاستغلال العادية التي تمثل الفترة الممتدة بين اقتناء المواد الأولية أو البضائع التي تدخل في عملية الاستغلال وإنجازها في شكل سيولة الخزينة، بحيث يتم حيازتها أساسا لأغراض المعاملات أو لمدة قصيرة والتي تتوقع المؤسسة تحقيقها خلال أقل من سنة، بالإضافة إلى السيولات أو شبه السيولات التي لا يخضع استعمالها لقيود[6]، وهي تتمثل فيما يلي:

---

[1]- كمال الدين الدهراوي، **"تحليل القوائم المالية لأغراض الإستثمار"**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2006، ص (123).

[2]- شعيب شنوف، **"محاسبة المؤسسة"**، طبقا للمعايير المحاسبة الدولية IFRS/IAS، الجزء الثاني، مكتبة الشركة الجزائرية بوداود، بن عكنون، الجزائر، 2009، ص (90).

[3]- محمد صبرى إبراهيم ندا وأخرون، **"مبادئ المحاسبة المالية"**، جامعة عين الشمس، قاهرة، مصر،2007، ص (137).

[4]- بلخير بكاري، **"دروس في المحاسبة المعقمة حسب النظام المحاسبي المالي SCF"**، ديوان مطبوعات الجامعية، الجزائر، 2016، ص (56).

[5]- علي محروس شاوي، **"النظام المحاسبي الموحد تأصيل علمي تطبيق العلمي"**، مكتبة عين الشمس، قاهرة، مصر، 1996، ص (63).

[6]- مرسوم تنفيذيّ رقم 08 – 156، **مرجع سبق ذكره**، العدد 27، المادة 21، ص (13).

– **المخزونات:** يمثل المخزون جزء من الأصول المتداولة المشتراة من قبل المؤسسة، لغرض أما بيعها على حالها أو تحويلها إلى إنتاج[1].

– **حسابات المدينين:** تتضمن كافة الحسابات المدينة التي سيتم تحصيلها خلال السنة المالية، مثال ذلك العملاء والأوراق التجارية والحسابات المدينة غير التجارية (كالمقدمات وسلف العاملين والمدينين المتنوعين)، ويجب عند تقويم تلك الأصول عمل مخصصات احتياطية لمقابلة احتمالات عدم تحصيل جزء من تلك الحسابات المدينة عن طريق تكوين مخصص ديون مشكوك فى تحصيلها ، ويتم عرض المدينين بالصافي بعد خصمه بهدف أن يمثل الصافي القيمة الواقعية القابلة للتحصيل[2].

– **الموجودات:** وهي المبالغ النقدية المتاحة وتمثل المبالغ النقدية والأرصدة المصرفية، والشيكات والقسائم التي يتعين صرفها، وبصورة أعم هي الأصناف النقدية، وأرصدة الائتمان المصرفي، والنقود المتاحة[3].

2– جانب الخصوم :

وتمثل التزام الحالي للمؤسسة وهو ناشئ عن أحداث ماضية، ويتوقع أن يؤدي تسويته إلى خروج موارد من المؤسسة تمثل منافع اقتصادية، يمكن تقسيم الخصوم إلى الأموال الخاصة، الخصوم متداولة والخصوم غير متداولة[4]. (أنظر إلى الملحق رقم(2))

أ– الأموال الخاصة : و حسب مجلس المعايير المحاسبية الدولية (IASB) فان الأموال الخاصة لا تعتبر جزء من الخصوم[5] ، وبالتالي فإن الأموال الخاصة هي تمثل كل ما تبقى للمؤسسة من الأصول بعد طرح كافة الخصوم[6]، بحيث تتشكل من رأس المال و احتياطات وأرباح المحتجزة.

ب– الخصوم الغير المتداولة: هي تلك الخصوم التي لا تنتظر المؤسسة إطفاءها خلال دورة الاستغلال العادية أو ستسوى في مدة تتعدى 12 شهر الموالية لتاريخ الميزانية، حيث لا تدرج العمليات التجارية[7]، وهي تنقسم إلى مايلي :

– **القروض والديون المالية:** هي الموارد المالية الخارجية التي تحصلت عليها المؤسسة لتمويل أنشطتها التشغيلية والاستثمارية من المؤسسات المالية أو من الجمهور وتشمل: السندات، القروض البنكية ...الخ[8].

---

[1]– حواس صلاح، "**المحاسبة المالية حسب النظام المالي المحاسبي SCF**"، دار عبد اللطيف للطباعة و النشر و التوزيع، (ب ب ن)، 2011، ص (79).

[2]– أمين السيد أحمد لطفي، "**التحليل الأساسي للأستثمار في الأوراق المالية**"، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 2000، ص (106).

[3] - Cyrille mandou, **"comptabilité général de l'entreprise"**, 1er édition, de boeck, bruxelles, Belgique, 2003, p(72).

[4]– بدرة بن تومي، "**آثار تطبيق المعايير المحاسبية الدولية (IAS/ IFRS) على العرض والإفصاح في القوائم المالية للمصارف الإسلامية دراسة تطبيقية**"، مذكرة ماجستير في في علوم التجارية، غير منشورة، تخصص دراسات مالية ومحاسبية معمقة، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، 2012/2013، ص (58).

[5]– وهيبة حنيش، "**تطبيق المعايير الدولية المحاسبية المالية و أثرها على المؤسسة الاقتصادية دراسة حالة مؤسسة نفطال NAFTAL بالشراقة**"، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، غير منشورة، تخصص مالية و محاسبة، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة يحي فارس المدية، الجزائر، 2008/2009، ص (61).

[6]– طارق عبد العال حماد، "**موسوعة معايير المحاسبية**"، جزء الأول، القاهرة، مصر، 2002، ص (56).

[7]– ابراهيم بورنان، الطاهر مخلوف، "**النظام المحاسبي المالي بين المبادئ المحاسبية ومعايير المحاسبة الدولية**"، مداخلة ضمن ملتقى دولي حول الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي الجديد و آليات تطبيقه في ظل المعايير المحاسبية الدولية IAS/ IFRS ، جامعة سعد دحلب البليدة، الجزائر، أكتوبر2009، ص (10).

[8]– منير عوادي ، "**استخدام التحليل المالي في تقييم الاداء المالي للمؤسسة الاقتصادية دراسة حالة مؤسسة صيدال الفترة من 2013 إلى 2017**" ، أطروحة دكتوراه في العلوم العلوم الاقتصادية، غير منشورة، التخصص الاسواق المالية والبورصات، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2020/2019، ص (50).

– **الضرائب المؤجلة:** هي مبلغ الضريبة المستحقة على الفوائد الواجبة الدفع (الضريبة المؤجلة على الخصوم) أو الواجبة التحصيل (الضريبة المؤجلة على الأصول) أثناء سنوات مالية قادمة[1].

– **إعانات التجهيز و الاستثمار:** إعانات التجهيز هي الإعانات التي تستفيد منها المؤسسة من أجل اكتساب ممتلكات معينة أو إنشائها، أما إعانات الاستثمار فهي إعانات تستفيد منها المؤسسة لتمويل أنشطته الطويلة الأجل، لإقامة مؤسسات في الخارج، البحث عن سوق جديدة.....الخ[2]، بحيث تكون هذه الإعانات مقدمة من طرف الدولة .

– **مؤونات الأعباء** : هي خصوم يكون تاريخ استحقاقها أو مبلغها غير مؤكد، وهي تسجل عندما يكون للمؤسسة التزام راهن ناتج عن حادث مضى، أو عندما يكون من المحتمل أن يكون خروج موارد أمرا ضروريا لإطفاء هذا الالتزام، بحيث يتم تكوين الموؤنة في نهاية السنة، كما أن مراجعة وتعديل المؤونة يكون كذلك في نهاية السنة، وأن استعمال المؤونة يكون فقط للنفقات المخصصة لها أصلا كما يتم تصنيف مؤونات الأعباء إلى مؤونات للأعباء خصوم غير المتداولة ومؤونات للأعباء خصوم المتداولة[3].

جـ– الخصوم المتداولة: وهي الخصوم التي من المتوقع أن يتم سدادها من خلال الأصول المتداولة، أو من خلال إيجاد خصوم متداولة أخرى، وإن الفترة الزمنية للسداد هذه الخصوم لا تتعدى سنة واحدة[4]، وهي تنقسم إلى:

– **ذمم الدائنة:** وتنتج هذه الحسابات عن وعود شفوية أو ضمنية بالدفع خلال مدة قصيرة ، وتنشأ هذه الحسابات عن الشراء على الحساب، الشراء الأجل، للأغذية والمشروبات والمستلزمات والحصول على خدمات مؤسسات أخرى[5] .

–قروض قصيرة أجل: وهي القروض التي حصلت عليها المؤسسة من المؤسسات أو الأفراد ويطلب منها تسديدها خلال فترة مالية واحدة[6].

المطلب الثاني: جدول حسابات النتائج

وهي القائمة الثانية بعد الميزانية التي تخدم أغراض التحليل المالي حيث سنتطرق على الجانب التعريفي له وهو كالأتي:

أولاً: تعريف جدول حسابات النتائج

يعِد جدول حسابات النتائج وضعية ملخصة للأعباء والمنتوجات المحققة من طرف المؤسسة خلال السنة المالية، ولا يأخذ بعين الاعتبار تاريخ التحصيل أو الدفع ويظهر النتيجة الصافية للسنة المالية[7]، وبالتالي هو الجدول يقوم بتسجيل جميع الإيرادات والتكاليف

[1]– قرار مؤرخ في 23 رجب عام 1429 الموافق 26 يوليو سنة 2008، يحدد قواعد التقييم و المحاسبة ومحتوى الكشوف المالية و عرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية**، الصادرة في 28 ربيع الأول عام 1430 الموافق 25 مارس 2009، العدد 19، ص (54).

[2]– قرار مؤرخ في 23 رجب عام 1429 الموافق 26 يوليو سنة 2008، **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية**، العدد19، **مرجع سبق ذكره**، ص (54).

[3]– عبد الرحمان عطية، **"المحاسبة العامة وفق نظام المحاسبي المالي المخطط المحاسبي الجديد"**، دار النشر الجيطلي، برج بوعريريج، الجزائر، 2009، ص (123).

[4]– ويجانت وأخرون، **"مبادئ المحاسبة"**، ترجمة مصطفى محمد جمعة أبو عمارة ونزار بن صالح الشويمان، دار المريخ للنشر، رياض، مملكة العربية السعودية، 2015 ، ص (260).

[5]– رضوان حلوة حنان، **"محاسبة المؤسسات الفندقية محاسبة الفنادق محاسبة المطاعم التحليل المالي و الإحصائي (سلسلة الكتب المحاسبية)"**، الطبعة الأولى، دار العلمية العلمية الدولية للنشر والتوزيع ودار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2001، ص (76/75).

[6]– مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، **مرجع سبق ذكره**، ص (46).

[7]– حنان سعيدي، **"دور التحليل الأساسي في اتخاذ قرار الاستثمار في الأوراق المالية دراسة حالة الأسهم المدرجة في بورصة الجزائر"**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص الاقتصاد المالي والتقنيات الكمية، غير منشورة، قسم العلوم الاقتصادية،كلية العلوم الاقتصادية العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2019/2018، ص (98).

بغية استخراج النتيجة الصافية، وهذا بإظهار مراحل استخراج النتيجة كالهامش الإجمالي، القيمة المضافة، نتيجة الاستغلال، نتيجة خارج الاستغلال[1]، بحيث ترتب فيه التكاليف والإيرادات حسب طبيعتها أو حسب وظيفتها[2].

ثانياً: أهمية جدول حسابات النتائج

تتمثل أهمية جدول حسابات النتائج فيما يلي[3]:

1- يبين الطاقة الإنتاجية للمؤسسة وقدرتها على إنتاج وتقديم السلع والخدمات كما يعتبر أداة مالية تساعد في الحكم على قدرة الإدارة؛

2- يسمح بتحليل إنتاجية المؤسسة من خلال مقارنة مدخلات العملية الإنتاجية بمخرجاتها ويظهر النتيجة الصافية للدورة؛

3- يبين كيفية تكون النتيجة الصافية بشكل مفصل من خلال عرض النتائج الجزئية المكونة لها؛

4- يوفر معلومات مالية للتعرف على مصادر النتائج ومكوناتها والعمليات التي أدت إلى تحقيقها؛

5- يسمح بتحليل الأداء المالي وتقييم القوة الإيرادية لمشروع المؤسسة بالإضافة إلى إمكانية التنبؤ بالاتجاهات المستقبلية للنشاط؛

6- يقدم مجموعة من النتائج الوسيطية التي تساعد في تحليل نشاط المؤسسة؛

7- يسمح بالتعرف على مستويات المردودية المالية والاقتصادية للمؤسسة؛

8-يمكن من تقييم ربحية المؤسسة ومقارنة مستويات النتائج المحققة بمستوى النشاط؛

9-يبين بشكل مفصل كيفية تشكل ثروة المؤسسة والمتمثلة في القيمة المضافة، وكيفية توزيعها؛

10-يمكن من مقارنة تطور أو التغيير في أداء المؤسسة الاقتصادية خلال السنوات المتتالية، إلى جانب مقارنتها بمؤسسات اقتصادية أخرى.

ثالثاً: عرض جدول حسابات النتائج

كما تطرقنا في تعريف جدول حسابات النتائج على انه تترتب فيه التكاليف والإيرادات حسب طبيعتها أو حسب وظيفتها لذالك فهذا الجدول ينقسم إلى نوعين جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة و جدول حسابات النتائج حسب الوظيفة وهما كالأتي:

1- جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة :

ويقوم هذا الجدول على تصنيف الأعباء حسب طبيعتها وذلك من أجل الوصول إلى النتيجة النهائية مروراً بعدة نتائج وسيطية والتي تتمثل فيما يلي: (أنظر إلى الملحق رقم (3))

أ- النتيجة العملياتية: وهي تمثل الناتج الصافي من العمليات التشغيلية التي قامت بها المؤسسة من خلال ممارسة الأنشطة الجارية (الأساسية)، أي عمليات التموين، الإنتاج والبيع، وتمثل النتيجة العملياتية مؤشر للربح الاقتصادي، وهي تقيس الأداء الاقتصادي

[1]-كومي نور الدين، "**أثار تطبيق المعايير المحاسبية الدولية على حسابات المؤسسة وكيفية الانتقال إلى النظام المحاسبي المالي الجديد**"، مذكرة ماجستير، غير منشورة، تخصص تقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2010/2009، ص (36).

[2]- جمال معتوق، "**تحليل القوائم المالية المعدة وفق النظام المحاسبي المالي SCF دراسة حالة المؤسسة العمومية لإنتاج الحليب و مشتقاته مجمعGIPLAIT وحدة ملبنة التل مزلوق في سطيف للفترة 2015/2014**"، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة، الجزائر، العدد 48، ديسمبر2017، ص (80).

[3]- منير عوادي، **مرجع سبق ذكره**، ص (53/52).

والتجاري للمؤسسة بمعزل عن السياسات المالية والضريبية وتوزيعات رأس المال، ويتم التوصل إلى النتيجة العملياتية عن طريق استبعاد (طرح) كافة الأعباء العملياتية، وإضافة المنتوجات العملياتية[1].

ب- النتيجة المالية: تتمثل النتيجة المالية في الفرق بين الإيرادات المالية و الأعباء المالية، وهي تعبر عن ربحية العمليات المالية التي قامت بها المؤسسة كالاستثمار في الأسهم والاستثمارات المالية[2].

ج- النتيجة العادية قبل الضرائب: تساوي مجموع النتيجتين العملياتية والمالية، تستثنى هذه النتيجة الأعباء و الإيرادات الاستثنائية ولكن تشمل حصة الربح من العمليات المشتركة وكذا المخصصات والاهتلاكات ذات الصفة المالية وكذا الأعباء والإرادات المالية، وهي بذلك تعبر عن النتيجة الإجمالية للنشاط العادي من جهة وعن السياسة المالية للمؤسسة[3].

د- النتيجة الاستثنائية: هي الفرق بين الإيرادات الاستثنائية و الأعباء غير العادية، ويتم احتسابها بطريقة مستقلة عن النتائج الأخرى. و النشاط غير العادي هو كل ما يخرج عن مهنة المؤسسة، من الصعب تحديد أبعاده ميدانيا، لهذا في حالة تسجيل المؤسسة الأعباء أو إيرادات غير عادية يجب توضيحها، من الأفضل أن تستبعد هذه النتيجة عند تقييم أداء المؤسسة مثلا عند حساب المردودية بشتى أنواعها، و لا تستبعد عند توزيع الأرباح[4].

هـ- النتيجة الصافية للسنة المالية: وتساوي الفرق بين مجموع المنتوجات ومجموع الأعباء لتلك السنة المالية، ويتم حساب النتيجة انطلاقا من النتيجة الجارية قبل الضرائب، إذ تطرح منها الضرائب على الأرباح والضرائب المؤجلة، وتضاف إليها النتيجة الاستثنائية، وتشكل النتيجة الصافية القياس المحاسبي للربح الموزع للمساهمين، وأن الجزء من الأرباح الموجه للاحتياطات يشكل تمويل ذاتي لنمو المؤسسة[5].

2- جدول حسابات النتائج حسب الوظيفة :

ويقوم هذا الجدول على حسب وظيفة المؤسسة ومنه يعمل على تصنيف الأعباء حسب وظيفتها (شراء،إنتاج...الخ) ومنه نتطرق إلى مايلي: (أنظر إلى الملحق رقم (4))

أ- رقم الأعمال: وهو الإيرادات محققة من عمليات البيع الناتجة عن الأنشطة الأساسية للمؤسسة، وقد تكون المبيعات نقدية أو آجلة، كما أن المقصود بالمبيعات هنا هي صافي المبيعات بعد استبعاد مردودات المبيعات ومبالغ الخصم المسموح به، وتُقيم المبيعات بسعر البيع بعد الخصم التجاري، وعلى المحلل المالي أن يأخذ بعين الاعتبار قيمة البضاعة برسم البيع[6].

---

[1]- محمد سامي لزعر، **"التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي دراسة حالة"**، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، غير منشورة، تخصص إدارة مالية، قسم التسيير،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2011/2012، ص (47).

[2]- حمزة عقبي، **"إنعكاسات تطبيق النظام المحاسبي المالي على الأداء المالي للشركات المدرجة في السوق المالي"**، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، غير منشورة، تخصص محاسبة، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2017/2016، ص (77).

[3]- حمزة عقبي، **مرجع سبق ذكره**، ص (77).

[4]- حمزة عقبي، **مرجع سبق ذكره**، ص (77).

[5]- محمد سامي لزعر، **مرجع سبق ذكره**، ص (49).

[6]- دريد كمال أل شيب، **مرجع سبق ذكره**، ص (79).

ب– إعادة ترتيب الأعباء حسب الوظائف: من أجل قياس وتحديد مدى مساهمة المصالح المختلفة للمؤسسة في تكوين النتيجة يتم إعادة ترتيب وتوزيع الأعباء حسب الوظائف المختلفة (شراء، إنتاج... الخ)[1] من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (1) : إعادة ترتيب الأعباء حسب الوظائف

البيان	المبلغ الموزع	وظيفة الشراء	وظيفة الإنتاج	الوظيفة التجارية	وظيفة الإدارية
1. المشتريات المستهلكة 2. الخدمات الخارجية 3. الخدمات الخارجية الأخرى 4. أعباء المستخدمين 5. الضرائب و الرسوم 6. مخصصات الإهتلاكات					
المجموع					

المصدر: منير عوادي ، مرجع سبق ذكره، ص(57)

جـ–كلفة المبيعات : وهي تمثل تكلفة البضائع أو الخدمات التي تم بيعها لزبائن المؤسسة خلال الفترة، ويجب عند حساب تكلفة المبيعات التمييز بين المؤسسات ذات الطابع التجاري والمؤسسات ذات الطابع الصناعي[2].

د– الهامش الإجمالي: يعد الهامش الإجمالي مفهوما ذا أهمية كبيرة في تسيير المؤسسة لأنه يعبر عن المصدر الحقيقي لأرباح المؤسسة، كما يمثل أول مؤشر لتقييم نشاطها، فإذا كان رقم الأعمال مؤشرا لحجم النشاط فان الهامش التجاري يعد مؤشرا هاما في التحليل المالي، وهو الفرق بين رقم الأعمال وتكلفة المبيعات[3].

هـ– النتيجة العملياتية: وهو يمثل الناتج الصافي من العمليات التشغيلية التي قامت بها المؤسسة من خلال ممارسة نشاطها الجاري (الأساسي)، ويتم التوصل إليه بعد أن يعدل هامش الربح الإجمالي بالمنتوجات العملياتية الأخرى، واستبعاد كل من التكاليف التجارية، الأعباء الإدارية والأعباء العملياتية الأخرى[4].

– التكاليف التجارية: فهي الأعباء الناتجة عن جهود المؤسسة المبذولة في بيع البضاعة وهي مثل: مصاريف الإعلان والدعاية ورواتب رجال البيع وعمولاتهم والعينات المجانية ... الخ[5] .

– الأعباء الإدارية: وهي الأعباء التي تنفقها المؤسسة في سبيل إدارة نشاطها، وتتضمن هذه الأعباء أجور ومرتبات الموظفين والمديرين، والإيجار المدين وأقساط التأمين على ممتلكات المؤسسة وبضائعها، والأعباء القضائية والبنكية ...الخ[6].

[1]– منير عوادي، **مرجع سبق ذكره**، ص (57).

[2]– صافي فلوح و أخرون، **"تحليل القوائم المالية"**، منشورات جامعة دمشق، دمشق، سوريا، 2009/2008، ص (31).

[3]– سعادة اليمين، **مرجع سبق ذكره**،ص (22).

[4]– محمد سامي لزعر، **مرجع سبق ذكره**، ص(52).

[5]– محمد سامي لزعر، **مرجع سبق ذكره**، ص(52).

[6]– منصور حامد محمود و أخرون، **"أصول المحاسبة المالية في مشروع تجاري الفردي"**، الطبعة الأولى، جامعة القاهرة، القاهرة، مصر، 2018/2017، ص (269).

المطلب الثالث: قائمة التدفقات النقدية والقوائم المالية الأخرى

سنتطرق في هذا المطلب إلى التعرف على قائمة مهمة من قوائم التحليل المالي وهي قائمة التدفقات النقدية إذ يعتبرها المحللين جد هامة بسبب توفيرها لمعلومات وبالأخص تلك المعلومات التي لا تظهر في الميزانية وجدول حسابات النتائج بالإضافة إلى التعرف على القوائم الأخرى وهي قائمة الأموال الخاصة والملاحق وهم على النحو الأتي:

أولاً: قائمة التدفقات النقدية:

1- تعريف قائمة التدفقات النقدية

تعرف قائمة التدفقات النقدية بأنها تلك القائمة التي تعرض كيفية توليد الأعمال النقدية، وكيف يتم استخدام هذه الأخيرة في التشغيل، الاستثمار والتمويل خلال السنة المالية[1]، وبالتالي فهي قائمة تعمل على تلخيص كل من التدفقات النقدية الداخلة و التدفقات النقدية الخارجة للمؤسسة خلال فترة زمنية معينة، بالإضافة إلى أنها أداة من أدوات الإفصاح المحاسبي[2].

حيث تكون طريقة إعداده بطريقتين الطريقة المباشر والطريقة الغير المباشرة. (أنظر إلى الملحق رقم (5و6))

2- أهمية قائمة التدفقات النقدية:

تتمثل أهمية قائمة التدفقات النقدية فيما يلي:

أ- توفير المعلومات وبالأخص تلك المعلومات التي لا تظهر في القوائم المالية الرئيسية الميزانية وجدول حسابات النتائج[3]؛

ب- تقييم قدرة المؤسسة على تدفقات نقدية في المستقبل لغرض إعداد الموازنات بأنواعها التشغيلية والرأسمالية؛

جـ- تقييم ربحية المؤسسة إذ أن المعلومات التي تعكسها هذه القائمة أكثر مصداقية من تلك التي تعكسها قائمة الدخل إذ توفر مؤشرات جيدة حول أرباح المؤسسة.

د- تقييم كل من المرونة المالية للمؤسسة، ودرجة سيولتها أي تقييم مدى مقدرة المؤسسة على تغيير أنماط تدفقاتها النقدية وفقا للظروف غير المتوقعة التي ستواجهها في المستقبل وطول المدة الزمنية اللازمة لتحويل أصولها إلى نقدية والتي تدل عن قدرة المؤسسة على خلق النقود[4].

3- المعلومات التي تحتويها قائمة التدفقات النقدية:

أ- الأنشطة التشغيلية :

تشتق التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية بشكل أساسي من الأنشطة الرئيسية لتوليد الإيرادات في المؤسسة[5]، وهي تنتج بشكل

---

[1]- فتيحة بوهرين، سليمة طبابيية، **"قائمة التدفقات النقدية بين معايير المحاسبة الدولية و معايير المحاسبة المالية الإسلامية"**، المؤتمر الدولي الرابع للعلوم الاجتماعية ،جامعة علاء الدين كيكوباد ألانيا، أنطاليا، تركيا، ماي 2018 ، ص (135).

[2]- هبة مضر شاكر الطريحي، سعود جايد العماري ، **"قائمة التدفقات النقدية و متطلبات الإفصاح المحاسبي العراق كدراسة حالة"**، مجلة أفاق إقتصادية، إتحاد غرف التجارة و الصناعة في دولة الإمارات العربية المتحدة، المجلد الرابع والعشرون، العدد ثلاثة وتسعون، 2003، ص (114).

[3]- نعيم نمر حسين، **"التحليل المالي بإستخدام الحاسوب"**، الطبعة الأولى، دار و مكتبة الكندي للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2016، ص (63).

[4]- صورية كحول ، **"دور والمحاسبة المالية في تحسين اتخاذ قرارات المؤسسة الاقتصادية دراسة حالة مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب بسكرة"**، أطروحة دكتوراه في العلوم التسيير، غير منشورة، تخصص محاسبة ونظم المعلومات، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2017/2016، ص (51).

[5]- عباس علي ميرزا وأخرون، **"المعايير الدولية للإعداد التقارير المالية"**، شركة جون وايلي و أبنائه، نيو جيرسي، الولايات المتحدة الإمريكية، 2006 ،ص(30).

عام من المعاملات والأحداث والظروف الأخرى التي تدخل في تحديد الريح أو الخسارة[1]، وبالتالي فيقصد بالأنشطة التشغيلية هي تلك الأنشطة التي تولد مداخيل للمؤسسة والتي لا تنتمي إلى أنشطة الاستثمار والتمويل وتتشكل هذه التدفقات من النشاطات الأساسية للمؤسسة وتتمثل هذه التدفقات في الفرق بين تحصيلات الاستغلال ونفقات الاستغلال والذي يترجم نشاطات المؤسسة لي تدفقات مالية موجبة وتدفقات مالية سالبة[2]، ومن أمثلة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية ما يلي:

–التدفقات النقدية الداخلة: المقبوضات النقدية من بيع السلع والخدمات، والمتحصلات النقدية من الإتاوات والرسوم والعمولات وما إلى ذلك، والمبالغ المستردة من ضريبة الدخل[3].

– التدفقات النقدية الخارجة: المدفوعات النقدية للموردين مقابل السلع والخدمات، المدفوعات النقدية للموظفين وبالنيابة عنهم، و المدفوعات النقدية لضرائب الدخل[4] .

ب– الأنشطة الاستثمارية:

وهي النشاطات المتمثلة في امتلاك الأصول طويلة الأجل والتخلص منها، وغيرها من الاستثمارات التي لا تدخل ضمن البنود التي تعادل النقدية[5]، ومن أمثلة التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية ما يلي:

–التدفقات النقدية الداخلة: العائدات من التصرف بالممتلكات والمصانع والمعدات، والعائدات من التصرف بأدوات الدين الخاصة بمؤسسات أخرى، والعائدات من بيع أدوات حقوق الملكية الخاصة بمؤسسات أخرى[6].

– التدفقات النقدية الخارجة: المدفوعات النقدية لاقتناء أصول ثابتة وأصول غير ملموسة وأصول أخرى طويلة الأجل، والمدفوعات النقدية لاقتناء أسهم أو سندات في مؤسسة أخرى و الحصص في الشركات المشتركة، والمدفوعات النقدية لشراء عقود آجلة وعقود مستقبلية وعقود اختيارية وعقود مقايضة ما لم تكن هذه العقود يحتفظ بها لأغراض التعامل أو المتاجرة فيها[7] .

ج– الأنشطة التمويلية :

وتتمثل في الأنشطة التي ينتج عنها تغير في حجم ومكونات حقوق الملكية بالإضافة إلى عمليات الاقتراض أي الحصول على القروض أو تسديدها[8]، ومن أمثلة التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية ما يلي[9]:

– التدفقات النقدية الداخلة : المحصل من إصدار أسهم رأس المال وسندات، والمحصل من قروض من البنوك.

---

[1]– الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، **"المعيار الدولي للتقرير المالي للمنشأة الصغيرة والمتوسطة"**، الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2019، ص (56).

[2]– مهري عبد المالك ، **"قياس مساهمة التحليل المالي الديناميكي في تقيم الأداء المالي و إتخاذ القرارات في مؤسسات قطاع المحروقات الجزائري بالإشارة لشركة سوناطراك خلال الفترة من 2012 إلى 2015"**، مجلة دراسات الاقتصادية معمقة، جامعة مستغانم الجزائر، العدد 6، 2017، ص(181).

[3] - Saoud Chayed Mashkour, **"analysis of financial stateùents"**, First Edition, Al-Alalamia for printing and Designs, Sammawa, Iraq, 2018, p (109).

[4]– الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، **مرجع سبق ذكره**، ص(56)

[5]– جمعة حميدات ، **"خبير المعايير الدولة لإعداد التقارير المالية"**، المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين، عمان، الأردن، 2014، ص (54).

[6]– عباس علي ميرزا وأخرون، **مرجع سبق ذكره**، ص (30).

[7]– محمد سالمي الدينوري، **"قائمة التدفقات النقدية في ظل اعتماد الجزائر معايير المحاسبة الدولية دراسة حالة مؤسسة اقتصادية"**، مذكرة ماجستير، غير منشورة، تخصص محاسبة، محاسبة، قسم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير و التجارية، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر ، 2008/2009، ص (85/84).

[8]– أمال نوري محمد، **"مدى تناغم أدوات التحليل المالي مع المحتوى المعلوماتي لقائمة التدفقات النقدية دراسة تحليلية بالإعتماد على بيانات عدد من شركات العالمية"**، مجلة مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، جامعة بغداد، العراق، العدد 34 ، 2013، ص (337).

[9]– طارق عبد العال حماد، **"دليل إستخدام معايير المحاسبة"** ، الجزء الأول، الدار الجامعية الإسكندرية، مصر2009، ص(107).

– **التدفقات النقدية الخارجة** : مدفوعات توزيعات الأرباح للمساهمين، وسداد جزء من أدوات الدين الرئيسي شاملا التزامات الإيجار، وسداد القروض البنوك والغير.

ثانياً: القوائم المالية الأخرى

1– قائمة الأموال الخاصة :

يشكل جدول تغير الأموال الخاصة تحليلا للحركات التي أثرت في كل فصل من الفصول التي تتشكل منها رؤوس الأموال الخاصة للمؤسسة خلال السنة المالية[1]، وبالتالي الهدف من هذه القائمة هو تمكين المستخدم (المستثمر) من تحليل التغير في الثروة خلال السنة السنة المالية[2]. (أنظر إلى الملحق رقم (7))

المعلومات الدنيا المطلوب تقديمها في هذا الجدول تخص الحركات المرتبطة فيما يلي[3] :

– النتيجة الصافية للسنة المالية؛

– تغييرات الطريقة المحاسبية وتصحيحات الأخطاء المسجل تأثيرها مباشرة كرؤوس أموال؛

– المنتوجات والأحياء الأخرى المسجلة مباشرة في رؤوس الأموال الخاصة ضمن إطار تصحيح أخطاء هامة؛

– عمليات الرسملة (الارتفاع، الانخفاض، التسديد، ...)؛

– توزيع النتيجة و التخصصات المقررة خلال السنة المالية.

بالإضافة إلى أن قائمة الأموال الخاصة تعطي الكثير من المزايا منها[4] :

– التعرف على مقدار حقوق الملكية وبنودها وأي تفصيلات أخرى عنها؛

– التعرف على التغيرات التي تحدث لحقوق الملكية خلال الفترة ؛

– التعرف على بنود المكاسب والخسائر التي تم الاعتراف بها مباشرة في حقوق الملكية.

[1]– مصطفى طوبال، "**النظام المحاسبي المالي الجزائري الجديد SCF**"، دار الحديث للكتاب للطباعة والنشر والتوزيع، برج الكيفان، الجزائر، 2010، ص (62).

[2] - Eric ducasse, Anne jallet-auguste, Stephane ouvrard, Christian part dit hauret, **"Normes Comptables Internationales IAS/ IFRS"**, de boeck, bruxelles, Belgique, 2005, p (37).

[3]– مصطفى طوبال، **مرجع سبق ذكره**، ص (62).

[4]– منير عوادي ، **مرجع سبق ذكره**، ص (66).

2- الملاحق:

وتشتمل على كل المعلومات الهامة والمفيدة لفهم العمليات الواردة في الكشوف المالية إضافة إلى الإشارة إلى الامتثال الكامل للمعايير دون تحديد المعايير الدولية صراحة[1].

ويشتمل الملحق على معلومات تتضمن النقاط التالية[2] :

أ- القواعد والطرق المحاسبية المعتمدة لمسك المحاسبة وإعداد الكشوف مالية؛

ب- مكملات الإعلام اللازمة لحسن فهم جميع القوائم المالية؛

جـ- المعلومات التي تخص المؤسسات المشتركة، والفروع أو المؤسسة الأم وكذلك المعاملات التجارية التي يحتمل أن تكون حصلت مع تلك المؤسسات أو مسيريها؛

د- المعلومات ذات الطابع العام أو التي تخص بعض العمليات الخاصة لاكتساب صورة وفية.

[1]- مسعود دراوسي، ضيف الله محمد الهادي، "**مقارنة النظام المحاسبي المالي (SCF) بالمعايير الدولية للمحاسبة (IAS/ IFRS)**"، مداخلة ضمن ملتقى دولي حول النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير الدولية للمحاسبةIAS/IFRS والمعايير الدولية ISA، جامعة سعد دحلب البليدة، الجزائر، ديسمبر 2011، ص (15).

[2]- حنان سعيدي، **مرجع سبق ذكره**، ص (102).

خلاصة الفصل الأول:

من خلال دراستنا يمكن القول بأن التحليل المالي يلعب دور مهم في الإدارة المالية، إذ يعتبر أداة يستفيد منها العديد من الأطراف بالإضافة لاستعماله في عديد من المجالات، وذلك من أجل الوصول للهدف المراد تحقيقه و هو تعرف عن مواطن القوة و ضعف للمؤسسة و إيجاد أفضل الطرق لعلاج المشكلات و انحرافات لمعرفة الوضع المالي لمؤسسة من خلال مقومات و خطوات و معايير يسير عليها المحلل المالي للوصول إلى نتائج المرجوة من خلال المرور بالقوائم المالية التي تعتبر مدخلات للتحليل المالي.

الفصل الثاني:

آلية تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية

تمهيد الفصل الثاني:

تعتبر مخرجات النظام المحاسبي المتمثلة في القوائم المالية عبارة عن مدخلات للتحليل المالي و بالتالي فإن المؤسسة مطالبة بإعداد القوائم المالية و تقديمها للمحلل المالي لتحليلها و من أجل تشخيص الوضعية المالية لها، ومن أهم القوائم المالية التي يقوم المحلل بتحليلها هي الميزانية ، جدول حسابات النتائج و جدول تدفقات الخزينة كما ذكرنا سابقا، بحيث يقوم المحلل بتحليل هذه القوائم على حِدة، على أساس تحليل اتجاهي ومقارنتها مع سنوات السابقة و ذلك لاستخراج الفروقات و معرفة وضع المالي لها أو تحليل باستخدام أدوات التحليل المالي المتمثلة في مؤشرات التوازن المالي و نسب المالية لذلك سنتطرق في هذا الفصل إلى المباحث التالية :

المبحث الأول: التشخيص المالي.

المبحث الثاني: تحليل القوائم المالية.

المبحث الثالث: أدوات التحليل المالي.

المبحث الأول: التشخيص المالي

يعتبر التشخيص المالي أحد الآليات المستعملة في الإدارة المالية فهو يساعد المؤسسة على التعرف على الإختلالات التي تعاني منها وبالتالي سنتطرق في هذا المبحث إلى تعريف التشخيص المالي أهميته وأهدافه بالإضافة إلى أدواته و المشاكل التي تعترضه في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة وهم على النحو الأتي:

المطلب الأول: تعريف التشخيص المالي

يعرف التشخيص المالي على أنه عملية تحليل للوضع المالي للمؤسسة باستخدام مجموعة من الأدوات والمؤشرات المالية بهدف استخراج نقاط القوة ونقاط الضعف ذات الطبيعة المالية[1].

المطلب الثاني:أهمية وأهداف التشخيص المالي

سنتطرق في هذا المبحث إلى أهمية وأهداف التشخيص المالي وهما على النحو التالي:

أولاً: أهمية التشخيص المالي:

تكمن أهمية التشخيص المالي في تقييم الأداء وتهيئة المناخ الملائم لترشيد القرارات المالية، فهو يعتبر أداة مهمة للتنبؤ بالفشل أو العسر المالي لذلك فهو منهج لتعزيز القدرة التنبؤية، بحيث تتجلى أهمية التشخيص المالي أكثر في النتائج المتوصل إليها من خلال تطبيق هذه التقنية، ويمكن إبراز هذه الأهمية في النقاط التالية[2]:

1- تحديد مدى تحقيق المؤسسة للتوازنات المالية المطلوبة؛

2- تحديد المركز المالي ودرجة الاستقلالية للمؤسسة بالنسبة لغير الممولين؛

3- تحديد مدى تطور أو تحسن الوضعية المالية ومدى إمكانية تسديد الديون؛

4- تحديد نسبة الكفاءة في استعمال الموارد المالية للمؤسسة اعتمادا على مفهوم المردودية؛

5- تحديد مستوى المؤسسة مقارنة مع المؤسسات من نفس القطاع والحجم في الاقتصاد ضمن البيئة التي تعمل فيها؛

6- استعمال مختلف النتائج للدراسات المستقبلية لتحديد سياسة مالية جديدة أو لتغيير اتجاه المؤسسة؛

7- اتخاذ القرارات في مجال تخطيط الاستثمارات؛

8- إمكانية السماح بالاقتراض مجددا أو الانطلاق من هامش الاقتراض المتوفر.

ثانياً: أهداف التشخيص المالي:

يهدف التشخيص المالي عموما إلى تقدير مستوى تحقيق العناصر التالية[3]:

1- النمو: أي هل تم تحقيق نمو وما هو مستواه؟ وهل يتجاوز معدل قطاع المؤسسة...؟

2- المردودية : أي المردودية بنوعيها :

أ- الاقتصادية: أي فعالية المؤسسة في توظيف رأس مالها الاقتصادي.

ب- المالية : والتي تقيس عائد التوظيف المالي للاستثمارات.

---

[1]- محمد أحمد الكايد، **مرجع سبق ذكره**، ص(36).

[2]- لحسن دردوري، "**التشخيص المالي**"، السنة الاولى ماستر، تخصص مالية وحاكمية المؤسسة ومالية واقتصاد دولي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2015/2014، ص (11).

[3]- بن حمو فايزة، "**مالية المؤسسة و التنبؤ بالوضع المالي للمؤسسة إقتصادية**"، قسم علوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، (ب س)، ص (23).

3- التوازن: أي توازن الهيكل المالي للمؤسسة على المدى القصير(دورة الاستغلال) وعلى المدى الطويل(دورة الاستثمار).
4- المخاطر : ماهي المخاطر التي تتعرض لها المؤسسة؟ وهل يمكن أن يوصل خطر ما بالمؤسسة إلى الإفلاس... الخ؟

المطلب الثالث : أدوات التشخيص المالي و المشاكل التي تعترضه في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة.

كما ذكرنا سابقاً أن التشخيص المالي هو عملية تحليل للوضع المالي للمؤسسة باستخدام مجموعة من الأدوات وهذه الأدوات يجب أن تكون متكاملة فيما بينها لتحقيق الهدف وهو استخراج نقاط القوة ونقاط الضعف بالإضافة إلى أن التشخيص المالي ليس علم كامل وبالتالي هو يعاني من مشاكل خاصةً عند تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة لذلك سنتطرق في هذا المطلب إلى أدوات التشخيص المالي و المشاكل التي تعترضه في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة وهما على النحو الأتي:

أولاً: أدوات التشخيص المالي

يسعى التشخيص المالي إلى تحديد نقاط القوة والضعف للمؤسسة محل الدراسة وذالك من أجل تدارك الأخطاء و التحسن للأفضل في المستقبل ويكون ذالك عن طريق العديد من الأدوات المتكاملة فيما بينها وهي[1]:

1- تحليل الهيكل المالي: الهدف من هذا التحليل هو ضمان تمويل الاحتياجات المالية دون التأثير على قيود التوازن المالي أو المردودية والملاءة المالية..الخ، وذلك اعتمادا على المنظور المالي المرتكز على منظور الذمة المالية ومبدأ السيولة والاستحقاق، أو المنظور الوظيفي المرتكز على المفهوم الوظيفي للمؤسسة والفصل بين النشاطات الرئيسة في التحليل.

2- تقييم النشاط والنتائج: يهتم هذا التحليل بكيفية تحقيق المؤسسة للنتائج، والحكم على مدى قدرة النشاط على تحقيق الربحية، وذلك باستخدام الأرصدة الوسيطية للتسيير وهي أرصدة توضح المراحل التي تتشكل من خلالها الربح أو الخسارة ومن خلالها يمكن تحديد الأسباب التي أدت إلى النتيجة المحققة، ومن ثم يمكن تصور الحلول والإجراءات التي تبقى على الوضع أو تحسينه حسب كل حالة.

3- تقييم المردودية: وهي وسيلة تمكن المحلل المالي من مقارنة النتائج المحققة من الوسائل التي ساهمت في تحقيقها، وهي المؤشر الأكثر موضوعية في تقييم الأداء، ويمكن من خلالها اتخاذ قرارات التمويل وقرارات الاستثمار وغيرها.

4- تحليل التدفقات المالية: حيث تمكننا من تحليل التوازن المالي والوقوف على أسباب العجز أو الفائض في الخزينة، وتحديد الدورة المسؤولة عن هذا العجز أو ذلك الفائض كما يحتوي هذا التحليل على مجموعة من المؤشرات ذات البعد الاستراتيجي التي لها دور في اتخاذ بعض القرارات الإستراتيجية والمساعدة في تقيم الإستراتيجية المتبناة من طرف المؤسسة.

ثانياً: مشاكل التشخيص المالي :

حيث تتمثل فيما يلي[2] :

1- مشكلة المعلومة المالية والمحاسبية: صعوبة وصول المعلومة بشكل سريع، وعدم تماثلها يؤدي طبعا إلى ارتفاع درجة الخطر من وجهة نظر المتعاملين في سوق المال والذين يبحثون عن فرص الاستثمار، مما يؤدي بها إلى بناء توقعاتهم على أساس ظروف عدم التأكد النسبي أو المطلق.

[1]- محمد أحمد الكايد، **مرجع سبق ذكره**، ص (39/38)

[2]- صفية سميرة ، "**دور التشخيص المالي في ترشيد القرارات المالية دراسة حالة مؤسسة مطاحن الزيبان القنطرة بسكرة**" ، مذكرة ماستر في العلوم المالية و المحاسبة، غير منشورة، تخصص محاسبة، قسم العلوم التجارية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2019/2018 ،ص (14/13).

2- مشاكل استخدام النسب المالية في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية: تعتبر النسب المالية أداة جيدة للتحليل، كما أن الاستعمال المستمر لها دون إيجاد إطار نظري عملي يبرز هذا الاستعمال أدى إلى إثارة مجموعة من الصعوبات حيث أشار إلى العناصر التي تساعد على الحكم على الوضعية المالية والمتمثل في:

أ- درجة التناسب: يدل مبدأ التناسب إلى أن العلاقة بين متغيرين لابد أن تكون خطية، وأنه إذا وجد انحدار بين المقام كمتغير مستقل والبسط كمتغير تابع فإن الحد الصائب للانحدار لابد أن يكون معدوما بتعبير أخر فإن العلاقة بين البسط والمقام لنسبة ما لابد أن تكون ثابتة.

ب- تأثير الطرق المحاسبية: يتعلق الأمر هنا بالاختيارات المحاسبية للمؤسسة في تقديم وثائق الحالة المالية والتي تختلف بحسب القوانين والتنظيمات المعمول بها، فيؤدي تفضيل طريقة تقييم عن طرق أخرى إلى حدوث الوقوع في خطأ التفسير بسبب تباين أو تغيير طرق التقييم.

ج- مدى تنوع أنشطة المؤسسة: تتعلق صعوبات تنوع أنشطة المؤسسة بصعوبة أو عدم إمكانية الحصول على معايير نموذجية تسمح بالمقارنة للحكم على وضعية المؤسسة.

د- التوزيع الاحتمالي للنسب المستعملة: يكون توزيع النسب ملائما في حالتين أساسيتين أولا بالنسبة للمحلل الذي يرغب في إجراء تشخيص مالي يعتمد على قيم متوسطة كمعايير المقارنة، وثانيا بالنسبة للباحثين عند استعمالهم لهذا النوع من المعطيات في إعداد النماذج القياسية الاقتصادية.

3- حدودية استخدام النسب المالية: حيث يهدف استخدام النسب إلى تحقيق ثلاث أهداف هي:

أ- تحليل الوضعية التاريخية للمؤسسة، حيث يتم تحليل الوضعية المالية للمؤسسة وتقييم صحتها اعتماداً على معطيات وبيانات تاريخية.

ب- كما تستخدم من طرف المؤسسة المالية لتقدير ملائمة المؤسسات عند التمويل من الخارج.

جـ- تستخدم لمقارنة طرق التسيير المقاولات وإعداد المخطط الإستراتيجي.

4- صعوبة التشخيص المالي في مؤسسة اقتصادية في حالة النمو: للقيام بتحليل مالي لمؤسسة ما نقوم بإجراء تشخيص في عدة مستويات تجارية، إنتاجية، مالية.....إلخ، متبوعا بتحليل تتخلله تغيرات حول الوضعية المالية للخروج باقتراحات وتوصيات، إلى أن استعمال معطيات حول المؤسسة دون علم بصعوبتها يمكن أن يؤدي بالمحلل المالي إلى الوقوع في نتائج خاطئة نسبيا، حيث يحدث نمو المؤسسة عادة اضطرابات في درجة سيولتها، وبالتالي التأثير على مجموع متغيراتها المالية، وعليه فإن تحليل ظاهرة النمو في المؤسسة يتطلب مقارنة هذه الأخيرة بمثيلتها في حالة النمو، وبذلك نتجنب تغيير ضعف السيولة بسوء تسيير الاستدانة أو بصعوبة في تسيير الأنشطة، وقياسا على ذلك فإن العديد من المتغيرات ستتأثر بنمو المؤسسة كعدد العمال، الإنتاجية، المردودية.....الخ.

"هناك علاقة وتشابه بين التحليل المالي والتشخيص المالي فالتحليل المالي هو عبارة عن تشخيص للوضعية المالية للمؤسسة أما التشخيص المالي هو عملية تحليل الوضع المالي للمؤسسة وبالتالي التحليل المالي أداة من أدوات التشخيص المالي ومنه يمكن القول أن مخرجات التحليل المالي متمثلة في النسب و مؤشرات تعتبر مدخلات لتشخيص المالي الذي بدورها يقوم بتحليل وضعية المؤسسة و اكتشاف نقاط القوة والضعف "

المبحث الثاني : تحليل القوائم المالية

لتكون القوائم المالية مناسبة لأغراض للتحليل المالي فيجب على المحلل المالي إعادة تبويبها وترتيبها لكي تصبح أكثر وضوح من خلال تبيان الكتل الضرورية لعملية التحليل وذالك من أجل تسهيل البحث عن الفروقات و الاختلافات لإعطاء الحلول بسرعة من أجل تدارك الوضع حيث تطرقنا في هذا المبحث تحليل مختلف القوائم المالية ميزانية، جدول حسابات النتائج، قائمة التدفقات النقدية،وهم على النحو الأتي:

المطلب الأول: تحليل الميزانية

سنتطرق في هذا المطلب إلى تعريف الميزانية المالية وإلى إعادة تبويب عناصر الميزانية المحاسبية لتصبح ميزانية لأغراض التحليل المالي والميزانية المختصرة بالإضافة إلى طرق تحليل الإتجاهي لها وفي الأخير سنتطرق إلى الميزانية الوظيفية.

أولا: تعريف الميزانية المالية

الميزانية المالية هي الميزانية المحاسبية معدلة بشكل يتطابق و اهتمامات البنوك، فعلى هذا الأساس سميت بالميزانية المالية[1]، وهي الميزانية التي تظهر حقيقة الوضع المالي للمؤسسة لناحية الأصول والخصوم ورأس المال فيستبعد كل ما هو وهمي من الأصول والخصوم، ويظهر كل منهما بقيمته الحقيقية[2].

ثانياً: إعادة تبويب عناصر الميزانية

1- تبويب الأصول: وتنقسم إلى قسمين الأصول الثابتة و الأصول المتداولة وهي على النحو التالي:

أ- الأصول الثابتة: وتضم كل الاستعمالات التي تزيد درجة سيولتها عن سنة، وتظهر بقيمة صافية من الاهتلاكات[3]، وتحتوي الأصول الثابتة على مايلي:

- مخزون العمل (الأمان): هو المخزون الأدنى الذي يضمن للمؤسسة الاستمرار في نشاطها بشكل عادي دون توقف رغم التغيرات التي تطرأ على المخزون في السوق من حيث الأسعار و الكميات، فهذا المخزون يبقى في المؤسسة باستمرار و لعدة سنوات لهذا يضم إلى القيم الثابتة[4].

- كفالات مدفوعة: يعتبر هذا العنصر من القيم التي تدفعها المؤسسة إلى المصالح المعنية وتبقى لديها لمدة تزيد عن السنة كضمانات[5].

- المحجوزات البنكية: إذا تم حجز مبلغ مالي في البنك بناءا على دعوى قضائية لمدة تفوق السنة فإنها تدرج ضمن الأصول الثابتة[6].

- الديون المشكوك في تحصيلها: إذا كان استرجاعها لمدة تفوق السنة فتدرج ضمن الأصول الثابتة[7] .

---

[1]- آمنة دراجي ،"**دور التشخيص المالي في تحسين فعالية التسيير المالي في المؤسسة الاقتصادية دراسة حالة مطاحن عمر بن عمر قالمة**"، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، تخصص مالية المؤسسات، كلية العلوم الاقتصادية العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2015/2014، ص (26).

[2]- غسان السبلاني، **مرجع سبق ذكره**، ص (62).

[3]- زغيب مليكة ، ميلود بوشنقير ، "**التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد**" ، الطبعة الثالثة ،ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2017، ص (21).

[4]- مداني بن بلغيث، عبد القادر دشاش، "**انعكاسات تطبيق النظام المحاسبي المالي على التشخيص المالي للمؤسسة دراسة حالة مطاحن الواحات**"، مداخلة ضمن ملتقى دولي حول النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير الدولية للمحاسبةIAS/IFRS والمعايير الدولية ISA، جامعة سعد دحلب البليدة، الجزائر، ديسمبر 2011، ص (10).

[5]- مداني بن بلغيث، عبد القادر دشاش، **مرجع سبق ذكره**، ص (10).

[6]- سعادة اليمين ، **مرجع سبق ذكره** ،ص (34).

[7]- سعادة اليمين ، **مرجع سبق ذكره** ،ص (34).

ب– الأصول المتداولة: تضم هذه المجموعة ما تبقى من مجموع الاستعمالات، أي جميع عناصر الأصول التي تقل درجة سيولتها عن سنة[1]، وتحتوي الأصول المتداولة على مايلي:

– قيم الاستغلال : وهي تشمل كل مخزون المؤسسة، باستثناء المخزون الذي تم تصنيفه كأصول لأكثر من عام (مخزون العمل)[2] .

– قيم قابلة للتحقيق (قيم غير جاهزة): و تشمل مجموع حقوق المؤسسة على الغير (المدينون) من زبائن، سندات المساهمة، تسبيقات للغير[3].

– القيم الجاهزة: وهي تشمل البنك، الصندوق ،أوراق قبض قابلة للخصم، سندات التوظيف مسعرة[4].

2– تبويب الخصوم: وتنقسم إلى أموال دائمة و ديون قصيرة أجل وهي على النحو التالي:

أ– الأموال الدائمة: وتضم كل الموارد التي تتعدى درجة استحقاقها السنة، وهي تتكون من الأموال الخاصة أو الديون المتوسطة وطويلة الأجل[5]،وهي كالأتي:

– الأموال الخاصة: وهي تشمل مجموع العناصر التي تمثل الملكية الخاصة للمؤسسة وتتمثل في رأس المال الخاص أو أموال المساهمين و الاحتياطات ونتائج رهن التخصيص، والمؤونات غير المدفوعة بعد طرح نسبة الضريبة منها[6].

– الديون طويلة و متوسطة الأجل: وتشمل الديون التي تزيد مدة الاحتفاظ بها أو الاعتماد عليها كمورد مالي لمدة تزيد عن سنة واحدة[7] .

ب– ديون قصيرة الأجل: وتدرج تحت هذه المجموعة جميع الديون التي تقل درجة استحقاقها عن السنة كديون الموردين وديون الاستغلال وغيرها[8].

ثالثا: الميزانية المالية المختصرة

هي الجدول الذي يظهر لنا المجاميع الكبرى للميزانية المرتبة حسب مبدأ الإستحقاقية (الخصوم) ومبدأ السيولة (الأصول) و يراعي في عملية التقسيم التجانس بين العناصر كل مجموعة، و تستعمل هذه المجاميع في عملية التحليل[9].

[1]– زغيب مليكة، ميلود بوشنقير،**مرجع سبق ذكره**،ص (21)

[2]- rocher-munier Bétrice, **"l'essentiel du diagnostic financier"**, 5e , groupe eyrolles, paris, France, p (89).

[3]– مداني بن بلغيث، عبد القادر دشاش ، **مرجع سبق ذكره** ، ص (10).

[4]– غسان السبلاني، **مرجع سبق ذكره**، ص (65/64).

[5]– زغيب مليكة، ميلود بوشنقير،**مرجع سبق ذكره**، ص (21).

[6]–مبارك لسلوس، **"التسيير المالي"**، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2012، ص (23).

[7]– مبارك لسلوس، **مرجع سبق ذكره**، ص (23).

[8]– زغيب مليكة، ميلود بوشنقير،**مرجع سبق ذكره**، ص (21).

[9]– بن حمو فايزة، **مرجع سبق ذكره**، ص (32).

الجدول رقم (2): الميزانية المالية المختصرة

الأصول	المبلغ	%	الخصوم	المبلغ	%
الأصول الثابتة **قيم الاستغلال** **القيم القابلة للتحصيل** **القيم الجاهزة** **الأصول المتداولة**			**الأموال الدائمة** **الأموال الخاصة** **الديون الطويلة الأجل والمتوسطة** **الديون القصيرة الأجل**		
المجموع		**100%**			**100%**

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد إلى معلومات المطلب الأول المبحث الثاني

رابعاً: بيان اتجاهات الميزانية :

1- التحليل الأفقي للميزانية : يقصد بالتحليل الأفقي لميزانية مقارنة الأرقام الواردة لعدة سنوات مالية متتالية (سنتين أو أكثر) بحيث يتم حصر وتحديد التغيرات بين كل سنة مالية معينة والسنة المالية التالية لها، مع حساب وتحديد نسبة هذه التغيرات، وتحسب قيمة ونسبة التغير في أي عنصر من عناصر قائمة المركز المالي[1] على النحو التالي :

قيمة التغير في العنصر = قيمة العنصر في السنة الحالية – قيمة العنصر في السنة السابقة

$$\text{قيمة التغير في العنصر} = \frac{\text{نسبة التغير في العنصر}}{\text{فيمة العنصر في السنة السابقة}} \times 100$$

2- التحليل العمودي للميزانية: يتم التحليل العمودي للميزانية باعتماد مجموع الأصول كأساس ويتم استخراج نسبة كل أصل ظاهر في الميزانية إلى مجموع الأصول، أما لعناصر الخصوم فيتم نسب كل بند فيها إلى مجموع الخصوم[2].

خامسا: الميزانية الوظيفية

يتم تصنيف الميزانية الوظيفية إلى كتل متجانسة وفقًا للوظائف الثلاث الرئيسية وهي الاستثمار والتمويل والتشغيل، وهو تمثل صورة للهيكل المالي في وقت معين حيث تسمح الميزانية الوظيفية بمايلي :

– تقييم الاحتياجات والموارد المالية الحالية؛

– تقييم التوازن المالي بين موارد التمويل، والتمويل[3].

[1]– عبد المنعم عوض الله وأخرون، **"تحليل ونقد القوائم المالية أساسيات و تطوير"**، الطبعة الأولى، جامعة القاهرة للتعليم المفتوح، قاهرة، مصر، 2001، ص (296).

[2]– مجمع الدولي العربي للمحاسبيين القانونين، **"المحاسبة الإدارية و الإدارة المالية"**، المجمع الدولي العربي المحاسبيين القانونين، عمان، الأردن، 2014، ص (8).

[3] - Béatrice Grandguillot , Francis Grandguillot, **"L'essentiel de l'Analyse financière"**, 14e édition, Gualino éditeur, Issy-les-Moulineaux, France, 2016, P (89).

بحيث يكون شكلها على النحو الأتي[1] :

جدول رقم (3) : الميزانية الوظيفية

وظيفة الاستثمار	الاستخدامات الثابتة	الموارد الثابتة	وظيفة التمويل
وظيفة التشغيل	الأصول المتداولة للاستغلال	الخصوم المتداولة للاستغلال	وظيفة التشغيل
	الأصول المتداولة خارج الاستغلال	الخصوم المتداولة خارج الاستغلال	
	خزينة الأصول	خزينة الخصوم	

المطلب الثاني : تحليل جدول حسابات النتائج

بهدف قياس أداء المؤسسة، يلجأ المحلل المالي إلى دراسة وتحليل جدول حسابات النتائج المؤسسة بالاعتماد على مجموعة من الأدوات و المؤشرات أهمها قدرة التمويل الذاتي و تحليل جدول بواسطة الأرصدة الوسيطية للتسيير بالإضافة إلى تحليل الإتجاهي.

أولاً: التمويل الذاتي

1- تعريف التمويل الذاتي: يعرف التمويل الذاتي بالفائض النقدي المتولد عن نشاط المؤسسة للاستغلال والذي يبقى بحوزتها بصفة دائمة نوعا ما، حيث يمثل الادخار الداخلي المسجل بواسطة نشاط المؤسسة والموجه لتمويل استثماراتها حسب عدة أشكال (الاستثمارات التعويضية، استثمارات النمو، الخ) أو لتغذية وإثراء الأموال الخاصة[2].

2- القدرة على التمويل الذاتي (CAF): تمثل الفرق بين مجموع الإيرادات المحتمل تحصيلها ومجموع التكاليف المحتمل تسديدها، فهي تعبر عن تدفق محتمل للخزينة وليس حقيقيا، هذا الفرق ناتج عن مدة الفارق بين تسجيل العمليات (مشتريات ومبيعات)، ومنه فإن القدرة على التمويل الذاتي ليست خزينة حقيقية متاحة ولكن خزينة محتملة، وتصبح حقيقية عندما يتم تحصيل كل الإيرادات القابلة للتحصيل وتسديد كل المصاريف القابلة للتسديد وبما أنها ليست خزينة حقيقية فهي تتعلق ببعض عناصر الأصول والخصوم نتيجة لفترات مختلفة و متباعدة لتحويلها إلى سيولة ومن بين هذه العناصر : مدة دوران المخزون، المدة الممنوحة للزبائن، المدة الممنوحة من الموردين[3].

3- حساب القدرة على التمويل الذاتي : يتم حساب القدرة على التمويل الذاتي بطريقتين الأولى انطلاقا من نتيجة السنة المالية والثانية انطلاقا من فائض الإجمالي للاستغلال EBE وهما كالأتي[4]:

[1]- Jean-luc bazet, Pascal faucher, **"finance d'entreprise"**, 2e, nathan, paris, france, 2009, P (124).

[2]- خميسي شيحة، **"التسيير المالي للمؤسسة دروس و مسائل محلولة"**، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص (104).

[3]- قمان مصطفى، بكرية علي، **"مساهمة التحليل المالي الديناميكي في تقييم السياسة المالية للمؤسسة إقتصادية دراسة حالة"**، مجلة أفاق علوم الإدارة و الاقتصاد ، جامعة محمد بوضياف المسيلة ، الجزائر ، العدد 3 ، 2018،ص(123)

[4]- عبد الكريم خيري، **"مساهمة النظام المحاسبي المالي في قياس وتقييم الأداء المالي دراسة حالة مجمع صيدال SAIDAL"**، مذكرة ماجستير، غير منشورة، تخصص علوم تجارية، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية علوم التسيير، جامعة المسيلة ، الجزائر،2014/2013 ،ص(135)

الجدول رقم (4): حساب القدرة على التمويل الذاتي انطلاقا من نتيجة السنة المالية

CAF **انطلاقا من نتيجة السنة المالية**	**أرقام الحسابات**	
	-	**+**
النتيجة الصافية للسنة المالية	129- (رصيد سالب)	120 (رصيد موجب)
مخصصات الإهتلاكات و المؤونات و خسائر القيمة	687+686+681	
إسترجاعات على خسائر القيمة و المؤونات		787+786 + 781
حصة إعانات الاستثمارات المحولة للنتيجة		777
فارق التقييم عن الأصول المالية – نواقص (فوائض) القيمة –	655	765
نواقص (فوائض) القيمة عن خروج الأصول الثابتة غير المالية	652	752
الخسائر (الأرباح) الصافية عن التنازل عن الأصول المالية	667	767

حيث يمثل الجدول رقم (4) كيفية حساب القدرة على التمويل الذاتي انطلاقا من نتيجة السنة المالية.

الجدول رقم (5): حساب القدرة على التمويل الذاتي انطلاقا من فائض الإجمالي للاستغلال EBE

CAF **انطلاقا من الفائض الإجمالي للاستغلال EBE**	**أرقام الحسابات**	
	-	**+**
فائض الإجمالي للاستغلال EBE	من 60 إلى 64	من 70 إلى 74
المنتوجات (الأعباء) العملياتية الأخرى	65 (باستثناء 652)	75 (باستثناء 752) + 791
المنوجات (الأعباء) المالية	66 (باستثناء 665 ، 667)	76 (باستثناء 767 ، 765) +796
المنتوجات (الأعباء) الاستثنائية	67 (باستثناء 675)	77 (باستثناء 775 ، 777) + 797
اشتراكات الأجور	691	
الضرائب على النتائج	697+696+695	

حيث يمثل الجدول رقم (5) حساب القدرة على التمويل الذاتي انطلاقا من فائض الإجمالي للاستغلال EBE

ثانياً: تحليل جدول حسابات النتائج بواسطة الأرصدة الوسيطية للتسيير SIG :

1- مفهوم الأرصدة الوسيطية للتسيير:

ونرمز لها اختصارا ب SIG وهي تلك الحسابات المجمعة المتسلسلة للتدفقات الظاهرة في جدول حسابات النتائج، والتي تتوسط بين رقم الأعمال والنتيجة الصافية، وتظهر أهمية هذه الأرصدة في كون أن التحليل المالي للنتيجة الصافية لجدول حسابات النتائج لا يكون كافيا وحده لفهم الأداء المالي، ونحتاج إلى فهم المحطات التي مرت بها النتيجة في تشكلها عبر الدورات الثلاث من خلال(SIG)[1].

2- تحليل الأرصدة الوسيطية للتحليل :

أ- رقم الأعمال: هو الإيرادات المتولدة عن الأنشطة الأساسية للمؤسسة، ويتحدد حسب الحصة السوقية وتبعاً لمدى سيطرة المؤسسة على السوق، حيث يترجم العلاقة بين المؤسسة والعملاء في السوق بعلاقة تبادلية متكاملة[2].

ب- القيمة المضافة : فهي تترجم ما أضافته المؤسسة ضمن نشاطها، وتعكس الفعالية التي تم بها دمج عناصر الإنتاج من رأس مال ويد عامله وغيرها ، فهي تقيس الوزن الاقتصادي للمؤسسة وتشكل أحسن معيار لقياس حجمها ونموها وتكامل هياكل الإنتاجية[3].

جـ- الفائض الخام للاستغلال: يعبر هذا الحساب عن القيمة الخام المحصل عليها من نشاط الاستغلال بعد طرح مصاريف العمال والضرائب والرسوم، فهو يعبر عن أداء المؤسسة قبل مخصصات الاهتلاك والمصاريف المالية، هذا ما يدل عن استقلاليته التامة عن هيكل التمويل و القرارات المالية المتعلقة بتوزيع الأرباح، وتكمن أهميته لارتباطه الوثيق بالنشاط الأساسي للمؤسسة[4].

د- النتيجة العملياتية: هي رصيد دورة الاستغلال، أي الفارق بين إيرادات الاستغلال ومصاريف الاستغلال ويمكن حسابها اعتماداً على الفائض الإجمالي للاستغلال، حيث تعبر نتيجة الاستغلال عن قدرة نشاط المؤسسة على توليد الفوائض وتكوين الثروة الإجمالية للمؤسسة، وتعطي قراءة واضحة حول كيفية تشكل النتيجة، إذ تتحول إلى نتيجة صافية بعد تغطية مصاريف العمليات المالية والاستثنائية والضرائب على الأرباح، كما تعبر عن مجموع الأرصدة الوسيطية للتسيير المحسوبة أعلاه[5].

هـ- النتيجة المالية: توضح هذه النتيجة الفارق الناتج عن المصاريف و الإيرادات المالية الناتجة عن تعامل المؤسسة مع المؤسسات المالية بكافة أنواعها[6].

و- النتيجة الصافية: تعتبر مقياس لمدى ربح أو خسارة الدورة المالية، كما تسمح هذه النتيجة بقياس العديد من المؤشرات التي تتيح للمسير المالي الحكم على مدى فعالية و نجاعة نشاط المؤسسة[7].

---

[1]- عبد الرحمان بن سانية، **"أساسيات التحليل المالي"**، السنة الثالثة، تخصص علوم إقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة غرداية، الجزائر، 2018 ،ص (62).

[2]- عبد الكريم خيري، **مرجع سبق ذكره**، ص (124).

[3]- مبارك لسلوس، **مرجع سبق ذكره**، ص (27).

[4]- أسيا خليفة، **"التحليل المالي المتقدم"**، السنة الثانية ماستر، التخصص محاسبة و تدقيق، قسم العلوم المالية و المحاسبية، كلية الاقتصادية التجارية و علوم التسيير، مركز الجامعي مرسلي عبد الله تيبازة، الجزائر، 2020/2019، ص (69).

[5]- عبد الكريم خيري ، **مرجع سبق ذكره** ،ص(129).

[6]- أسيا خليفة ،**مرجع سبق ذكره** ، ص(70)

[7]- أسيا خليفة ،**مرجع سبق ذكره** ، ،ص(70)

ثالثاً: بيان اتجاهات جدول حسابات النتائج:

1- التحليل الأفقي لجدول حسابات النتائج: يهدف التحليل الأفقي لجدول حسابات النتائج إلى تحديد نسبة التغير في كل عنصر من عناصر الجدول لمعرفة ما إذا كان هناك نقص أو زيادة، أو تحسن أو تدهور في هذا العام مقارنة بالعام الماضي، ويتم حساب نسبة التغير على النحو التالي[1]:

$$\text{نسبة التغير} = \frac{\text{قيمة العنصر في الفترة الحالية} - \text{قيمة العنصر في الفترة السابقة}}{\text{قيمة العنصر في الفترة السابقة}}$$

2- التحليل العمودي لجدول حسابات النتائج: يتم نسبة جميع العناصر الظاهرة في الجدول إلى صافي المبيعات (رقم الأعمال) وبالتالي إظهار نسبة كل عنصر من قيمة صافي المبيعات[2].

المطلب الثالث: تحليل قائمة التدفقات النقدية

حيث سنتطرق في هذا المطلب إلى طريقة الانتقال من النتيجة نحو التغير في الخزينة وتحليل أرصدة قائمة تدفقات النقدية بالإضافة إلى التعرف على مقاييس تدفقات الخزينة، وهم على النحو الأتي:

أولاً: الانتقال من النتيجة نحو التغير في الخزينة:

1- إيرادات الاستغلال: تتمثل إيرادات الاستغلال في مبيعات المؤسسة لمدة زمنية معينة (رقم الأعمال) إلا أن تحصيل هذه الإيرادات لا يتم إلا بعد فترة زمنية معينة و المتمثلة في الآجال الممنوحة للعملاء ومن ثم يمكن تحديد علاقة الانتقال من الإيراد (النتيجة) إلى التحصيل (الخزينة) من خلال العلاقة التالية:

رقم الأعمال (المبيعات) = (-)الارتفاع في مستحقات العملاء + الانخفاض في مستحقات العملاء = تحصيلات الاستغلال

من خلال العلاقة أعلاه نجد أننا أهملنا الإنتاج المخزن ضمن إيرادات الاستغلال، واعتمدنا بشكل مطلق على رقم الأعمال ويرجع ذلك إلى أن التغير في المخزون لا يشكل أي تأثير على الخزينة[3].

2- مصاريف الاستغلال: بنفس الطريقة التي تم بها التحول من الإيرادات إلى التحصيلات يتم الانتقال من مصاريف الاستغلال إلى نفقات الاستغلال، وذلك لأن هناك آجال تتأثر بها المصاريف وهي الآجال المتعلقة بتسديد مستحقات الموردين والآجال المتعلقة بالمشتريات التي يتم استهلاكها أثناء الدورة المالية، وتحدد الفروقات في التسديد من خلال التغيرات في ديون الاستغلال والتغيرات في المشتريات والاستهلاكيات بحيث توضح العلاقة التالية الانتقال من المصاريف إلى النفقات:

نفقات الاستغلال= مصاريف الاستغلال المستهلكة + (-)الارتفاع (الانخفاض) في مخزون المواد والبضائع - (+)الارتفاع (الانخفاض) في قروض الموردين.

من أجل تحديد دقيق للعلاقة بين عنصر النتيجة من جهة (الإيرادات والمصاريف) وعناصر الخزينة (التحصيلات والنفقات) من جهة أخرى نلجأ إلى المؤشرات المحددة في الجدول التالي:

---

[1]- طه الطاهر إبراهيم إسماعيل ، أحمد سباعي قطب ، **"تحليل ونقد القوائم المالية"**،(د د ن) ، قاهرة ، مصر، 2014 ص(179).

[2]- مجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونين ، **مرجع سبق ذكره**، ص(8)

[3]- إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، **"التسيير المالي"**، الطبعة الأولى ، دار وائل للنشر و التوزيع عمان الأردن ، 2006 ،(146/145).

الجدول رقم (6) : الانتقال من إيرادات الاستغلال الى تحصيلات استغلال

حسابات النتيجة	الفروقات	جدول النفقات
إنتاج مباع + إنتاج مخزن – مصاريف الاستغلال المستهلكة	– التغير في مستحقات العملاء – إنتاج مخزن + التغير في مستحقات الموردين – التغير في مخزون المواد و البضائع	تحصيلات الاستغلال نفقات الاستغلال
= الفائض الإجمالي للاستغلالي EBE	– التغير في الاحتياج في رأس المالي العامل للاستغلال	فائض خزينة الاستغلال ETE

يظهر الجدول أعلاه الكيفية التي يتم بها حساب التدفقات المالية لخزينة الاستغلال انطلاقا من حسابات النتائج، حيث نخلص في أسفل الجدول إلى مؤشرات تبعا لكل منظور ويمكن حساب هذه العناصر بشكل عمودي من خلال العناصر المكونة له وبشكل أفقي من خلال الانتقال من النتيجة إلى الخزينة مرورا بالتغير في الاحتياج لرأس المال العامل للاستغلال[1].

3– تدفقات الاستثمار: تؤثر نفقات الاستثمار بشكل مباشر على أصول المؤسسة دون أن يكون لها ارتباط مباشر بالنتائج المحققة (الثروة)، وبالتالي فلا تظهر في جدول حسابات النتائج في حين تسجل ضمن تدفقات الخزينة لأنها تنتج تدفق مالي سالبي.
في حين أن الاستثمار من منظور الثروة، يظهر من خلال تحمل دورة الاستغلال للتناقص في قيمة الاستثمار عن طريق مخصصات الاهتلاك، والتي لا تعبر عن أي تدفق نقدي من منظور الخزينة وبالتالي فعلاقة الاستثمار بحسابات النتائج هي علاقة غير مباشرة[2].

4– تدفقات التمويل: بنفس المنطق الذي يسلكه الاستثمار مع حسابات النتائج فان دورة الموارد المالية ترتبط ارتباطا مباشرا بالخزينة إلا فيما يتعلق بمكافأة هذه الموارد حيث تتحمل الثروة المصاريف المالية والاقتطاعات البنكية الناتجة عن عمليات الاستدانة وتوزيع الأرباح الناتجة عن رفع رأس المال وعليه فكل من القروض والمصاريف المالية تظهر في جدول تدفقات النقدية إلا انه لا بد من التفريق بين تسديد القروض وتسديد الفوائد على القروض والتي تظهر من خلال جدول حسابات النتائج، وعليه يمكن التفريق بين عدة مفاهيم كالآتي:

–إن المصاريف المالية والضرائب على الأرباح يظهران في جدول حسابات النتائج وجدول تدفقات النقدية.
–مكافئات رأس المال (أرباح الأسهم) لها تأثير على وضعية الخزينة وعلى النتيجة الصافية بعد توزيع أرباح الأسهم (وليس على النتيجة).
– تسديد القروض ومختلف الموارد لها تأثير على الخزينة مؤسسة، ولا يحدث أي تأثير على النتيجة[3].

[1]– سليمان بلعور، علي بن الطيب، "**قراءة مالية للمعيار المحاسبي السابع IAS7 بناء وتحليل جدول تدفقات الخزينة دراسة حالة مجمع SAIDAL**"، مداخلة ضمن ملتقى دولي حول الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي الجديد و آليات تطبيقه في ظل المعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS، جامعة سعد دحلب البليدة ، الجزائر، أكتوبر2009، ص (8/7).

[2]– إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، **مرجع سبق ذكره** ،ص (147).

[3]– سليمان بلعور، علي بن الطيب، **مرجع سبق ذكره**، ص (8).

ثانياً: تحليل أرصدة قائمة تدفقات النقدية :

1- تدفقات النقدية المتولدة عن عمليات الاستغلال "A":

يضم هذا القسم مختلف تدفقات النقدية الناتجة عن عمليات الاستغلال بالمعنى الواسع، فهو يبين مدى قدرة المؤسسة على خلق تدفقات للخزينة من خلال عمليات غير مرتبطة لا بالنشاطات التمويلية ولا بالنشاطات الاستثمارية، وعليه يبرز خصائص المؤسسات ذات الأداء العالي والتي تولد سيولة معتبرة في هذا المستوى، كذلك يمكن أن تبين خصائص المؤسسات عديمة النجاعة والفعالية المالية الناجمة عن عدم كفاءة عمليات الاستغلال، إن مفهوم تدفقات النقدية المتولدة عن عمليات الاستغلال لها أهمية أساسية لكونها تعتمد على ثلاث عوامل رئيسية في تسيير المؤسسة، والتي يمكن إدراجها فيما يلي:
معدل نمو النشاط ، أهمية وخصائص هوامش الاستغلال، وأهمية وخصائص احتياجات الرأس مال العامل[1].

2- تدفقات النقدية المتولدة عن عمليات الاستثمار"B" :

يضم هذا القسم التدفقات المتولدة عن إجمالي عمليات الاستثمار، وتسمح دراسة هذه الدورة بأخذ فكرة عن مختلف الجهود المبذولة في مجال الاستثمار في شكل نمو داخلي (الحيازة على الاستثمارات المادية والمعنوية) أو في شكل نمو خارجي (استثمارات مالية)[2].

3- تدفقات النقدية المتولدة عن عمليات التمويل"C":

يبين هذا القسم الأخير أشكال التمويل التي قد تم اعتمادها من قبل المؤسسة (اللجوء إلى القروض أو رفع رأس المال) في حالة عدم كفاية التدفقات النقدية المتولدة عن الاستغلال في تغطية عمليات الاستثمار إضافة إلى القيم المتعلقة بتسديدات القروض وكذلك مكافئات رأس المال، ونشير إلى مؤشرين مهمين في تكوين تدفقات دورة التمويل هما رفع رأس المال وتوزيع مكافآت رأس المال:

أ- الرفع من رأس المال: والمقصود به هو فتح رأس المال للمساهمة، إذ يعتبر مصدر خارجي تلجأ إليه المؤسسة عند استحالة تغطية الاحتياجات المالية عن طريق الموارد الداخلية، وهناك عدة طرق تمكن المؤسسة من الحصول على الأموال اللازمة ونذكر أهمها:

- رفع رأس المال نقدا أوعينا: تكون المساهمة الخارجية في رأس المال عند إنشاء المؤسسة حيث تحدد المساهمة الخارجية في رأس مال أو لتكوين رأس المال الأصلي

- الرفع في رأس المال بضم الاحتياطات: يتمثل هذا النوع من التمويل في ضم الاحتياطات الموضوعة في شكل أرباح غير موزعة إلى الأموال الخاصة.

- الرفع في رأس المال عن طريق تحويل الديون: تحويل الديون كوسيلة لرفع رأس المال لا يؤدي إلى زيادة السيولة النقدية وإنما تدمج الديون في شكل أموال خاصة دائمة وتسمى العملية كذلك بتركيز الديون.

ب- توزيع مكافأة رأس المال: تتجه سياسة مكافأة رأس المال نحو دعم الهيكل المالي وذلك بزيادة الأموال الخاصة بواسطة الأرباح غير الموزعة، حيث مكافأة رأس المال هي الرصيد المتبقي بعد تغطية الأرباح لمستوى الاحتياجات المالية المستقبلية[3].

[1]- محمد سامي لزعر، **مرجع سبق ذكره**، ص(119).
[2]- سليمان بلعور، علي بن الطيب، **مرجع سبق ذكره**، ص(5).
[3]- سليمان بلعور، علي بن الطيب، **مرجع سبق ذكره**، ص (6/5).

4- العلاقات المالية للتوازن:

يتكون جدول تدفقات النقدية كما ذكرنا سابقا من ثلاث أقسام متمايزة لكنها مرتبطة ببعضها البعض وهي:

تدفقات النقدية المتولدة عن عمليات الاستغلال A

تدفقات النقدية المتولدة عن عمليات الاستثمار B

تدفقات النقدية المتولدة عن عمليات التمويل C

التغير في الخزينة : حيث تظهر في هذا الجدول علاقات أساسية هي : D=A-B+C

لكي تتمكن المؤسسة من توظيف كامل للأموال بأكبر فعالية ممكنة عليها المحافظة على مستوى سيولة تقارب الصفر، ومنه فإن التغير الإجمالي في الخزينة سيؤول وفي فترة معينة إلى الصفر ومنه العلاقة السابقة تصبح كما يلي: "A-B+C=0"

يمكن التعبير عن هذه العلاقة المالية بأن مبلغ تدفقات النقدية الناتجة عن عمليات التمويل "C" تعتمد على الكيفية التي تمر بها لتغطية احتياجات الاستثمار "B" بواسطة خزينة الاستغلال "A" وعليه يجب دراسة الرصيد "A-B" حيث أن:

-إذا كان A-B>0 :فإن المؤسسة قادرة على تمويل استثماراتها بواسطة استغلالها وفي هذه الحالة فمن المفروض على المؤسسة عدم القيام بطلب رؤوس أموال خارجية جديدة لأنها قادرة على سداد ديونها، لكن قبل إصدار حكم ايجابي على الحالة المالية للمؤسسة، فإنه يجب التأكد من أن الاستثمارات المنجزة تمكن المؤسسة من المحافظة على قدرتها التنافسية.

-إذا كان A-B=0 : هذا يعني أن المؤسسة تمول استثماراتها بواسطة استغلالتها لكن تكون بصدد مؤسسة عديمة المناعة المالية أي أنها غير قادرة على سداد ديونها، ومن الضروري في هذه الحالة الذهاب بعيدا في التحليل خاصة مبلغ تدفقات النقدية للاستغلال والاستثمار، إذ انه يمكن للمؤسسة أن تكون قد بدأت برنامج استثمار يتطلب رؤوس أموال معتبرة، الشيء الذي يؤدي عادة إلى أن يكون الرصيد "A-B" ضعيفا بالرغم من أن خزينة الاستغلال "A" كانت كافية وعليه فبإمكان المؤسسة في هذه الحالة اللجوء إلى القروض.

-إذا كان A-B<0 : المؤسسة ليست في مستوى يؤهلها لتمويل استثماراتها عن طريق استغلالتها، وهي حالة عدم المناعة المالية وهنا يجب أن تستخدم موارد التنازل الاستثمارات أو ترفع رأس المال[1].

ثالثاً: مقاييس تدفقات الخزينة

1- مقاييس جودة السيولة المالية: توفر السيولة لجميع المؤسسات جانب الأمان في أنشطتها من خلال توفير القدرة على مواجهة الالتزامات النقدية الجارية، وبما أن صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية يمثل الأساس الذي يركن إليه في توفير السيولة، فإن قائمة التدفقات النقدية توفر معلومات مهمة في هذا الجانب، كما يوفر معلومات عن الكفاءة في سياسات التحصيل وكفاءة سياسة الذمم المدينة[2]،

[1]- محمد سامي لزعر، **مرجع سبق ذكره**، ص (121/120).

[2]- سامر مظهر قنطقجي، **"فقه الإدارة المالية و التحليل المالي"**، الطبعة الأولى، منشورات كاي، 2019، ص (593).

وأهم النسب التي تقيس جودة السيولة نلخصها في الجدول التالي[1] :

الجدول رقم (7) : نسب مقاييس الجودة السيولة المالية

النسبة	الصيغة الرياضية	تفسير النسب
نسبة التغطية النقدية	صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية / جملة التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة الإستثمارية و التمويلية	و تؤشر هذه النسبة ما إذا كانت المؤسسة تنتج نقدية بما فيه الكفاية لمواجهة التزاماتها الاستثمارية و التمويلية ، ومدى الحاجة إلى التمويل عن طريق الاقتراض أو بواسطة أدوات الملكية أو من خلال الطريقتين
نسبة التدفقات النقدية الضرورية	صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية / الديون المستحقة الأداء و مدفوعات التأجير (قصير الأجل)	و يعكس هذا المؤشر على مدى قدرة المؤسسة في إنتاج نقدية من الأنشطة الرئيسية بشكل يكفي لمواجهة احتياجاتها التمويلية الضرورية
نسبة الفائدة المدفوعة	فوائد المدفوعة / صافي التدفقات النقدي من الأنشطة التشغيلية	توفر هذه النسبة مؤشرا عن مدى استفادة النقدية من الأنشطة التشغيلية في سداد الفوائد المتعلقة بالقروض ، إن ارتفاع هذه النسبة يؤشر حقيقة احتمال تعرض المؤسسة لمشاكل السيولة

[1]- منير شاكر محمد و أخرون، **"التحليل المالي مدخل صناعة القرارات"**، الطبعة الأولى، مطبعة الطليعة، عمان، الأردن، 2000، ص (165).

2- مقاييس جودة أرباح مؤسسة : توفر قائمة التدفقات النقدية معلومات يمكن بواسطتها التمييز بين النتيجة الصافية وصافي التدفق النقدي المعد على الأساس النقدي، وهذا المقياس يؤشر مدى أهمية ارتفاع النقدية المتحصل عليها خلال السنة من الأنشطة التشغيلية للمؤسسة، فكلما ارتفع صافي التدفق النقدي كلما ارتفعت نوعية وجودة الأرباح، وأن تحقيق ارتفاع في النتيجة الصافية لا يعني أن مؤسسة حققت تدفقا نقديا مرتفعا، كما أن تحديد قيمة التدفقات النقدية للمؤسسة تمكن من تقييم أدائها في هذا الجانب من خلال المقارنة مع المؤسسات المماثلة[1]، وأهم النسب التي تقيس جودة أرباح مؤسسة نلخصها في الجدول التالي[2] :

الجدول رقم (8) : نسب مقاييس جودة أرباح مؤسسة

النسبة	الصيغة الرياضية	تفسير النسب
نسبة كافية التدفقات النقدية التشغيلية	التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التشغيلية / الإحتياجات النقدية الأساسية	و يقصد بالاحتياجات النقدية الأساسية ما يلي: – التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة التشغيلية – مدفوعات أعباء الديون – الاتفاق الرأسمالي اللازم للمحافظة على الطاقة الإنتاجية – سداد الديون المستحقة خلال العام
نسبة النقدية التشغيلية	صافي التدفق النقدي التشغيلي / النتيجة الصافية	توضح هذه النسبة مدى قدرة أرباح المؤسسة على توليد تدفق نقدي تشغيلي
مؤشر النشاط التشغيلي	صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية / النتيجة العملياتية	توضح هذه النسبة مقدرة الأنشطة التشغيلية في المؤسسة على توليد التدفق النقدي التشغيلي
العائد على الأصول من التدفق التشغيلي	صافي التدفق النقدي التشغيلي / مجموع الأصول	توضح هذه النسبة مقدرة أصول المؤسسة على توليد تدفق نقدي تشغيلي
نسبة التدفق النقدي التشغيلي	صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية / صافي المبيعات	تعكس هذه النسبة مدى كفاءة سياسة الائتمان في تحصيل النقدية

[1]- منير شاكر محمد و أخرون، **مرجع سبق ذكره**، ص (164).

[2]- محمد مطر، **"الإتجاهات الحديثة في التحليل المالي و الإئتماني"**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2003، ص (163/162).

3- مقاييس تقييم السياسات المالية للمؤسسة: توفر قائمة التدفقات النقدية معلومات يمكن عن طريق تحليلها بواسطة المؤشرات المناسبة ومقارنتها لعدد من السنوات التعرف على مدى كفاءة الإدارة في مجال السياسات المالية[1]، ومن أهم هذه النسب:

الجدول رقم (9): نسب مقاييس تقييم السياسات المالية للمؤسسة

النسبة	الصيغة الرياضية	تفسير النسب
نسبة التوزيعات النقدية	التوزيعات النقدية للمساهيمن / صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية	و تعكس هذه النسبة سياسة توزيع الأرباح على المساهمين ، ومدى قدرة التدفقات النقدية التي توفرها الأنشطة التشغيلية على مواجهة التزامات المؤسسة لي توزيع الأرباح و استقرار هذه التوزيعات من فترة إلى أخرى
نسبة متحصلات الفوائد و التوزيعات	متحصلات الفوائد و التوزيعات / التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التشغيلية	و توفر هذه النسبة مؤشرا عن مدى أهمية المتحصلات النقدية من الاستثمارات المالية في الأسهم و السندات مقارنة بالتدفقات النقدية للمؤسسة من أنشطتها التشغيلية
نسبة الإنفاق الرأسمالي	الإنفاق الرأسمالي / التدفقات النقدية الداخلة من إصدار أسهم و قروض طويلة لأجل	إن قياس هذه النسبة يوفر مؤشرا عن مدى مساهم مصادر التمويل في الاستثمار في الأصول الثابتة ، و انخفاض هذه النسبة قد يكون نتيجة الاستثمار في المخزون و زيادة الاستثمارات المالية ، ولذلك فأن هذه النسبة توفر مؤشرا للمستثمرين و المقرضين عن كيفية استخدام استثماراتهم من قبل الإدارة

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على: منير شاكر محمد و آخرون ، مرجع سبق ذكره ، ص(167/166).

[1]- منير شاكر محمد و آخرون، **مرجع سبق ذكره**، ص (166).

المبحث الثالث: أدوات التحليل المالي

لدراسة وتحليل القوائم المالية غالبا ما يكون أمام المحلل المالي مجموعة من الأدوات التي يمكن أن يختار منها ما يتلاءم مع طبيعة ونوعية الدراسات أو التحليل القائم به، سواء كان الغرض من التحليل استخدام هذه الأدوات لتشخيص الوضع المالي للمؤسسة، أو لتقييم الماضي، أو لدراسة الحاضر والتنبؤ بالمستقبل، لذلك سنتطرق في هذا المطلب إلى أدوات التحليل المالي المتمثلة في مؤشرات التوازن المالي و النسب المالية بالإضافة إلى الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي، وهي على النحو الأتي:

المطلب الأول : التحليل بواسطة مؤشرات التوازن

سنتطرق في هذا المطلب إلى مفهوم التوازن المالي بالإضافة إلى التعرف على مؤشرات التوازن المالي، وهي كالأتي:

أولاً: مفهوم التوازن المالي:

يمكن اعتباره معيار مهم لتقييم الأداء كونه هدف يسعى و باستمرار الوظيفة المالية إلى بلوغه من أجل تحقيق الأمان للمؤسسة لأن العجز المالي يسلب للمؤسسة استقلالها المالي تحت تأثير اللجوء إلى الاقتراض هذا من جهة وسحب ذوي الحقوق ثقتهم من المؤسسة لعدم وفائها بالتزاماتها من جهة أخرى[1].

إن مبدأ التوازن المالي يقتضي مقابلة سيولة الأصول بإستحقاقية الخصوم، كما يمكن أن يحدث في دورات الاستغلال بعض الاختلالات التي تخل بالتوازن المالي ومن هذا المنطلق ينبغي على المؤسسة توفير جزء ثابت من الأموال يمكنها من تسديد ديونها في أجال الاستحقاق المتفق عليه، وبالتالي تفادي الاختلالات، ويسمى هذا الجزء الثابت برأس المال العامل وهو مؤشر من مؤشرات التوازن المالي والتي يتكون من احتياجات رأس المال العامل والخزينة الصافية[2].

ثانياً: مؤشرات التوازن المالي:

تتمثل هذه المؤشرات فيمايلي:

1- رأس المال العامل :

أ- تعريق رأس المال العامل FR: يعتبر رأس المال العامل أداة من أدوات التحليل المالي المستعملة في تقييم البنية المالية للمؤسسة و الحكم على مدى توازنها المالي، خاصة في المدى القصير، وذلك بتاريخ معين، و يتمثل في ذلك الجزء من الأموال الدائمة المستخدم في تمويل جزء من الأصول الجارية بعد تمويل كل الأصول غير جارية[3].

ب- حساب رأس المال العامل : ويحسب بطريقتين بالعلاقات التالية[4] :

- طريقة أعلى الميزانية: في هذه الحالة فإنه يساوي إلى الفرق بين الأموال الدائمة و الأصول الثابتة.

رأس المال العامل = الأموال الدائمة - الأصول الثابتة.

= (الأموال الخاصة + الديون الطويلة)-الأصول الثابتة.

---

[1]- زبيدة سمرود، جمال الدين سحنون، **"دور التحليل المالي في تقيم الأداء المالي عن طريق مؤشرات التوازن دراسة حالة المؤسسة الوطنية لسكك الحديدية ANESRIF للفترة 2018/2017"**، مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر، المجلد 6، العدد 3، جانفي2020، ص(350).

[2]- يزيد تقرارت، **"إستخدام أدوات التحليل المالي في تشخيص الوضع المالي للمؤسسات الاقتصادية في خلال الإصلاح المحاسبي دراسة حالة المؤسسة الوطنية لإنتاج اللوالب و السكاكين و الصنابير BER بولاية سطيف للفترات المالية من2011 إلى 2014"**، مجلة بحوث، جامعة الجزائر1، الجزء الثاني، العدد 11، 2017، ص (133).

[3]- فاطمة ساحي، **"مطبوعة في مقياس التحليل المالي"**، السنة الثالثة، تخصص إدارة مالية و مالية التأمينات و البنوك، قسم العلوم إقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة إبن خلدون تيارت، الجزائر، 2017/2016، ص (19).

[4]- عادل عشي، **"الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية قياس وتقييم دراسة حالة مؤسسة صناعات الكوابل ببسكرة من 2000 إلى 2002"**، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، غير منشورة، تخصص تسيير المؤسسات الصناعية، قسم التسيير، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2002/2001، ص (50).

هذا الطريقة ترتكز على تحديد أصل رأس المال العامل و المتغيرات المحددة له.

– **طريقة أسفل الميزانية:** في هذه الحالة يساوي رأس المال العامل إلى الفرق بين الأصول المتداولة و الديون قصيرة الأجل.

رأس المال العامل = الأصول المتداولة – الديون القصيرة الأجل

= (قيم الاستغلال + قيم القابلة للتحقيق + قيم جاهزة) – الديون قصيرة الأجل

تبين هذا الطريقة هدف رأس المال العامل و هو تمويل جزء من دورة الاستغلال.

ج– تفسير حالات رأس المال العامل :

ويفسر رأس المال العامل كالأتي[1]:

– **الحالة الأولى: FR> 0**: رأس المال العامل موجب، أي أن للمؤسسة فائض في الأموال الدائمة بعد تمويل كل الأصول الثابتة.

في هذه الحالة الأموال الدائمة تغطي كل الأصول الثابتة و يبقى فائض مالي يمثل هامش الأمان .

– **الحالة الثانية: FR<0**: رأس المال العامل سالب، في هذه الحالة الأموال الدائمة ليست كافية لتغطية كل الأصول الثابتة .

في هذه الحالة هناك عجز مالي بسبب عدم قدرة الأموال الدائمة على تغطية الأصول الثابتة.

د– أصناف رأس المال العامل:

– **رأس المال العامل الإجمالي:** يقصد برأس المال العامل الإجمالي مجموع عناصر الأصول التي تستغرق سرعة دورانها السنة أو أقل، والتي تشمل كل من قيم الاستغلال، القيم قابلة للتحقيق والقيم الجاهزة.

رأس المال العامل الإجمالي = مجموع الأصول المتداولة[2]

– **رأس المال العامل الخاص:** ويقصد به المقدار الإضافي من الأموال الخاصة عن تمويل الأصول الثابتة، ويحسب بالعلاقة التالية:

رأس المال العامل الخاص =الأموال الخاصة – الأصول الثابتة

الهدف من دراسة رأس المال العامل الخاص هو البحث عن استقلالية المؤسسة اتجاه الغير ومدى تمكنها من تمويل استثماراتها بأموالها الذاتية[3].

– **رأس المال العامل الخارجي:** ويعني مجموع الأموال أو الديون الخارجية التي تستعملها المؤسسة أي ديونها المختلفة، ويحسب رأس المال العامل الخارجي بالعلاقة التالية:

رأس المال العامل الخارجي = مجموع الديون

والهدف من دراسة رأس المال العامل الخارجي هو تحديد مدى التزام المؤسسة بوعودها اتجاه الغير ، وإظهار نسبة المبالغ الخارجية التي مولت أصولها،كما يحدد أيضا مدى ارتباط المؤسسة بالغير[4].

[1]– محمد عصمت بن حمو، "**طرق و محددات تقييم المؤسسات العمومية الاقتصادية الجزائرية في ظل إستراتيجية الخوصصة دراسة حالة مؤسستي صيدال و الاوراسي**"، أطروحة دكتوراه في العلوم التسيير، غير منشورة، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2016/2015، ص (30).

[2]– بلال معوج، "**دور التحليل بالمؤشرات المالية في تقييم الأداء المالي بالمؤسسة الاقتصادية دراسة حالة مؤسسة NCA ROUIBA**"، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، غير منشورة، تخصص إدارة مالية، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحي جيجل، الجزائر، 2016/2015، ص (93).

[3]– صورية كحول ، **مرجع سبق ذكره**، ص(136).

[4]– صورية كحول ، **مرجع سبق ذكره**، ،ص(137).

2- احتياجات رأس المال العاملBFR:

أ- تعريف احتياجات رأس المال العامل: تعرف احتياجات رأس المال العامل بأنها رأس المال العامل الذي تحتاج إليه المؤسسة فعلا لمواجهة احتياجات السيولة عند مواعيد استحقاق الديون القصيرة الأجل، وتضمن تسيير دورة الاستغلال بصفة عادية، فدورة الاستغلال يترتب عنها احتياجات دورية متجددة يجب تغطيتها بمصادر تمويل دورية أيضا، فالاحتياجات الدورية تتمثل في الأصول المتداولة التي لم تتحول بعد إلى سيولة، هنا يستثنى من الأصول المتداولة القيم الجاهزة لأنها لم تصبح في حاجة إلى سيولة، أما موارد الدورة فتتمثل في الديون القصيرة الأجل التي لم يحن موعد تسديدها ويستثنى منها القروض المصرفية وكل الديون القصيرة الأجل التي لم يبقى لها مدة زمنية من أجل التسديد، وبالتالي لم تعد مورداً ماليا قابل للاستخدام، ويتم حساب احتياجات رأس المال العامل وفق العلاقة التالية[1]:

احتياجات رأس المال العامل = (الأصول المتداولة – القيم الجاهزة) – (الديون القصيرة الأجل– القروض المصرفية)

ب–حالات احتياجات رأس المال العامل:

تميز بين[2] :

– حالة احتياجات رأس المال العامل الموجبة: في مثل هذه الحالة تكون احتياجات الدورة للسنة الحالية أكبر من احتياجات الدورة للسنة الماضية، وهذه الزيادة ترجع إلى ارتفاع موارد الدورة المتمثلة في ارتفاع سرعة دوران العملاء وانخفاض سرعة دوران الموردين.

– حالة احتياجات رأس المال العامل السالبة : في هذه الحالة تكون احتياجات الدورة للسنة الماضية أكبر من احتياجات الدورة للسنة الحالية، وهذا يعود إلى اتخاذ المؤسسة لبعض القرارات المتمثلة في تحصيل الموارد بأسرع وقت لكي تستطيع تسديد مستحقاتها في الآجال المحددة.

ومنه يمكن القول أن النتيجة المثلى لاحتياجات رأس المال العمل هي عندما تكون النتيجة سالبة وبالتالي تحقيق التوازن المالي قصير الأجل.

3- الخزينة الصافيةTN:

أ- تعريف الخزينة الصافية: يقصد بالخزينة مجموع الأموال التي في حوزة المؤسسة لمدة دورة استغلالية، ولها دور أساسي في المؤسسة، إذ تحقق التوازن المالي على المدى القصير بين رأس المال العامل الثابت واحتياجات رأس المال العامل (المتغير في الزمان)[3].

ب- حساب الخزينة الصافية: فالخزينة تحسب الخزينة الصافية بالعلاقة التالية[4]:

الخزينة الصافية = القيم الجاهزة – السلفات المصرفية.

يمكن كذالك حسابها بهذه العلاقة :

الخزينة الصافيةTN = رأس مال عاملFR – احتياج رأس مال العاملBFR

[1]- بلال معوج، **مرجع سبق ذكره**، ص (95/94).

[2]- بلال معوج، **مرجع سبق ذكره**، ص (95).

[3]- قمان مصطفى ، "**مطبوعة دروس خاصة بمقياس التسيير المالي**" ، السنة الأولى ماستر، تخصص محاسبة وجباية معمقة ، قسم العلوم المالية و المحاسبية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة محمد بوضياف مسيلة، الجزائر، 2019/2018، ص (15).

[4]- عادل عشي، **مرجع سبق ذكره**، ص (56/55).

جـ- حالات الخزينة الصافية: وتتمثل في[1]:

- الخزينة موجبة $TN > 0$ أي $BFR < FR$: في هذه الحالة المؤسسة قامت بتجميد جزء من أموالها الثابتة (حالة الربحية)، و في هذه الحالة يمكن للمؤسسة شراء معدات أو مواد أولية.

- الخزينة سالبة $TN < 0$ أي $BFR > FR$: المؤسسة في حالة عجز و غير قادرة على تسديد ديونها في آجالها.

والحل هو المطالبة بحقوقها لدى الغير أو الاقتراض من البنوك أو التنازل عن بعض استثماراتها دون التأثير على الإنتاجية.

ملاحظة: في الحالة الأولى استطاعت المؤسسة تحقيق التوازن المالي الفوري.

المطلب الثاني:تحليل المالي بواسطة النسب

سنتطرق في هذا المبحث تعريف النسب المالية ومعرفة أنواعها وكذالك التعرف على المردودية و الرافعة المالية بالإضافة إلى معرفة حدود استعمال النسب المالية، وهي كالأتي:

أولاً: تعريف النسب المالية

تمثل النسب المالية العلاقة بين مفردتين أو أكثر من مفردات القوائم و المالية، ويعتمد القائم بالتحليل على تفسير مدلول تلك النسبة من خلال مقارنتها مع نسب معيارية أو نمطية متعارف عليها في مجال التحليل المالي، أو مقارنتها مع النسبة السائدة في الصناعة أو التجارة التي تنتمي إليها المؤسسة التي يتم تحليل قوائمها المالية، ولذلك يعد استخدام النسب المالية من أحد أساليب التحليل المالي الفعالة، خاصة إذا ما روعيت الدقة في حسابها والعناية بتفسير مضمونها، كما أنها أداة مفيدة في التخطيط والتنبؤ، وكذلك في المتابعة والرقابة وتقييم الأداء، وفي دراسة الهيكل التمويلي للمؤسسة، ودراسة المقدرة الإيرادية لها وتحديد نقاط القوة والضعف واقتراح وسائل العلاج[2].

ثانياً: أنواع النسب المالية

1- نسب التمويل :

وتقيس هذه نسبة قدرة المؤسسة على تمويل التزاماتها باستخدام إما مواردها الدائمة أو الخاصة وهي عبارة عن صياغة أخرى لرأس المال العامل ، حيث تكون من كالأتي[3]:

أ- نسبة التمويل الدائم: تشير هذه النسب إلى مستوى تغطية المؤسسة لأصولها الثابتة بأموالها الدائمة، فهذه النسبة تعتبر صياغة أخرى لرأس المال العامل، أو ما يسمى بهامش الأمن، فإذا كانت هذه النسبة أقل من 1، فان رأس المال العامل يكون سالبا، فهذا يدل على أن جزء من الأصول الثابتة مغطى بديون قصيرة الأجل وتكون المؤسسة فيه قد أخلت بشرط الملائمة بين استحقاقية الخصوم وسيولة الخصوم، ويتم حساب نسبة التمويل الدائم بالعلاقة التالية :

$$\text{نسبة التمويل الدائم} = \frac{\text{الأموال الدائمة}}{\text{الأصول الثابتة}}$$

النسبة المثلى لها عندما تكون النتيجة أكبر من 1.

---

[1]- محمد عصمت بن حمو، **مرجع سبق ذكره**، ص (32).

[2]- محمد عباس بدوي، **"المحاسبة و تحليل القوائم المالية"**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2009، ص (355).

[3]- مبارك لسلوس، **مرجع سبق ذكره**، ص (46/45).

ب- نسبة التمويل الخاص: وتعني مدى تغطية المؤسسة لأصولها الثابتة بأموالها الخاصة أي قدرة أموال المساهمين وما يلحق بها على تغطية الأصول الثابتة، وتبين النسبة التي تحتاجها المؤسسة من القروض طويلة الأجل لتوفير الحد الأدنى من رأس المال العامل كهامش الأمان، ويتم حسابها بالعلاقة التالية :

$$\text{نسبة التمويل الخاص} = \frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{الأصول الثابتة}}$$

النسبة المثلى لها عندما تكون النتيجة أكبر من 1.

2- نسب المديونية :

وتقيس هذه النسب مدى تمويل الأصول من مصادر خارجية ومقدرة المؤسسة على الحصول على قروض خارجية إضافية، كذلك يمكن الاستدلال من هذه النسب والمعدلات على مدى الحماية المتوفرة للدائنين الحاليين والمستقبليين[1]، وهي تتكون من:

أ- نسبة الاستقلالية المالية: تتعلق بقدرة المؤسسة على تسديد ديونها بأموالها الخاصة كما تسمح بمعرفة حالة المؤسسة اتجاه دائنيها الدائمين وتحسب بالطريقة التالية:

$$\text{نسبة الاستقلالية المالية} = \frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{مجموع الديون}}$$

ويستحسن أن تكون هذه النسبة أكبر من 1 فإذا كانت كذلك فهذا يدل على أن المؤسسة قادرة على تسديد ديونها بواسطة أموالها الخاصة أما إذا كانت أقل من 1 فهذا يدل على أن المؤسسة غير قادرة على تسديد ديونها بأموالها الخاصة وبالتالي فهي غير مستقلة[2].

ب- طاقة الاستدانة (قابلية السداد): تعبر هذه النسبة عن مدى استخدام المؤسسة للديون في تمويل أصولها وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{طاقة الاستدانة} = \frac{\text{مجموع الديون}}{\text{مجموع الأصول}}$$

ومجموع الديون تشمل الديون قصيرة وطويلة الأجل، وكلما كانت النسبة عالية فإن المؤسسة سوف تواجه صعوبات شديدة عند الحاجة إلى ديون إضافية لتمويل استثماراتها، ولن يكون في استطاعتها الحصول على هذه الأموال إلا بفوائد عالية وشروط قاسية، أما إذا كانت النسبة منخفضة، فإن ذلك يدل على أن المؤسسة لم تستفد من التكلفة المنخفضة المرتبطة باستخدام الديون في التمويل[3]، والنسبة المثلى لها هي عندما تكون أقل من 0.5 .

3- نسب السيولة:

تعبر السيولة عن مقياس لمدى قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها في تاريخ استحقاقها[4]، وبالتالي تظهر إلى أي مدى تكون الخصوم المتداولة مغطاة بموجودات يمكن تحويلها إلى نقد في فترة زمنية تعادل تقريبا فترة استحقاق الخصوم المتداولة، إن عدم وجود سيولة كافية

[1]- عطا الله علي الزبون، "**إستراتيجيات التحليل المالي**"، دار المتنبي للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص (104).

[2]- بن علي بلعزوز وأخرون، "**إدارة المخاطر(إدارة المخاطر،المشتقات المالية،الهندسة المالية)**"، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2013، ص (196).

[3]- عبد القادر محمد أحمد عبد الله، خالد بن عبد العزيز السهلاوي، "**الإدارة المالية**" ، الطبعة الخامسة، مطابع السروات، جدة، المملكة العربية السعودية، 2017، ص(68).

[4]- أمين السيد أحمد لطفي، "**المحاسبة في شركات السمسرة في الأوراق المالية**"، دار النهضة العربية للنشر و التوزيع، القاهرة، مصر، 2008، ص (603).

لدى المؤسسة يؤدي إلى زيادة الخطر التمويلي، أي زيادة احتمال تخلف المؤسسة عن تسديد التزاماتها المالية الثابتة مما قد يجرها إلى الإفلاس، وهذا بدوره يؤدي إلى تدهور الترتيب الائتماني للمؤسسة[1]، وتنقسم نسب السيولة إلى ثلاث نسب وهي:

أ- السيولة العامة (التداول): تعتبر هذه النسبة من أقدم النسب وأوسعها انتشاراً، وتستخدم كمعيار أولي وجوهري لمعرفة قدرة المؤسسة على مواجهة التزاماتها قصيرة الأجل من أصولها المتداولة[2].

وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة السيولة العامة} = \frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{الخصوم المتداولة}}$$

والنسبة الجيدة لها هي عندما تكون أكبر من 1.

ب- السيولة السريعة (المختصرة) : يمثل هذا المعدل قيمة الأصول المتداولة سريعة التحول للنقدية لمواجهة الخصوم المتداولة، لذلك يتم خصم قيم الاستغلال من الأصول المتداولة قبل تحديد هذا النسبة[3]، وتحسب بالعلاقة التالية :

$$\text{نسبة السيولة السريعة} = \frac{\text{الأصول المتداولة – قيم الاستغلال}}{\text{الخصوم المتداولة}}$$

والنسبة الجيدة لها هي عندما تكون محصورة بين 0.3 و0.5 .

ج- السيولة الحالية: إذا كانت نسبة السيولة السريعة تفترض صعوبة تسييل المخزون خلال سنة، فإن نسبة السيولة الحالية تفترض أيضا صعوبة تحصيل مستحقات المؤسسة لدى العملاء خلال نفس الفترة، وإذا ما كان الأمر كذلك فإن مصادر توفير السيولة سوف تنحصر في الأموال الجاهزة، التي يسهل تحويلها إلى نقدية بسرعة دون خسائر رأسمالية تذكر أو دون خسائر على الإطلاق[4].

وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة السيولة الحالية} = \frac{\text{القيم الجاهزة}}{\text{الخصوم المتداولة}}$$

والنسبة الجيدة لها هي عندما تكون محصورة بين 0.25 و 0.35 .

4-نسب النشاط :

تستخدم مجموعة نسب النشاط كمقياس لمدى كفاءة استخدام وتوظيف الموارد والإمكانيات المالية المتاحة للمؤسسة في النشاط الذي تمارسه حيث تجيب مجموعة نسب نشاط بصورة رقمية عن السؤال الأتي وهو إلى أي مدى تستخدم المؤسسة مواردها المالية في النشاط بكفاءة[5]، ومن أنواعها مايلي:

أ- نسبة دوران المخزون : يعتبر معدل دوران المخزون مؤشراً لمدى ملائمة حجم الاستثمار في المخزون السلعي، ولكي نوضح فكرة استخدام المتوسطات في حساب معدل الدوران، حيث يتم حساب معدل دوران المخزون بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة دوران المخزون} = \frac{\text{تكلفة البضاعة المباعة}}{\text{متوسط المخزون}}$$

[1]- محمد أيمن عزت الميداني، **"الإدارة التمويلية في الشركات"**، الطبعة السادسة، العبيكان للنشر، رياض، المملكة العربية السعودية، 2010، ص (130).

[2]- مفلح محمد عقل، **"مقدمة في الإدارة المالية و التحليل المالي"**، الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2006، ص (313).

[3]- محمد محمود يوسف، **"التحليل الكمي للقوائم المالية"**، مكتبة الأنجلو المصرية، قاهرة، مصر 1986، ص (30).

[4]- منير إبراهيم هندى، **"حوكمة الشركات مدخل في التحليل المالي و تقديم الأداء (سلسلة الفكر الحديث في الإدارة المالية)"**، الطبعة الثانية، دار المعرفة الجامعية، إسكندرية ، مصر، 2011، ص (154).

[5]- أحمد عبد العزيز الألفي ، **"الإئتمان المصرفي و التحليل الإئتماني"**، (د د ن)، الإسكندرية، مصر، 1997، ص (258).

$$\text{مدة دوران المخزون} = \frac{360}{\text{معدل الدوران}}$$

ويمكن إيجاد متوسط المخزون بإضافة مخزون أول المدة إلى رصيد المخزون في نهاية المدة وقسمة الناتج على (2)[1].

ب- نسبة دوران الموردون (حسابات الدائنة): و تمثل عدد المرات في السنة التي يتم فيها سرعة الشراء بأجل و تحسب بالعلاقة التالية :

$$\text{نسبة دوران الموردون} = \frac{\text{مشتريات السنة}}{\text{موردون+ أوراق ادفع}}$$

$$\text{متوسط فترة السداد} = \frac{360}{\text{نسبة دوران الموردون}}$$

تشير لنا هذه النسبة المدة التي يمنحها الموردون للمؤسسة حتى تتمكن من تسديد ما عليها من ديون، ويجب أن تكون أكبر من مدة تسديد الزبائن، حتى تتمكن المؤسسة من تحصيل ذممها لمواجهة هذه الديون، وفي الحالة المعاكسة ستجد المؤسسة نفسها في مواجهة صعوبات في السيولة مما سينعكس سلبا على أدائها[2].

جـ- نسبة دوران الحقوق (حسابات المدينة): و تمثل عدد المرات في السنة التي يتم فيها سرعة البيع بالأجل، أي عدد المرات التي باعت فيها المؤسسة منتوجاتها على الحساب، و تحسب بواسطة العلاقة التالية:

$$\text{نسبة دوران الحقوق} = \frac{\text{رقم الأعمال بدون رسم}}{\text{(زبائن + أوراق القبض)}}$$

$$\text{متوسط فترة التحصيل} = \frac{360}{\text{معدل الدوران}}$$

وتقيس هذه النسبة المدة التي تمنحها المؤسسة لزبائنها حتى يسددوا ما عليهم من ديون اتجاهها، و يجب أن لا تتجاوز مدة 90 يوما عادة، وعموما يجب مقارنتها دائما بنسبة أخرى هي مهلة تسديد الموردين[3].

دـ- نسبة دوران الأصول المتداولة : معدل الدوران يعني العلاقة بين مجموع الأصول وبعض استخدامات تلك الأصول، ويعتبر معدل دوران الأصول المتداولة مؤشرا لمدى الكفاءة في إدارة هذا النوع من الأصول وتوليد المبيعات منه[4]، ويتم حسابه بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة دوران الأصول المتداولة} = \frac{\text{رقم الأعمال}}{\text{مجموع الأصول المتداولة}}$$

هـ- نسبة دوران الأصول الثابتة: قدرة المؤسسة على استخدام الإمكانات والتسهيلات الإنتاجية في تحقيق المبيعات[5]، ويتم حسابه بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة دوران الأصول الثابتة} = \frac{\text{رقم الأعمال}}{\text{مجموع الأصول الثابتة}}$$

[1]- منير إبراهيم هندى، **"الإدارة المالية مدخل تحليلي معاصر"**، الطبعة الرابعة، مكتب العربي الحديث، الإسكندرية، مصر1999، ص (93/92).

[2]- فاطمة ساجي، **مرجع سبق ذكره**، ص (37).

[3]- فاطمة ساجي، **مرجع سبق ذكره**، ص (37/36).

[4]- محمد عباس بدوي، **مرجع سبق ذكره**، ص (364/363).

[5]- حسين عطا غنيم، **"دراسات في التمويل التحليل المالي و دراسة رأس المال العامل اساسيات الإستثمار و تكوين إدارة محافظة الأوراق المالية"**، الطبعة الأولى، المكتبة الأكادمية، القاهرة، مصر، 2005، ص (119).

و- نسبة دوران إجمالي الأصول: قدرة المؤسسة على استخدام كافة الأصول المتاحة في تحقيق المبيعات، كما أنها تقيس مقدار المبيعات إذ تقاس مدى كفاية المبيعات في ضوء حجم الأصول الخاصة به[1]، ويتم حسابه بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة دوران إجمالي الأصول} = \frac{\text{رقم الأعمال}}{\text{إجمالي الأصول}}$$

5- نسب السوق:

وهيا النسب التي تساعد المستثمرين على تقييم ما يمتلكون من أسهم المؤسسات وما تحققه تلك الأسهم من عوائد[2].

ثالثاً: المردودية والرافعة المالية :

1- المردودية :

أ- تعريف المردودية: تعرف المردودية بأنها قدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح بصفة دائمة في إطار نشاطها[3].

ب- أنواع المردودية:

وتتمثل أنواع المردودية فيما يلي:

- المردودية التجارية: في المردودية التي تحققها المؤسسة من خلال مجموع مبيعاتها، وتحسب كالأتي:

$$\text{معدل المردودية التجارية} = \frac{\text{نتيجة الدورة الصافية}}{\text{رقم الأعمال خارج الرسم}}$$

تبين النتيجة الربح المحقق عن كل دينار من المبيعات الصافية، وهي تساعد إدارة المؤسسة على تحديد سعر البيع الواجب للوحدة[4].

- المردودية الاقتصادية: وهي مردودية تقيس الفعالية في استخدام الأصول الموضوعة تحت تصرف المؤسسة، وتقاس من خلال رصيد الفائض الإجمالي للاستغلال، وتسمى بالمردودية الاقتصادية الإجمالية لأنها تتحقق قبل عمليات الاهتلاك، العمليات المالية وعمليات التوزيع، وتحسب كالأتي:

$$\text{معدل المردودية الاقتصادية الإجمالية} = \frac{\text{فائض الإجمالي للاستغلال}}{\text{الأصول الاقتصادية}}$$

وتبين النتيجة العائد من وراء استخدام كل دينار في مجموع أصول المؤسسة[5] .

- المردودية المالية: في إطار اقتصاد السوق، على المؤسسة تحقيق مردودية مرتفعة حتى تستطيع أن تمنح للمساهمين أرباحا كافية، تمكنهم من تعويض المخاطر المحتملة التي يمكن أن يتعرضوا لها نتيجة مساهماتهم في رأس مال المؤسسة، وتحسب كالأتي:

$$\text{معدل المردودية المالية} = \frac{\text{نتيجة الصافية}}{\text{الأموال الخاصة}}$$

[1]- حسين عطا غنيم، **مرجع سبق ذكره**، ص (119).

[2]- عبد الرحمن محمد سليمان رشوان، "**دور إستخدام نسب التحليل المالي في تقييم الأداء المالي لقطاع البنوك و الخدمات المالية المدرجة في بورصة فلسطين**"، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، جامعة أم البواقي، الجزائر، المجلد 5، العدد 2، ديسمبر 2018، ص (281).

[3]- زغيب مليكة، ميلود بوشنقير، **مرجع سبق ذكره**، ص(87).

[4]- زغيب مليكة ، ميلود بوشنقير ،**مرجع سبق ذكره** ،ص (87).

[5]- زغيب مليكة ، ميلود بوشنقير ،**مرجع سبق ذكره** ،ص (88/87).

وتبين النتيجة مقدار الربح الصافي الذي يعود على المستثمرين عن كل دينار مستثمر في رأس مال المؤسسة، وكلما كان هذا المعدل مرتفعا كلما كان أفضل للمؤسسة، وتعتبر هذه المردودية الممثل الرئيسي للمردودية العامة للمؤسسة[1].

– نسبة ربحية النشاط : تمثل النسبة مردودية رقم الأعمال، أو ما تقدمه الوحدة النقدية ربح، فضخامة رقم الأعمال في بعض الأحيان قد تكون مضللة، لأن زيادة النشاط في المؤسسة يتزامن في العادة مع تزايد الأعباء الكلية، قد تمتص هذه الأعباء كل رقم الأعمال و تتبخر معها الأرباح، و بالتالي فهذه النسبة تبين كفاءة المسيرين في إدارة كل من رقم الأعمال و الأعباء الكلية، و تحسب هذه النسبة بواسطة العلاقة التالية[2]:

$$\text{نسبة ربحية النشاط} = \frac{\text{النتيجة الإجمالية}}{\text{رقم الأعمال السنوي}} \times 100$$

2– الرافعة المالية:

أ– تعريف الرافعة المالية : يقصد بها لجوء المؤسسة إلى القروض طويلة الأجل لرفع ربحية السهم، وبالتالي، فإن الرفع المالي يقيس الأثر الإيجابي أو السلبي لمديونية المؤسسة على مردوديتها المالية، وبقراءة معمقة يمكن القول أن الرفع المالي يتلخص في العلاقة بين المردودية المالية والمردودية الاقتصادية عند مستوى استدانة معين[3].

ب– أثر الرافعة المالية:

تتوقف درجة تجانس و تقارب المردودية الاقتصادية و المردودية المالية على الهيكلة المالية للمؤسسة، لذا يعرف أثر الرافعة المالية بالفرق بين المردودية الإقتصادية و المردودية المالية و هو الزيادة التي تضيفها عملية الاستعانة بالديون إلى مردودية الأموال الخاصة (المردودية المالية)، ويمكن القول أن الرافعة المالية ترفع من مردودية الأموال الخاصة بمقدار:

$$\text{أثر الرافعة المالية} = (\text{المردودية الاقتصادية} - \text{تكلفة الاستدانة}) \times \frac{\text{مجموع الديون}}{\text{الأموال الخاصة}}$$

و حيث: تكلفة الاستدانة = نسبة الفائدة على الديون، وينبغي أن تكون النتيجة المحققة من وراء عملية الاستدانة تفوق الأعباء المالية (الفوائد المالية)، فإذا كان سعر الفائدة على الديون (تكلفة الاستدانة) يزيد عن المردودية الاقتصادية فإن أثر الرافعة المالية يكون سالب عندها يستحسن للمؤسسة التخلص من الديون طالما نتيجتها سلبية[4].

ج–حالات الرفع المالي :

للرفع المالي ثلاث حالات وهي[5]:

الحالة الأولى : للرفع المالي أثر إيجابي في الحالة التي تكون فيها المردودية الاقتصادية أكبر من تكلفة الديون، حيث كلما زاد مستوى الاستدانة و زاد المقدار (م ق – ع)، كلما ارتفعت مردودية الأموال الخاصة.

[1]– زغيب مليكة ، ميلود بوشنقير ،مرجع سبق ذكره ،ص (88).

[2]– مبارك لسلوس ، مرجع سبق ذكره ، ص (52).

[3]– حياة نجار، **"محاضرات في التحليل المالي للمؤسسة الاقتصادية"**، السنة الأولى ماستر، تخصص تسيير الموارد البشرية، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة محمد صديق بن يحي جيجل، الجزائر، 2016/2015، ص(42).

[4]– أسيا خليفة ،مرجع سبق ذكره ، ص(84)

[5]– حياة نجار ، مرجع سبق ذكره ، ص(45/44)

الحالة الثانية: للرفع المالي أثر حيادي في الحالة التي تتساوى فيها المردودية الاقتصادية مع تكلفة الديون، و هو ما يعني ثبات الأموال الخاصة عند نفس المستوى.

– الحالة الثالثة: للرفع المالي أثر سلبي في الحالة التي تكون فيها المردودية الاقتصادية أقل من تكلفة الديون، حيث كلما زاد مستوى الاستدانة ، كلما أدى ذلك إلى انخفاض المردودية المالية.

رابعاً: حدود استعمال النسب المالية:

وتتمثل حدود النسب المالية فيما يلي :

1- تعتمد الكثير من الأرقام المستعملة في التحليل المالي إلى حد كبير على التقديرات الشخصية للمحاسبين والمحللين ، مما يجعلها لا تمثل الحالة تمثيلاً حقيقياً[1]؛

2- يصعب التوصل إلى معيار موحد لنسبة معينة يصلح مقياساً للمقارنة بين المؤسسات العاملة في قطاع معين، ذلك لأن المعيار المنشود والذي يطلق عليه مصطلح النسبة المتوسطة للصناعة لا يمكن أن يكون موضوعيا طالما أن الأرقام التي استخدمت في تحديد هذا المتوسط تعبر عن أحدث اقتصادية قيست بمقاييس مختلفة[2]؛

3- التحليل بالنسب يعد تحليل ساكن وتصفوي في طبيعته، أي أنه يفترض أن المؤسسة ستتوقف عن العمل، وتقاس كفايتها، وسيولتها، وربحيتها وقدرتها على السداد في لحظة معينة وهي لحظة إعداد القوائم المالية؛

4- النسب المالية في حد ذاتها أرقام بدون دلالات، إلا إذا قورنت بنسب أو معايير أخرى؛

5- قد تتغير النسب لعدة احتمالات، مثل: زيادة البسط وثبات المقام، أو العكس، أو بسبب تغيرهما معا في اتجاهات مختلفة، أو بمقادير متفاوتة، وبالتالي يصعب تحديد سبب التغيير بسرعة[3].

المطلب الثالث: الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي

سنتطرق في هذا المطلب إلى الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي سواءً كان التحليل المالي باستخدام أساليب الإحصائية باستخدام الأساليب الرياضية، وهي على النحو الأتي:

أولاً– التحليل المالي باستخدام أساليب الإحصائية:

1– تعريف التحليل المالي باستخدام أساليب الإحصائية:

تستند الأساليب الإحصائية على الأرقام القياسية و السلاسل الزمنية لمجموعة بيانات ولعدد من السنوات، هدف توضيح العلاقة بين مؤشرات معينة التي يعبر عنها بالمعدل قياسا لمعدلات نفس المؤشرات لفترات زمنية سابقة، أو علاقة بالمؤشر باختيار سنة الأساس، التي يجب أن تخضع لمعايير دقيقة وموضوعية، بعيدا عن التحيز الشخصي، بقصد إخفاء بعض الحقائق أو لإظهار بعض الوقائع بصورة مغايرة للواقع، كما يجب أن تكون سنة الأساس من السنوات الطبيعية البعيدة عن المؤشرات الشاذة.

ويظهر الرقم القياسي، التغير في مؤشر معين، مثل حجم الإنتاج لنوع معين من السلع، أو مجموع من السلع المتماثلة، أو التغير في أجور العمال في الصناعات المختلفة والتي تتغير من مكان إلى آخر، ومن وقت لأخر، ويمكن مقارنة بيانات قائمة مالية معينة لمؤسسة معين بنفس البيانات لقوائم مالية لذات المؤسسة لسنوات السابقة.

---

[1]– جميل أحمد توفيق، **"أساسيات الإدارة المالية"**، دار النهضة العربية للطباعة و النشر، بيروت، لبنان، (د،س)، ص(128).

[2]– محمد مطر، **مرجع سبق ذكره**، ص (78)

[3]– عبد العزيز عبد الرحيم سليمان، **"تمويل و الإدارة المالية"**، منشورات جامعة السودان المفتوحة، السودان، 2005، ص (224).

ومنه يمكن تعريف الرقم القياس : بأنه رقم أو مقياس إحصائي تم تصميمه بقصد إظهار التغير في متغير معين خلال فترة زمنية معينة بموجب الأرقام القياسية، يطلق عليه أسلوب المقارنات الأفقية باستخدام السلاسل الزمنية، تعبيرا عن المقارنات لعدد من السنوات إلا أنه يفضل عدم تجاوز السلسلة الزمنية عن خمس سنوات، لضمان الدقة، ذلك لاعتبارات عدم تأثير التضخم الاقتصادي على قيمة المفردات المشمولة بعملية التحليل، وتحتسب العلاقة بين المؤشرات، وفقا لأسلوب الأرقام القياسية[1]، كالأتي :

$$100 \times (\frac{\text{قيمة العنصر في سنة المقارنة}}{\text{قيمة العنصر في سنة الأساس}})$$

2- إجراءات التحليل باستخدام الأساليب الإحصائية:

ولقيام بهذه العملية توجد إجراءات لابد على المحلل السير عليها وهي كالأتي[2]:

أ- لا يمكن إتباع هذا الأسلوب إلا في حالة توفر سلسلة زمنية في البيانات أو القوائم المالية إذ يقوم المحلل بالحصول على البيانات المطلوبة وفقا لموضوع التحليل؛

ب- يعد جدول يتكون من حقلين الأول: للعناصر، والحقل الثاني للسنوات؛

جـ- تعتبر قيمة سنة الأساس ثم ينسب قيمة كل عنصر إلى مثيله من سنة الأساس مضروب في 100؛

د- بعد الانتهاء من استكمال الجدول التحليلي السابق يحصل المحلل على التغيرات التي تحدث لكل عنصر، الذي يسمى بتحليل الاتجاهات، ويمكن تحويل قيمة كل مؤشر أو عنصر إلى رسم بياني يوضح اتجاه التغيرات التي حدثت خلال السلسلة الزمنية .

ثانياً: التحليل المالي باستخدام الأساليب الرياضية:

1- تعريف التحليل المالي باستخدام الأساليب الرياضية:

تستعمل لتحليل العلاقة بين الظواهر والمؤشرات المالية مثل العلاقة بين الأرباح والمصاريف أو العلاقة بين المبيعات والعمال وغيرها من العلاقات وهذا على حسب الأهداف وتوجد عدة طرائق رياضية مستعملة في هذا المجال مثل البرامج المتغيرة وطريقة البرامج الخطية وغيرها، لهذا يجب على المحلل المالي أن يكون ملما بهذه الطرائق والأساليب حتى يمكن الاستفادة منها في التحليل المالي[3].

2- أنواع الأساليب الرياضية :

عندما لا يتمكن المحلل من الاستفادة من الطرائق التقليدية بشكل مفيد في التحليل المالي، وهنا يمكن استعمال الأساليب الرياضية التالية:

أ- طريقة الارتباط والانحدار: تستخدم هذه الطريقة لتحديد العلاقة بين ظاهرتين أو أكثر، وذلك من خلال معادلة الانحدار التالية:

$$y = f(x)$$

بحيث تمثل y الظاهرة الأولى وx الظاهرة الثانية ويمكن أن تأخذ العلاقة الارتباطية بين ظاهرتين أشكال مختلفة قد تكون الظاهرة الأولى سبب و الظاهرة الثانية نتيجة، كما يجب تحديد المتغير المستقل والمتغير التابع[4].

---

[1]- وليد ناجي الحيالي ، **"الإتجاهات الحديثة في التحليل المالي"، مرجع سبق ذكره**، 2004، ص (130/129).

[2]- وليد ناجي الحيالي ، **"الإتجاهات الحديثة في التحليل المالي"، مرجع سبق ذكره**، 2004، ص (131).

[3]- شعيب شنوف، **"التحليل المالي الحديث طبقا للمعايير الدولية الأبلاغ المالي IFRS"**، الطبعة الأولى، دار زهران للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2012، ص (233).

[4]- شعيب شنوف، **مرجع سبق ذكره**، ص (233).

ب- طريقة البرامج الخطية: نعتمد على هذه الطريقة على حل المعادلات الخطية عندما تكون العلاقة بين ظاهرتين أو جملة من الظواهر كما تستخدم في دراسة القيم المتغيرة الثنائية ولحل المشاكل الاقتصادية باستخدام البرامج الخطية[1]، نعتمد على استعمال المعادلة التالية:

$$y = ax + b$$

ج- طريقة المصفوفات الرياضية : المصفوفة هي مجموعة من الأعداد مرتبه على شكل مستطيل، مكون من عدد من الصفوف والأعمدة، وتعتمد هذه الطريقة على حل المعادلات الجبرية الخطية والموجه وتستخدم بشكل خاص في حل المشاكل الاقتصادية ذات الاحتمالات المتعددة والمعقدة، وغالباً ما يجري تطبيقها في المشاريع الإنتاجية الكبيرة، أو على المشاكل التي تواجه قطاعاً اقتصادياً معيناً[2].

[1]- شعيب شنوف، **مرجع سبق ذكره**، ص (234/233).

[2]- وليد ناجي الحيالي ، التحليل المالي ، **مرجع سبق ذكره**، ص (226).

خلاصة الفصل الثاني:

من خلال دراستنا للفصل الثاني فقد تطرقنا إلى طريقة عمل التحليل المالي في تحليل القوائم المالية و ذلك من أجل تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة ، لذلك يقوم المحلل المالي بتبويب هذه القوائم و جعلها قوائم تخدم أغراض تحليل مالي كتحويل ميزانية المحاسبية إلى ميزانية المالية وذلك من خلال إجراء تعديلات على مستوى ميزانية المحاسبية بالإضافة إلى تحليل جدول حسابات النتائج من خلال قدرة التمويل الذاتي والأرصدة الوسيطية للتسيير ، بالإضافة إلى جدول التدفقات الخزينة حيث يقوم بتحليل تدفقات النقدية المتولدة عن عمليات الاستغلال "A" والمتولدة عن عمليات الاستثمار "B" والمتولدة عن عمليات التمويل "C" لتعرف على مدى ملائمة التدفقات النقدية و كفايتها لاحتياجات المؤسسة .

كما تعرفنا في هذه الدراسة على مؤشرات التوازن المالي و نسب المالية و التي تعتبر من أهم أدوات تحليل المالي و التي من خلالها تتم ترجمة مختلف البيانات الموجودة في قوائم المالية إلى معلومات يسهل استخدامها في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة .

الفصل الثالث:

أهمية التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية لشركة سوناطراك

تمهيد الفصل الثالث:

بعد تناولنا في جانب النظري التحليل المالي والقوائم المالية التي تخدم أغراض تحليل المالي بالإضافة إلى كيفية عمل آلية التشخيص المالي حيث اتضحت لنا جميع المفاهيم النظرية في الفصل الأول و الثاني لذا سنقوم بإسقاط ما إكتسبناه في جانب النظري على أرض الميدان فكانت دراسة على شركة سوناطراك التي تعتبر من أهم المؤسسات الوطنية وعليه اعتمدنا على تطبيق أدوات تحليل المالي (المؤشرات المالية ، النسب المالية) في تحليل القوائم المالية الخاصة بالشركة و عليه تم تقسيم هذا الفصل على نحو التالي :

المبحث الأول : عرض و تقديم شركة سوناطراك.

المبحث الثاني : عرض القوائم المالية الخاصة لشركة سوناطراك.

المبحث الثالث :تحليل القوائم المالية الخاصة لشركة سوناطراك.

المبحث الأول: عرض وتقديم شركة سوناطراك

تعتبر شركة سوناطراك من أهم المؤسسات الاقتصادية في الجزائر لذا سنتطرق في هذا المبحث إلى عرض وتقديم شركة:

المطلب الأول: تعريف شركة سوناطراك ،نشأتها وأهدافها

حيث سنتطرق في هذا المطلب إلى التعرف على الشركة من خلال تعريفها و التعرف على مراحل نشأتها بالإضافة إلى أهدافها وهي كالأتي:

أولاً: تعريف شركة سوناطراك

هي شركة حكومية جزائرية أنشئت لنقل وتسويق المحروقات، وتحولت لاحقا إلى مجموعة بترولية وغازية ضخمة تُوفر الجزء الأهم من عائدات البلاد من العملة الصعبة، وتُصنف ضمن كبار مؤسسات المقاولات على الصعيد الأفريقي[1].

ثانياً: نشأة و تطور شركة سوناطراك

1- ظروف النشأة :

تأسست الشركة الوطنية لنقل وتسويق المحروقات (سوناطراك) نهاية عام 1963 تجسيدا لرغبة السلطات الجزائرية في السيطرة على الثروة البترولية للبلد المستقل حديثا آنذاك (5 يوليو/تموز 1962)، وهدفت السلطات من إنشائها لتوجيه الثروة البترولية لخدمة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وجعلها رافعة لتأميم القطاع النفطي الخاضع حينها لفرنسا القوة الاستعمارية السابقة.

2- مسار التوسع:

في مسعى لإثبات وجودها، قامت في عام 1964 بمشروع أنبوبها النفطي الأول بمسافة 800 كيلومتر، وربط بين منقطتيْ آرْزَوْ (غرب) و"هاوذْ الحمرا"، وفي نفس الفترة، أطلقت الجزائر أول مشاريعها في مجال استكشاف واستغلال الغاز الطبيعي، فتأسست الشركة الجزائرية للميثان السائل بطاقة إنتاجية أولية بلغت نحو ملياريْ متر مكعب في السنة، وفي عام 1965 توصلت الجزائر وفرنسا إلى اتفاق حول ملف المحروقات تضمنَ إقامة تعاونية صناعية بين شركة تُمثل الطرف الفرنسي والحكومة الجزائرية، مما أتاح للدولة الجزائرية توسيع أنشطتها الإنتاجية ومنحها قدرا أكبر من المشاركة في تسيير قطاع المحروقات، وفي ضوء هذا الاتفاق، أطلقت سوناطراك أول مشاريعها الاستكشافية بعد أنْ كان دورها في السابق محصورا في النقل والتسويق، وبناء على هذا التوسيع تمت مضاعفة رأس مالها عشر مرات ليبلغ 400 مليون دينار جزائري .

3- دخول الأوبك:

مع بداية عام 1969، كانت الجزائر قد حققت إنجازات كبيرة في مجال استكشاف المحروقات وعثرت على مخزونات كبيرة من الغاز، خاصة إثر اكتشاف حقل "غاسي العادمْ" إلى الجنوب الشرقي من حاسي مسعود في 1968، وفي نفس الفترة حصلت سوناطراك على رخصة نقل الغاز المنتج في حاسي أرمل إلى سكيكدة عبر خطٍ من الأنابيب تعود ملكيته أصلا لفرنسا، وتُوج هذا المسار التصاعدي في الإنتاج والتسيير بدخول الجزائر منظمة الدول المصدرة للنفط (الأوبك) عام 1969، وتماشيا مع الوضع الجديد بوصف الجزائر أصبحت بلدا مصدرا للنفط، قامت سوناطراك بإطلاق أولى عمليات الاستكشاف بوسائلها الذاتية، وجرت هذه العمليات في حقل "البورما".

[1]- موقع الجزيرة ، **www.aljazeera.net** ، تاريخ الإطلاع ساعة خامسة زوالاً من تاريخ 2021/05/15.

4- تأميم المحروقات:

تعززت مكانة سوناطراك في النسيج الاقتصادي الوطني بتأميم الحكومة الجزائرية لقطاع النفط في فبراير/شباط 1971، فمع التأميم وجدت نفسها أمام تحدي توسيعِ أنشطتها بسرعة لتشملَ كافة المؤسسات النفطية على التراب الجزائري الشاسع، وتجاوبا مع الحركية التي أوجدها قرارا التأميم، اقتنت أولَ مركب لتسييل "الميثان"، وشرعت في تشغيل مركب الغاز المسال في سكيكدة ومصفاة النفط بآرزو، وبحلول 1975 كانت قد طورت أنشطتها لتشمل جزءا هاما من المشتقات البتروكيميائية، وهكذا أقامت وحدتين لتحويل المواد البلاستيكية في سطيف (شمال شرق) وشلف، ومع توسع أنشطة الشركة وتنوعها، بات حتميا وضع مخطط توجيهي لرسم معالم المستقبل، فأُطلق مخطط تقييم قطاع المحروقات عام 1977، ووُضع في صدارة أهدافه رفع معدلات الإنتاج من البترول والغاز مع منح أهمية إضافية للمشتقات البتروكيميائية[1] .

ثالثاً: أهداف شركة سوناطراك:

لسوناطراك مجموعة من الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها، من أهمها[2]:

1- الإبقاء على نمو سوناطراك و تعزيز قيادتها في الجزائر و إفريقيا، و مكانتها بين قادة الصناعة و التجارة العالميتين في مجال المحروقات السائلة والغازية؛

2- التكفل كشركة وطنية ناجحة و متطورة لبلد نفطي و غازي في تحسين تقييم الموارد الوطنية للمحروقات، و خلق الثروات لصالح التنمية الاقتصادية و الاجتماعية للبلاد؛

3- الاستمرار في جعل أنشطة المنبع (AMONT) أساس تقدم سوناطراك، و محور أساسي لتوسيع احتياطات الجزائر و تدعيم نشاطها في الخارج؛

4- تنويع أنشطة المصب (AVAL)و رفع مساهمتها في أرباح الشركة بالجزائر و خارجها؛

5- الاستمرار في التحكم و تخفيض التكاليف لضمان البقاء: الأولى في الجزائر، الأولى في إفريقيا، وقائدة الصناعة الغازية في المنطقة الأورومتوسطية ، وفي الصدارة العالمية[3].

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لشركة سوناطرك

وينقسم هذا المطلب إلى قسمين:

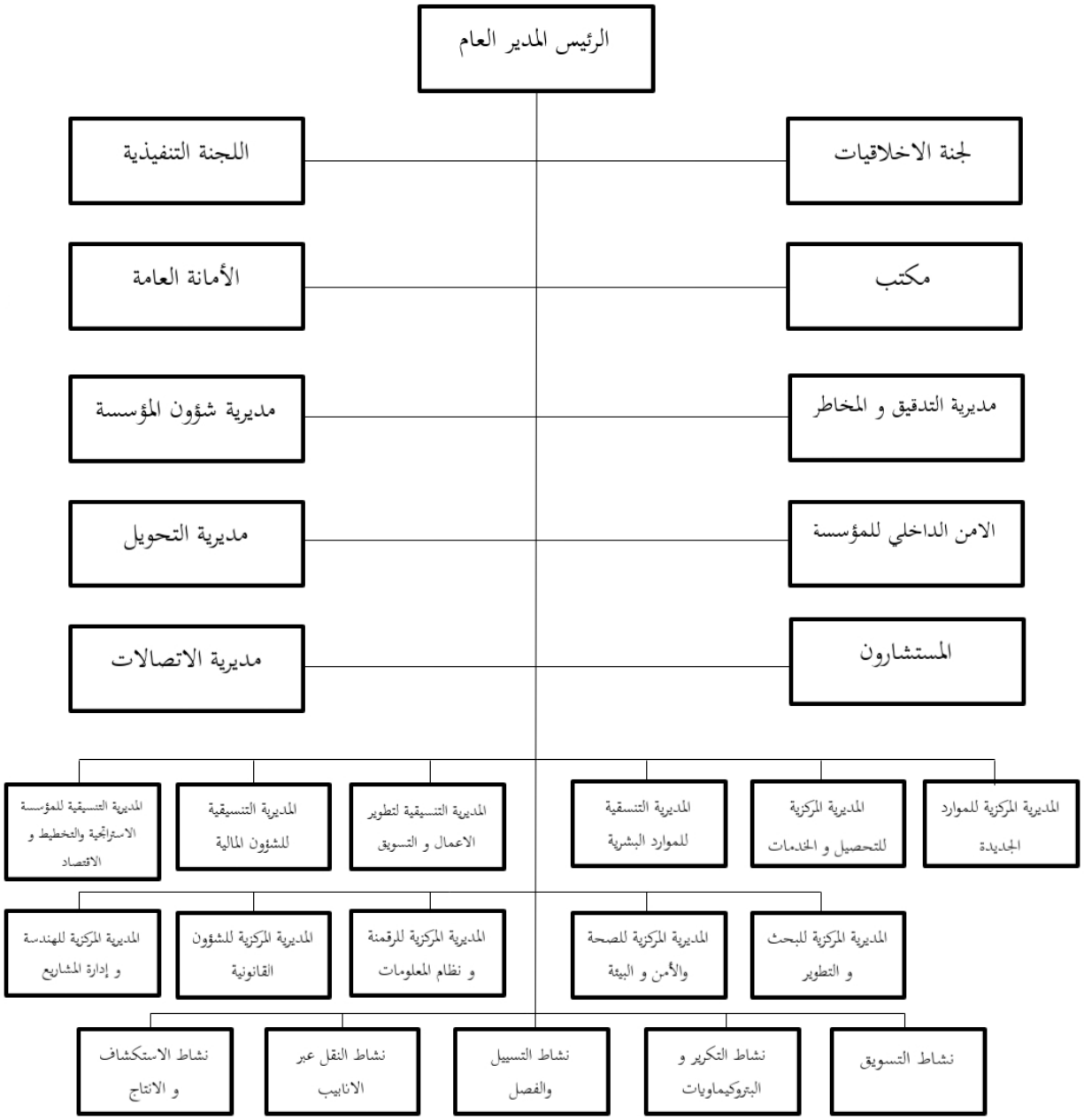
أولاً: عرض الهيكل التنظيمي لشركة سوناطرك: (أنظر الملحق رقم(8))

[1]- سوناطراك المجلة رقم 12 – 1999، ص 57 (مكتبة سوناطراك) .

[2]- وثائق مقدمة من طرف المؤسسة

[3]- وثائق مقدمة من طرف المؤسسة

الشكل رقم (1):الهيكل التنظيمي لشركة سوناطرك



المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على موقع الشركة ، https://sonatrach.com/organisation تاريخ الإطلاع على ساعة الواحدة زوالاً من تاريخ 2021/05/01

ثانيا: شرح الهيكل التنظيمي لشركة سوناطراك:

الهيكل التنظيمي لسوناطراك هو عبارة عن هرم يوضح مختلف المستويات و العلاقات بالشركة، و التي هي كما يلي[1]:

1- الرئيس المدير العام: هو أعلى سلطة تنفيذية بالشركة ، دوره الأساسي الإشراف على التسيير العام.

2- اللجنة التنفيذية: و هي لجنة تضطلع بتسيير الشركة، وترفع التقارير إلى كل من مجلس الإدارة، و إلى الجمعية العامة إذا لزم الأمر.

3- لجنة الأخلاقيات: مكلّفة على احترام أحكام قانون الأخلاقيات و تعزيز الامتثال للممارسات الأخلاقية في الشركة.

4- الأمانة العامة: حيث تقوم بتصنيف الملفات الخاصة بالعمل ترجمة الرسائل ومكالمات التي تتلقاها الإدارة العامة.

5- المكتب: له دور التسيير الإداري لشركة، و متابعة مختلف الشؤون الإدارية.

6- مديرية التدقيق والمخاطر: تقوم بدور المراجعة الداخلية لشركة بمختلف الأنشطة و المستويات .

7- الأمن الداخلي لشركة: له دور متابعة و تسيير الأمن داخل الشركة، سواء الموفر ذاتيا، أو من طرف مؤسسات الأمن الخاصة .

8-مديرية الاتصال: وتهتم بالإعلام في الشركة.

9- المستشارون: لهم دور استشاري يساعد على اتخاذ القرارات ، و تيسير فهم التغيرات المختلفة المؤثرة على الشركة .

10- المديرية التنسيقية لشركة الإستراتيجية التخطيط والاقتصاد: تشرف على صياغة و اختيار إستراتيجية الشركة بالتنسيق مع مختلف الأنشطة، كما تعمل على تقييم مشاريعه و صياغة سياساته العامة .

11- المديرية التنسيقية لشركة للشؤون المالية: و هي المديرية المسؤولة عن مختلف العمليات المالية لشركة.

12- المديرية التنسيقية لتطوير الأعمال و التسويق: تهتم بمختلف الشؤون المتعلقة بتطوير الأعمال و التسويق .

13- المديرية التنسيقية للموارد البشرية: تساهم هذه المديرية بصياغة السياسات و الاستراتجيات على مستوى الموارد البشرية بالشركة و متابعتها.

14- المديرية المركزية للتحصيل و الخدمات: تهتم بمتابعة أنشطة التحصيل و مختلف الخدمات لسوناطراك .

15- المديرية المركزية للشؤون القانونية: لها دور متابعة كل التغيرات القانونية الخارجية التي تؤثر على الشركة، لتقوم بكشفها و توضيحها لمختلف المستويات و الأنشطة، كما تقوم بإضفاء الطابع القانوني على كل الأنشطة و المستويات و متابعة ذلك.

16- المديرية المركزية لرقمنة و نظام المعلومات: تشرف على تسهيل الاتصال داخل الشركة و تبادل المعلومات بين مختلف الأنشطة و المستويات، و كذلك تطوير الأنظمة المعلوماتية و التقنية.

17- المديرية المركزية الصحة و الأمن والبيئة: تساهم في صياغة السياسات لحماية صحة و أمن الأفراد داخل الشركة و خارجها، و كذلك حماية البيئة في مختلف الأنشطة و المستويات و مراقبتها.

18- مديرية المركزية للبحث والتطوير: تقوم بطلب تعزيز و تنفيذ البحوث التطبيقية في استحداث التكنولوجيات في الوظائف الأساسية لشركة من قبل الشركة.

19- نشاط الاستكشاف والإنتاج: يشمل جميع الأنشطة التي تؤدي و تساعد على استخراج المحروقات الخامة، من البحث و التنقيب إلى صيانة الآبار و استخراج النفط، و قد جمعت سوناطراك كل هذه الأنشطة في محفظة واحدة هي الشركة القابضة للخدمات النفطية و شبه النفطية SPP، هذه الأخيرة التي تضم حصص سوناطراك بمجموعة من المؤسسات المملوكة لها كليا أو بالشراكة مع مؤسسات أخرى، أهمها:

أ- الشركو الوطنية للجيوفيزياء (ENAGEO) و التي تمتلكها سوناطراك بالكامل.

[1]- *وثائق مقدمة من طرف المؤسسة*

ب- الشركة الوطنية للحفر (ENAFOR) ، و التي تمتلكها أيضا سوناطراك كليا.

جـ- الشركة الوطنية لخدمات الآبار (ENSP) و التي ترجع ملكيتها أيضا كليا للشركة.

د- الشركة الوطنية للهندسة المدنية و البناء (ENGCB) و التي تمتلكها سوناطراك كليا .

20- نشاط النقل عبر الأنابيب (TRC): تشمل الأنشطة التي تعمل و تساعد على ضمان نقل منتجات المجمع عبر الأنابيب، و قد جمعت سوناطراك أيضا هذه الأنشطة في محفظة واحدة هي سوناطراك القابضة للاستثمار والمساهمة (SIP)، و التي تضم بدورها حصص شركة سوناطراك بمجموعة من الشركات التي يشترك في ملكيتها مع مؤسسات أخرى، و من أهم مكونات هذه المحفظة:

أ- شركة نقل المحروقات STH ، حيث تصل حصة سوناطراك إلى 60 %

ب- الشركة الجزائرية لانجاز المشاريع الصناعية SARPI ،حيث تمتلك سوناطراك 50 % منها

21- نشاط التكرير و البتروكيماويات: و يشمل الأنشطة التي تساهم في معالجة الخامات و تحويلها، و قد جمعت سوناطراك كذلك هذه الأنشطة في محفظة واحدة هي شركة القابضة للتكرير و كيمياء المحروقات RCH و التي تضم حصص الشركة في مجموعة من المؤسسات التي تمتلكها بالكامل أو بالشراكة مع مؤسسات أخرى، و التي من أهمها:

أ- الشركة الوطنية لتكرير النفط NAFTEC، و التي تمتلكها سوناطراك بالكامل.

ب- الشركة الوطنية للبتروكيمياويات ENIP، و التي تمتلكها سوناطراك بنسبة 100 %.

22- نشاط التسويق : و يشمل جميع الأنشطة التي تساهم في تسويق منتجات شركة سوناطراك ، و التي جمعت في سوناطراك القابضة لتقييم المحروقات SVH ، هذه الأخيرة التي تضم حصص الشركة في مؤسسات تنوعت ملكيتها ما بين الملكية الكاملة، و بين الشراكة مع مؤسسات أخرى ، و تتمثل أهم مؤسسات هذه المحفظة فيما يلي:

أ- الشركة الوطنية لتسويق و توزيع المنتجات النفطية NAFTAL، و التي تمتلكها سوناطراك بالكامل .

ب- شركة النقل البحري HYPROC ، و التي تمتلكها شركة كليا.

جـ- شركة تجهيز و تسويق الغازات الصناعية COGIZ، و التي ترجع ملكيتها بالكامل لشركة .

د- الشركة الجزائرية للطاقة AEC و التي تمتلك شركة سوناطراك حصة 50 % منها.

هـ- الشركة الجزائرية للطاقة المتجددة NEAL، و التي ترجع ملكية 45 % منها لشركة .

المطلب الثالث: قسم ومصلحة محل الدراسة

سنتعرف في هذا المطلب على قسم و المصلحة التي تمت فيها الدراسة وهي كالأتي:

أولاً: تقديم قسم التنقيب (حيدرة):

حيث يكون تقديم قسم التنقيب على النحو الأتي[1]:

1- **تعريف التنقيب:** التنقيب عبارة عن عملية يتم من خلالها خلق بئر صغير من حيث القطر (أقل من 0.5م) وعمقه يتراوح ما بين 900 و 5000م، ويمكن أن يصل إلى 10000م.

2- **مختلف أنواع الآبار** :

أ- بئر منقب فيه: هو بئر في مرحلة الاستكشاف (قسم الاستكشاف).

ب- بئر التوسع: هو بئر في مرحلة الإنتاج، ويحتوي على البترول أو الغاز.

[1]- وثائق مقدمة من قسم التنقيب

جـ- بئر للتحديد: هو بئر لتحديد أو حقل في حالة الاستغلال، يمكن أن يستغل هذا البئر تبعا لنمط إنتاج المنجم كبئر ضاخ.

3- **إنشاء قسم التنقيب:** تم إنشاء قسم التنقيب في أبريل 1987 عن طريق إعادة تنظيم سوناطراك، حيث تلت هيكل التنسيق والتحكم في عمل التنقيب، لفرع الهيدروكربورات الذي كلف بتنسيق مختلف مؤسسات الإنتاج المتدخلة أثناء تنفيذ مخطط المهام.

4- **مهام قسم التنقيب** : الهدف الأساسي من إنشاء هذا القسم هو الإشراف على عمليات التنقيب عن طريق أهداف تتمثل في:

أ- إنجاز أبار جديدة مع مدة حياة طويلة.

ب- التقليص بقدر الإمكان من تكلفة البئر.

جـ- إنجاز الآبار في أقصر مدة ممكنة مع تحقيق أقصى ضروريات الأمن.

5- **واجبات قسم التنقيب:** لكي يتمم إكمال مسؤوليتها، وعلى أساس تحقيق نتائج في الوصول إلى الأهداف المحددة، تم تكليف هذا القسم بالواجبات التالية:

أ- الإشراف على الأداء والخدمات المقدمة من طرف المتدخلين في تنقيب الآبار، التقنيات المتعلقة ببئر الاستكشاف وبئر التوسع (قسم الإنتاج).

ب- تموين ورش التنقيب

جـ- البحث عن التقنيات الجديدة وتطويرها لإنجاز وإكمال أهدافها

د- تقدير ممولي الخدمات المتدخلين في تنقيب الآبار.

ثانياً: تقديم مصلحة المالية و المحاسبة

حيث يكون تقديم مصلحة المالية والمحاسبة على النحو الأتي:[1]

1- **تقديم مديرية المالية و المحاسبة:**

إن عملية إنتاج الغاز و البترول و تحويلها و كل عمليات الحفر و التنقيب هي عبارة عن مشاريع و نشاطات تحتاج إلى عملية تمويل و معاملات و التي يتم معالجتها و تسجيلها محاسبيا هذا الذي يعبر من مهام دائرة المحاسبة العامة.

إن الهيكل التنظيمي للشركة مقسم إلى عدة مديريات، هذه الأخيرة كذلك مقسمة إلى دوائر المحاسبة العامة و التي هي محل الدراسة مقسمة إلى سبعة مصالح هي كالتالي:

- مصلحة الموردون المحليون.
- مصلحة الموردون الأجانب.
- مصلحة ما بين الوحدات.
- مصلحة الاستثمارات و المخزونات.
- مصلحة التفتيش و الجمع.
- مصلحة الضرائب.

[1]- وثائق مقدمة من طرف مصلحة المالية و المحاسبة

2- **مهام مصالح دائرة المحاسبة العامة:**

أ- مصلحة المستخدمين:

- استقبال الوثائق المحاسبية المبرمجة لليوميات (حالات الدفع ، اليومية المجمعة ، صافي الدفع ، حالات الاقتطاع الخاضع و كذلك دفتر الأستاذ ....الخ)
- الطلب من مصلحة الخزينة دفع كل الأجور المقدمة (التحويلات ، الشيكات ، الصندوق).
- تجميع الأجور ، التصريح الاجتماعي ، الضريبي ، التسبيقات و القروض.
- تحليل و متابعة الحسابات (دفتر الأستاذ).
- استغلال سندات قيود ما بين الوحدات المتحصل عليها من المديريات الأخرى سوناطراك و كذلك المذكرات المدنية و الدائنة للمناطق.

ب- مصلحة الموردين الأجانب : تهتم هذه المصلحة خاصة بالديون بالعملة الأجنبية و مع موردين خارجيين عندما تقدم المورد خدمات أو بضائع ترسل الفاتورة إلى مصلحة الأمر بالصرف المعينة، هذه الأخيرة تقوم بإكمال هذه الفاتورة بوظائف خاصة بسوناطراك

ج- مصلحة ما بين الوحدات:

- التسجيل المحاسبي و متابعة عمليات بين الوحدات.
- متابعة المذكرة المدنية المرسلة و المستقبلة من المناطق.
- تقوم بإعداد فواتير بالنسبة لكل الخدمات المقدمة من قبل قسم الإنتاج إلى الجمعيات بالدينار و العملة الأجنبية.
- تعبئة روابط كل عمليات ما بين الوحدات لكل مناطق قسم الإنتاج.
- مراقبة الملحقات المعدة من طرف كل منطقة مرتبطة بعمليات ما بين الوحدات لكل دورة مطلوبة من طرف دائرة المالية، ومراقبة الملفات المساعدة للمدنيين الآخرين.
- تضمن العلاقة مع الهياكل الأخرى لسوناطراك، وتضمن العلاقة مع ألأمري بالصرف للمقر و مديريات المناطق.

د- مصلحة المدنيين الآخرين:

- مراقبة الحسابات التجارية.
- مراقبة إذا ما كانت المعلومات الضرورية بالفوترة تظهر في مذكرة الطلبية.
- تسجيل الاسم أو السبب الاجتماعي و عنوان المكتب.
- إعداد فواتير النقل (الجوي ، البري) خاصة.

هـ- مصلحة الموردين المحليين:

- تسوية فواتير الموردين و سندات قيد بين الوحدات.
- تسجيل أهم المعلومات المتعلقة بفاتورة الموردين ،و مراقبة صحة الفواتير.
- تقوم بعملية خلع الأوراق للفاتورة.
- استلام كل فواتير الشراء أو تقديم خدمات.

و- مصلحة الاستثمارات و المخزونات:

- التسجيل المحاسبي لفواتير الاستثمارات.
- معالجة كل ما هو مشتريات مخزنة أو غير مخزنة.
- تهتم بتحليل سجل المراقبة.
- تعالج المدخلات و المخرجات.
- معالجة كل المدخلات و إلغاء الاستثمارات التي بحوزة قسم الإنتاج.

ز- مصلحة التفتيش و الجمع:

- تهتم بفتح الحسابات المحاسبية و ملفات الموردين.
- إعداد مخطط لغلق الحسابات في نهاية كل سنة و التي تبعت للمديرية العامة.
- تستقبل مصلحة التفتيش و الجمع من مناطق الجنوب العمليات المحاسبية على شكل أشرطة مغناطيسية.
- تسيير المخطط الوطني على مستوى قسم الإنتاج.
- اللجوء إلى مراقبة أشرطة عمليات المحاسبة العامة المرسلة من المناطق كل شه.
- تسيير نظام الإعلام الآلي للحجز و السهر على سيره الحسن.
- تستقبل من دائرة الإعلام الآتي في حالات الكتابة المرفوضة التي ترسل إلى كل منطقة للتصحيح و مراقبة الوثائق المحاسبية.

ح- مصلحة الضرائب:

- متابعة تطور النظام الضريبي في ميدان المحروقات.
- تسيير الضريبة العادية للشركة (الرسم على القيمة المضافة ، الضريبة على أرباح الشركات ، IRG).
- مراقبة و إعداد وثائق الدفع الخاصة بالضريبة على أرباح الشركات المأخوذة من المصدر الخاص الموردون الأجانب.

ثالثاً :أهداف مصلحة المالية و المحاسبة

الأهداف الخاصة بهذا الفرع يمكن أن نلخصها فيما يلي:

أ- مسك محاسبة مركز الفرع بالإضافة إلى المحاسبة التحليلية؛

ب- دمج ميزانية الفرع.و ضمان مختلف حاجيات المديريات الجهوية للفرع؛

جـ- النظام الخاص بفواتير المؤسسات الموردة؛

د- تمويل العمليات المتصلة بالتنقيب؛

هـ- التأكد من المسك اليومي للحسابات وإعطاء الحالة المالية في الآجال المحددة والتأكد من صحتها؛

و- حسابات تكاليف الآبار المنقوبة "المحفورة".

المبحث الثاني: عرض قوائم المالية الخاصة لشركة سوناطراك

بعد تقديم الشركة المستقبلة في المبحث السابق، سوف نقوم بعرض مختلف القوائم المالية الخاصة بالشركة لسنتي 2017 و2018 من أجل تسهيل عملية التحليل في المبحث الثالث، ويكون العرض كالأتي:

المطلب الأول: عرض ميزانية المالية لشركة لسنتي (2017-2018)

في هذا المطلب سنقوم بعرض ميزانية شركة سوناطراك لسنتي 2017 و 2018 وهي على النحو التالي:

جدول رقم (10) : الميزانية المالية لشركة سوناطراك (جانب الأصول) لسنتي 2017-2018

الأصول (مليار دج)	2017	2018
التثبيتات الغير المتداولة	**6396**	**6367**
التثبيتات المعنوية	12	12
التثبيتات العينية	391	471
التثبيتات الممنوح امتيازها	-	-
معدات ثابتة ومجمع الإنتاج	2589	2812
التثبيتات الجاري إنجازها	2058	2040
مساهمات ومستحقات الملحقة	496	632
التثبيتات المالية الأخرى	839	387
الضرائب المؤجلة على الأصل	11	13
الأصول المتداولة	**4174**	**4934**
مخزونات و منتجات قيد التنفيذ	**395**	**458**
- بضاعة		-
- المواد الأولية	6	4
- مشتريات أخرى	253	290
- مخزون السلعي	134	153
- المخزونات من الأصول الرأسمالية	-	-
- مخزون الخارجي	2	12
حسابات دائنة و استخدامات مماثلة	**3113**	**3219**
-موردون وحسابات الملحقة	152	122
-الزبائن وحسابات الملحقة	506	458
- المستخدمين و الحسابات الملحقة	-	-
- الهيئات الاجتماعية والحسابات المرتبطة بها	1	1
-دولة والجماعات العمومية	747	810
- المجمع الشركاء	1638	1764
- مدينون الآخرون	60	56
- نفقات مؤجلة	9	8
الموجودات ومشابهها	**666**	**1257**
-الأوراق المالية الاستثمارية		
- البنك، المؤسسات المالية، وما شابهها	665	1256
- الصندوق	-	-
-	1	1
مجموع الأصول	**10570**	**11301**

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على ملحق رقم (9) الخاص بالشركة

جدول رقم(11): الميزانية المالية لشركة سوناطراك (جانب الخصوم) لسنتي 2017-2018

الخصوم (مليار دج)	2017	2018
رؤوس الأموال الخاصة	**6242**	**6577**
رأس المال تم إصداره	1000	1000
علاوات و احتياطات	5020	5163
نتيجة الصافية	326	414
ترحيل من جديد	-103	-
الخصوم الغير المتداولة	**349**	**371**
مؤونات الأعباء	194	210
ضرائب	151	160
قروض و الديون مالية	1	1
ديون أخرى غير جارية	3	
الخصوم المتداولة	**3979**	**4353**
موردون و حسابات ملحقة	350	416
زبائن وحسابات ملحقة	33	25
مستخدمين وحسابات ملحقة	18	20
الهيئات الاجتماعية والحسابات المرتبطة بها	6	7
دولة والجماعات العمومية	266	483
المجمع الشركاء	3281	3380
دائنون آخرون	15	17
الإيرادات المؤجلة	-	-
خزينة الخصوم	10	5
مجموع الخصوم	**10570**	**11301**

مصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الملحق رقم (10) الخاص بالشركة

ولتبسيط الميزانية المالية للشركة نقوم بإعداد الميزانية المالية المختصرة:

جدول رقم (12) : ميزانية المختصرة الخاصة بالأصول لسنتي 2017-2018

الأصول (مليار دج)	2017		2018	
	المبلغ	النسبة %	المبلغ	النسبة%
الأصول الثابتة	6396	%60.5	6367	%56.3
قيم استغلال	395	%3.7	458	%4
قيم قابلة للتحقيق	3113	%29.5	3219	%28.5
قيم جاهزة	666	%6.3	1257	%11.1
الأصول المتداولة	4174	%39.5	4934	%43.7
المجموع	10570	%100	11301	%100

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على الجداول رقم (10)

حيث نلاحظ انخفاض في الأصول الثابتة في سنة 2018 مقارنةً مع سنة 2017 وهذا راجع إلى انخفاض التثبيتات المالية أما بالنسبة للأصول المتداولة حيث سجلنا ارتفاع ملحوظ سنة 2018 وهذا راجع إلى ارتفاع القيم الجاهزة.

جدول رقم (13) : الميزانية المالية المختصرة الخاصة بالخصوم لسنتي 2017-2018

الخصوم (مليار دج)	2017		2018	
	المبلغ	النسبة	المبلغ	النسبة
الأموال الدائمة	6591	62.4	6948	61.5
الأموال الخاصة	6242	59.1	6577	58.2
ديون طويلة الأجل	349	3.3	371	3.3
ديون قصيرة الأجل	3979	37.5	4345	38.5
المجموع	10570	100	11301	100

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم (11)

حيث نلاحظ ارتفاع في الأموال الدائمة سنة 2018 مقارنةً ب 2017 وهذا راجع إلى ارتفاع الأموال الخاصة و ديون طويلة الأجل بالإضافة إلى تحقيق الشركة ارتفاع في ديون قصيرة الأجل كما نلاحظ الأموال الخاصة أكبر من مجموع الديون في كلتا السنتين مما يدل على الاستقلالية المالية .

المطلب الثاني: عرض جدول حسابات النتائج الخاص بشركة سوناطراك

حيث نقوم في هذا المطلب بعرض جدول حسابات النتائج الخاص بالشركة لسنوات 2016 2017 2018:

الجدول رقم (14) : جدول حسابات النتائج لشركة سوناطراك لسنوات 2016-2017-2018

البيان (مليار دج)	2016	2017	2018
رقم الأعمال	3398	4031	4881
إنتاج مخزن أو غير مخزن	3	21	33
إنتاج مثبت	374	408	495
إعانات استغلال	161	208	35
إنتاج السنة المالية	**3936**	**4668**	**5444**
المشتريات المستهلكة	332	388	215
الخدمات الخارجية	1104	1243	1543
الخدمات الخارجية الأخرى	133	143	161
استهلاك السنة المالية	**1569**	**1774**	**1919**
القيمة المضافة	**2367**	**2893**	**3525**
أعباء المستخدمين	150	140	155
ضرائب و الرسوم و المدفوعات المماثلة	1168	1379	1804
الفائض الإجمالي للاستغلال	**1049**	**1376**	**1566**
المنتوجات العملياتية الأخرى	98	129	171
الأعباء العملياتية الأخرى	40	75	68
مخصصات للاهتلاكات، مؤونات وخسائر في القيمة	589	707	651
إسترجاعات على خسائر في القيمة و المؤونات	29	60	57
نتيجة عملياتية	**545**	**783**	**1075**
منتوجات مالية	115	122	107
أعباء مالية	393	495	664
نتيجة مالية	**-278**	**-373**	**-557**
نتيجة عادية قبل الضرائب	**268**	**410**	**518**
ضرائب مطلوبة في النتيجة العادية	61	35	97
ضرائب مؤجلة (تقلبات) على النتيجة العادية	-	49	7
مجموع المنتجات الأنشطة العادية (c)	4177	4979	5779
مجموع الأعباء الأنشطة العادية (d)	3971	4653	5365
نتيجة الأنشطة العادية (c-d)	**207**	**326**	**414**
عناصر استثنائية (منتوجات)	-	-	-
عناصر استثنائية (تكاليف)	-	-	-
نتيجة استثنائية	-	-	-
نتيجة السنة الصافية	**207**	**326**	**414**

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الملحق رقم (11و12) الخاص بالشركة

حيث نلاحظ من جدول حسابات النتائج أن الشركة حققت نتائج موجبة خلال ثلاث سنوات الدراسة 2016 ،2017، ،2018 وهذا راجع إلى إيجابية النتائج الوسيطية الداخلة في حساب النتيجة الصافية .

المطلب الثالث: القوائم المالية الأخرى الخاصة بالشركة

سنتطرق في هذا المطلب إلى عرض القوائم الأخرى الخاصة بالشركة وهي قائمة تدفقات النقدية جدول الأموال الخاصة وهما كالأتي:

أولاً: قائمة تدفقات النقدية:

حيث نقوم بعرض جدول تدفقات النقدية لسنتي 2017، 2018 على النحو التالي:

الجدول رقم (15) : جدول تدفقات النقدية لشركة سوناطراك لسنتي 2017-2018

البيان (مليار دج)	2017	2018
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة الاستغلال		
النتيجة الصافية	326	414
تصحح لي:		
إهتلاكات و مؤونات	613	566
التغيرات في الضرائب المؤجلة	144	7
حصة الإعانات من النتيجة	207	36
تغير في المخزون	-24	-67
تغير في الزبائن و المستحقات الأخرى	-20	43
التغيرات في الموردين والديون الأخرى	-279	191
زيادة أو نقص في قيمة التنازل الصافية	-	-
ترحيل من جديد	-101	103
صافي التدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستغلال(A)	867	1293
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار		
اقتناء تثبيتات عينية أو معنوية	-1147	-1291
التنازل عن تثبيتات عينية أو معنوية	386	438
اقتناء تثبيتات مالية	-413	-258
التنازل عن التثبيتات المالية	518	597
إعانات المعدات والاستثمارات		
صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار (B)	-656	-514
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل		
تغير في رؤوس الأموال الخاصة	177	143
تغير في قروض والديون المالية	-1	
توزيع النتيجة (n-1)		
- قسائم وأرباح	-50	-100
- احتياطات اختيارية	-156	-226
صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل (C)	-30	-183
تدفقات أموال الخزينة خلال الفترات (A+B+C)	181	596
خزينة الافتتاح	474	656
خزينة الأقفال	655	1252
تغيير أموال الخزينة خلال الفترة	181	596

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الملحق رقم (13) الخاص بالشركة

يحتوي جدول تدفقات النقدية على ثلاثة أرصدة و هي عبارة عن أنشطة تتمثل في الأنشطة العملياتية و الاستثمارية و التمويلية و من خلال هذه الأرصدة سنقوم بالتعليق على النتائج التي حققتها في الشركة على النحو الآتي :

– حيث نلاحظ من خلال الجدول أن الشركة حققت نتيجة إيجابية سنة 2017، 2018 في التدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستغلال (A) .

– كما نلاحظ من الجدول أن الشركة حققت نتيجة سلبية سنة 2017 ،2018 في تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار وهذا راجع انخفاض التحصيلات في التثبيتات العينية و المعنوية والمالية .

– وأخيراً تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويلC فقد حققنا نتائج سلبية في سنتي الدراسة 2017، 2018

ثانياً: جدول الأموال الخاصة

حيث نقوم بعرض جدول الأموال الخاصة بشركة سوناطراك لسنتي 2017 2018

جدول رقم (16): جدول الأموال الخاصة لشركة سوناطراك لسنتي 2017-2018

البيان (مليار دج)	رأس مال الشركة	علاوة الإصدار	فارق التقييم	فارق إعادة التقييم	الاحتياطات و النتيجة
الرصيد في 31 ديسمبر 2016	1000	33	62	4951	6046
تغير الطريقة المحاسبية				-95	-95
تصحيح الأخطاء الهامة				-6	-6
الأرباح أو الخسائر غير المدرجة في الحسابات في النتائج			33		33
الأصول التي تملكها الدولة				-50	-50
الحصص المدفوعة				-12	-12
صافي نتيجة السنة المالية				326	326
الرصيد في 31 ديسمبر 2017	1000	33	95	5114	6242
تغير الطريقة المحاسبية				-	-
تصحيح الأخطاء الهامة				-	-
الأرباح أو الخسائر غير المدرجة في الحسابات في النتائج			21		21
الحصص المدفوعة				-100	-100
الأصول التي تملكها الدولة				-	-
صافي نتيجة السنة المالية				414	414
الرصيد في 31 ديسمبر 2018	1000	33	116	5428	6577

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الملحق رقم (14) الخاص بالشركة

حيث نلاحظ من الجدول السابق ارتفاع في فارق التقييم وفارق إعادة التقييم بالإضافة إلى النتيجة والاحتياطات في أرصدة سنوات2017 2018 مقارنةً مع رصيد 2016 بالإضافة إلى تسجيل ثبات في رأس المال وعلاوة الإصدار.

المبحث الثالث : تحليل القوائم المالية الخاصة لشركة سوناطراك

بعدما قمنا بعرض القوائم الشركة في المبحث الثاني الأن سنقوم بتحليل هذه القوائم بأدوات التحليل المالي وهي كالأتي:

المطلب الأول: تحليل بواسطة مؤشرات التوازن المالي

سنقوم في هذا المطلب بحساب مؤشرات التوازن المالي وتحليلها على النحو التالي:

أولا : رأس المال العامل :

الجدول رقم (17) : جدول رأس المال العامل

البيان	العلاقة	2017	2018
رأس المال العامل الدائم	أموال الدائم – الأصول الثابت	195	581
رأس المال العامل الخاص	الأموال الخاصة – الأصول الثابت	-154	210
رأس المال عامل الإجمالي	مجموع الأصول المداولة	4174	4934
رأس المال العامل الأجنبي	مجموع الديون	4328	4724

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم (12و13)

1- رأس المال العامل الدائم :

من خلال جدول السابق نلاحظ أن رأس المال العامل الدائم قد ارتفع في سنة 2018 محل الدراسة وبالإضافة إلى أنه موجب خلال كل الفترات المدروسة و هذا ما يؤكد أن الشركة تمتلك هامش أمان ، و بالتالي فإن الشركة استطاعت تحقيق التوازن المالي طويل الأجل و ذلك من خلال قدرتها على تغطية أصولها الثابتة انطلاقا من أموالها الدائمة و قدرتها على تجديد جزء من ديونها قصير الأجل في حالة عدم توافق أجال تحول الأصول المتداولة إلى سيولة مع أجال استحقاق ديون قصيرة الأجل .

2- رأس المال العامل الخاص :

نلاحظ من جدول أننا سجلنا في سنة 2017 رأس مال عامل الخاص سالب و بالتالي في هذه السنة الشركة لم تستطيع تغطية أصولها الثابتة من خلال أموالها الخاصة فقط ، وبالتالي لابد عليها الاستعانة بالديون لتغطية الفارق، أما في سنة 2018 حققنا ارتفاع معتبر في رأس المال العامل الخاص إذ أصبح موجب و ذلك بسبب ارتفاع أموالها الخاصة في سنة 2018 و انخفاض أصولها الثابتة و عليه فإن الشركة قادرة على تمويل أصولها الثابتة من مواردها الخاصة دون اعتماد على موارد الخارجية و بالتالي فإن الموارد المالية المخصصة لتمويل استثمارات الرأس المالية في 2018 هي مصادر داخلية و هو مؤشر إيجابي لشركة على عدم التبعية للأطراف الخارجية .

3- رأس المالي العامل الإجمالي :

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن رأس المال العامل الإجمالي موجب خلال سنتين الدارسة بحيث ارتفع في سنة 2018 و هذا راجع إلى الارتفاع في قيم الجاهزة و قيم الاستغلال و قيم قابلة التحقيق.

4- رأس المال العامل الأجنبي :

نلاحظ من جدول أن قيمة رأس المال العامل الأجنبي منخفضة مقارنة بالأموال الخاصة يعني أن الشركة مستقلة مالياً أي عدم تدخل الأطراف الخارجية في سياساتها و بالتالي بإمكان الشركة حصول على قروض إضافية و بسهولة.

ثانيا : احتياجات رأس المال العامل

جدول رقم (18) : جدول احتياجات رأس المال العامل

البيان	2017	2018
قيم استغلال	395	458
قيم قابل لتحقيق	3113	3219
احتياجات الدورة	3508	3677
ديون قصير الأجل	3979	4353
تسبيقات بنكية	0	0
موارد الدورة	3979	4353
احتياجات رأس المال العامل	-471	-676

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم (12و13)

التعليق على الجدول :

نلاحظ من الجدول أن احتياجات رأس المال العامل حققت نتيجة سالبة خلال سنتي الدراسة و منه فإن الشركة استطاعت تحقيق التوازن المالي قصير الأجل حيث أن مصادر التمويل قصير الأجل و هي ديون قصيرة الأجل استطاعت تمويل كل احتياجات المالية طويلة الأجل (قيم استغلال + قيم قابلة لتحقيق) و هذا يعود إلى اتخاذ الشركة لبعض القرارات متمثل في تحصيل الموارد بأسرع وقت.

ثالثا : الخزينة الصافية

جدول رقم (19) : جدول الخزينة الصافية

البيان	2017	2018
رأس المال العامل	195	581
احتياجات رأس المال العامل	-471	-676
الخزينة الصافية	666	1257

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم (17و18)

التعليق على الجدول :

نلاحظ من الجدول أن الخزينة في سنتي الدراسة حققت نتيجة موجبة و هي وضعية جيدة لشركة بحيث نلاحظ ارتفاع القيمة في سنة 2018 و ذلك راجع إلى ارتفاع القيم الجاهزة و منه فإن الشركة حققت توازن المالية الفوري أي أنها تستطيع مواجهة كل التزاماتها المالية الفورية بكل سهولة.

المطلب الثاني: تحليل المالي باستخدام النسب المالية

أولا : نسب التمويل

جدول رقم (20) : جدول نسب التمويل

البيان	العلاقة	2017	2018
نسبة تمويل الدائم	أموال دائمة / أصول ثابتة	1،03	1.09
نسبة تمويل الخاصة	أموال خاصة / أصول ثابتة	0.96	1.03

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم (12و13)

التعليق على الجدول :

1- نسبة التمويل الدائم : من خلال الجدول نلاحظ أن نسبة تمويل الدائم أكبر من 1 خلال الفترتين الخاصة بالدراسة و هذا ما يدل على أن الأصول الثابتة تمول كليا عن طريق أموالها الدائمة مع تسجيل فائض أمان تمول به الأصول الجارية، حيث سجلنا ارتفاع ملحوظ في سنة 2018 و هو ناتج عن ارتفاع أموال الدائمة و منه فإن الشركة استطاعت تحقيق التوازن المالي طويل الأجل.

2- نسبة التمويل الخاص : نلاحظ من خلال الجدول أن شركة في سنة 2017 حققت نسبة أقل من 1 و منه لم تستطيع تغطية أصولها الثابتة من خلال أموالها الخاصة فقط و بالتالي لابد عليها استعانة بالديون لتغطية الفارق، أم في سنة 2018 حققنا ارتفاع معتبر في نسبة تمويل الخاص حيث أن نسبة قدرت بـ 1.09 وهي أكبر من 1 وذلك بسبب ارتفاع أموالها الخاصة و انخفاض في الأصول الثابتة و عليه في سنة 2018 الشركة قادرة على تمويل أصولها الثابتة باستخدام مواردها الخاصة فقط دون اعتماد على موارد الخارجية و بالتالي فإن الموارد المالية المخصصة لتمويل الاستثمارات الرأس المالية في 2018 هي مصادر داخلية و هي مؤشر إيجابي عن استقلالية المالية و عدم تدخل الأطراف الخارجية

ثانيا : نسب المديونية

جدول رقم (21): جدول نسب المديونية

البيان	العلاقة	2017	2018
نسبة الاستقلالية المالية	أموال خاصة / مجموع الديون	1،44	1.39
طاقة الاستدانة	مجموع الديون / مجموع الأصول	0.40	0.42

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم (12و13)

تعليق على الجدول :

1- نسبة الاستقلالية المالية : تبين هذه النسبة مدى تبعية الشركة للغير حيث نلاحظ من الجدول أن نتائج محققة كانت كلها أكبر من 1 في سنتي الدراسة و بالتالي فإن الشركة تستطيع تمويل احتياجاتها المالية بأموالها الخاصة و بالتالي فإن الشركة مستقلة مالياً.

2- طاقة الاستدانة : تبين هذه النسبة مدى اعتماد الشركة على أموال الغير في تمويل أصولها حيث نلاحظ من الجدول أن كل النتائج المحققة أقل من 0.5 و هذا ما يدل على أنها في النسبة المثلى و بالتالي فإن الشركة لن تواجه صعوبات عند الحاجة إلى ديون الإضافية لتمويل استثماراتها و هذا ما يدل على أن الشركة لم تستفيد من التكلفة المنخفضة المرتبطة باستخدام الديون في التمويل .

ثالثا : نسب السيولة

الجدول رقم (22) : جدول نسب السيولة

البيان	العلاقة	2017	2018
السيولة العامة	الأصول المتداولة / ديون قصيرة الأجل	1.05	1.13
السيولة السريعة	أصول متداولة – مخزونات / ديون قصيرة الأجل	0.95	1.03
السيولة الجاهزة	القيم الجاهزة / ديون قصيرة الأجل	0.17	0.29

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم (12و13)

تعليق على الجدول :

1- السيولة العامة : نلاحظ أن نسبة السيولة حققت نتيجة أكبر من 1 و هي في حالة ارتفاع في سنتي الدارسة وهذا يدل على كفاية الأصول المتداولة على تسديد كل الديون قصيرة الأجل و ذلك بدون لجوء إلى تحويل جزء من أصولها الثابتة إلى السيولة حيث حققت فائض معتبر من الأصول المتداولة.

2- السيولة السريعة : نلاحظ من الجدول أن السيولة السريعة ليست ضمن مجال الأمثل لها حيث حققنا نسبة أكبر من نسبة المجال و هي في حالة ارتفاع خلال سنتي الدراسة و لذلك يجب على الشركة إعادة النظر في سياسة تحصيل حقوقها لذلك يمكن القول أن شركة مبالغة في احتفاظ في حقوقها لدى الغير.

3- السيولة الجاهزة : نلاحظ من خلال الجدول أن السيولة الجاهزة أقل من نسبة المثلى لها في سنة 2017 و هذا يدل على أن شركة ليس لديها سيولة كافية لمواجهة كل التزاماتها المالية الفورية و قد تعاني من عجز في سيولة المالية، حيث حققنا في

سنة 2018 ارتفاع في سيولة الجاهزة بسبب ارتفاع القيمة الجاهزة لها حيث استقرت في مجال الأمثل لها و هو 0.25 – 0.35 و بالتالي أصبح لشركة سيولة كافية لمواجهة كل الالتزامات المالية الفورية.

رابعا : نسب النشاط

جدول رقم (23): جدول نسب النشاط

البيان	العلاقة	2017	2018
معدل دوران الأصول المتداولة	رقم الأعمال (خارج رسم) / أصول المتداولة	0.97	0.99
معدل دوران الأصول الثابت	رقم الأعمال (خارج رسم) / أصول الثابتة	0.63	0.71
معدل دوران الأصول الإجمالية	رقم الأعمال (خارج رسم) / مجموع الأصول	0.38	0.43

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم (12و14)

تعليق على جدول :

1- معدل دوران الأصول المتداولة : يستخدم هذا المؤشر لمعرفة مدى كفاءة الشركة في تسيير أصولها المتداولة بحيث نلاحظ من الجدول أن معدل الدوران قريب من 1 و هو معدل جيد و هذا يشير إلى حسن تسيير الأصول المتداولة، وخلال سنة 2018 ارتفع المعدل وهذا ما يدل على زيادة تحكم و تسيير الأصول المتداولة، حيث يمكن القول أن كل دينار مستثمر من الأصول المتداولة يولد 0.97 دينار من المبيعات في 2017 ويولد 0.99 دينار من المبيعات في 2018

2- معدل دوران الأصول الثابتة : يستخدم هذا المؤشر لمعرفة مدى كفاءة الشركة في تسيير أصولها الثابتة حيث تقيس قدرت الأصول الرأسمالية على خلق المبيعات حيث قدر هذا المعدل في 2017 بـ 0.63 دينار من المبيعات حيث زاد ارتفاعه في سنة 2018 ليصل إلى 0.77 و هذا راجع إلى ارتفاع الأداء التشغيل لشركة و زيادة تحسين و التحكم في الأصول الثابتة ، حيث يمكن القول أن كل دينار مستثمر من الأصول الثابتة يولد 0.63 دينار من المبيعات في 2017 ويولد 0.77 دينار من المبيعات في 2018

3- معدل دوران الأصول الإجمالية : يقدر معدل دوران الأصول الإجمالي لشركة في سنة 2017 بـ 0.38 هذا يعني أن كل دينار مستثمر في سنة 2017 يولد 0.38 دينار من المبيعات و هذا ما يدل على كفاءة إدارة الشركة في إدارة ممتلكاتها وإن الشركة تعمل بمستوى لبأس به من طاقتها الإنتاجية، كذلك يعني أن الشركة بإمكانها زيادة حجم المبيعات دون زيادة حجم رأس المال أما بنسبة لسنة 2018 فإن معدل ارتفع و هذا يدل على ارتفاع في أداء الشركة، حيث يمكن القول أن كل دينار مستثمر في سنة 2018 يولد 0.43 دينار من المبيعات.

خامسا : نسب المردودية

جدول رقم (24): جدول نسب المردودية

البيان	العلاقة	2017	2018
مردودية المالية	نتيجة الصافية / الأموال الخاصة	0.05	0.06
مردودية اقتصادية	نتيجة الصافية / مجموع الأصول	0.030	0.036
ربحية النشاط	نتيجة الإجمالية / رقم الأعمال	0.10	0.106

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم (12و13و14)

التعليق على الجدول :

1- المردودية المالية : نلاحظ أن مردودية المالية تسجِل نسب منخفضة خلال سنتي الدراسة عموما نلاحظ أن مردودية المالية لشركة ضعيفة حيث سجلنا 0.05 و 0.06 في سنة 2017 – 2018 على التوالي و منه يمكن القول أن كل دينار من الأموال الخاصة يولد 0.05 دينار من نتيجة صافية في 2017 و يولد 0.06 من نتيجة صافية من 2018، وهذا يدل على عدم كفاءة الشركة في جعل رأس مالها الخاص أكثر مردودية.

2- مردودية الاقتصادية : نفس الشيء يمكن قولها بالنسبة لمردودية الاقتصادية حيث لاحظنا من الجدول أننا سجلنا نسب منخفضة خلال سنتي الدراسة و عموما نلاحظ أنها ضعيفة حيث سجلنا 0.030 و 0.036 في سنة 2017-2018 على التوالي و منه يمكن القول أن كل دينار مستثمر يولد 0.030 من نتيجة صافية في سنة 2017 و يولد 0.036 من نتيجة صافية في سنة 2018، وهذا دليل على عدم الكفاءة استعمال كل الأصول لبلوغ النتيجة الصافية.

3- ربحية النشاط : تمثل هذه النسبة العائد من العملية التشغيلية حيث لاحظنا من الجدول أن هذه النسبة خلال سنتي الدراسة عبارة عن نسب ضعيفة لم تتجاوز 0.01 حيث أن نسبة تقريبا لم تتغير في سنة 2018 و هذا ثبات راجع إلى إبقاء السياسة القديمة من المسيرين في إدارة رقم الأعمال و التكاليف الكلية من الشركة .

المطلب الثالث : تحليل باستخدام معدلات الأرصدة الوسيطية

تحسب هذه الأرصدة في جدول حسابات النتائج حيث يكون حساب معدلات نمو الأرصدة الوسيطية لتسيير بالعلاقة الآتية :

قيمة الرصيد في الحاليةسنة — الرصيدقيمة في السنة السابقة

قيمة الرصيد في سنة السابقة

جدول رقم (25) : جدول معدلات نمو الأرصدة الوسيطية للتسيير لسنتي 2017-2018

البيان	2017	2018
معدل نمو القيمة المضافة	%22.22	%21.84
معدل نمو الفائض الإجمالي للاستغلال	%31.17	%13.80
معدل نمو نتيجة العملياتية	%43.66	%37.29
معدل نمو نتيجة المالية	%34.17	%49.32
معدل نمو نتيجة الصافية	%57.48	%26.99

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم (14)

تعليق الجدول :

1- القيمة المضافة : نلاحظ من خلال جدول نمو القيمة المضافة أننا حققنا معدلات موجبة لقيمة المضافة وذلك بسبب ارتفاعها على مر سنوات الدراسة وهذا راجع إلى ارتفاع إنتاج سنة المالية مقارنة بإستهلاكات السنة المالية .

2- فائض الإجمالي للاستغلال : نلاحظ من جدول أننا حققنا معدلات نمو موجبة لفائض الإجمالي للاستغلال و هذا راجع لارتفاعه في جدول حسابات النتائج حيث تم تحقيق 1566 في سنة 2018 مقارنتاً بسنة 2017 التي حققنا فيها 1376 وهذا راجع إلى ارتفاع القيمة مضافة.

3- نتيجة العملياتية : نلاحظ من خلال جدول معدل نمو النتيجة العملياتية أننا حققنا معدلات موجبة و هذا راجع إلى ارتفاعها في جدول حسابات النتائج ارتفاعا معتبرا من 783 إلى 1075 في سنتي 2017-2018 على التوالي و بدوره هذا راجع إلى ارتفاع فائض الإجمالي للاستغلال و القيمة المضافة.

4- النتيجة المالية : نلاحظ من خلال جدول نمو النتيجة مالية أننا حققنا معدلات موجبة برغم من أن النتائج المحققة في جدول حسابات النتائج سالبة و ذلك لارتفاع الأعباء المالية على حساب المشتريات المالية.

5- النتيجة الصافية: نلاحظ من خلال الجدول نمو النتيجة صافية إننا حققنا معدلات موجبة و هذا راجع لارتفاعها في جدول حسابات نتائج و بالتالي هذا راجع إلى ارتفاع قيمة المضافة و فائض الإجمالي للاستغلال و نتيجة العملياتية المذكورين سابقا و بالتالي تؤدي هذه النواتج إلى نتيجة مالية صافية موجبة و معتبرة.

خلاصة الفصل الثالث:

بعد تطبيقنا لمكتسبات الجانب النظري على الجانب التطبيقي المتمثلة في تحليل و تشخيص الوضعية المالية لشركة سوناطراك باستخدام المؤشرات التوازن المالي والنسب المالية على الميزانية وتحليل بواسطة الأرصدة الوسيطية للتسيير في جدول الحسابات النتائج حيث يمكن القول أن الشركة استطاعت تحقيق التوازن المالي طويل الأجل و تحقيق التوازن المالي قصير الأجل خلال فترة دراسة 2017-2018 و بموجب هذه التوازنات تحقق توازن المالي الفوري للشركة و ذلك لتحقيقها خزينة موجبة و هذا بتحقيق هامش أمان معتبر مما يدل على حسن أداء المالي للشركة وبالتالي إمكانيتها على مواجهة التزاماتها بتواريخ استحقاقها و هذا خلال سنتي الدراسة 2017 و 2018 كما حققت شركة نتائج موجبة في النتائج الصافية في جدول حسابات النتائج و هذا راجع لتحقيقها نتائج موجبة في أرصدتها الوسيطية لتسيير.

حيث يبقى هذا تحليل ناقص نظرا لعدم القدرة على حساب بعض النسب الضرورية لدراسة لعدم توفر ملاحق للدراسة و منه يمكن استخلاص أن للتحليل المالي دور في تشخيص الوضعية المالية لشركة سوناطراك و تعرف على نقاط قوتها وضعفها .

الخاتمة العامة

الخاتمة العامة :

تفرض البيئة الاقتصادية على المؤسسة الطبيعة التنافسية سواءً كان ذالك مع المؤسسة في حد ذاتها من خلال مقارنة نتائجها السابقة مع نتائجها الحالية أو تكون التنافسية مع المؤسسات في نفس القطاع و هذا من أجل تحقيق الهدف الإستراتيجي المتمثل بتعظيم القيمة السوقية للمؤسسة حيث تستخدم الإدارة المالية التحليل المالي من أجل التعرف على الانحرافات و الإختلالات التي تعاني منها المؤسسة لي معالجتها و ذلك من أجل بقاء في الطريق الصحيح لتحقيق الأهداف المرجوة.

كما يعتبر التحليل المالي أداة من أدوات التشخيص المالي و هو عمل مستمر داخل المؤسسة لأنه يعتبر بمثابة المرآة التي تتمكن من إعطاء الصورة الحقيقية عن وضعية المالية للمؤسسة، من خلال مجموعة من الأساليب و أدوات متمثلة في النسب و المؤشرات و هذا لتشخيص وضعيتها المالية ومعرفة مدى نجاعة وكفاءة المؤسسة في اتخاذ القرارات كما أن استعمالاته كثيرة فيستعمل في الائتمان ، الاستثمار ، تقيم الأداء و تخطيط ،وعليه فلديه كثير من مستفيدين سواءً داخل المؤسسة أو خارجها .

من خلال دراستنا للموضوع " دور التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية دراسة حالة شركة سوناطراك " حولنا معالجة إشكالية الموضوع المطروحة "ما هو دور التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية لشركة سوناطراك" كما طرحنا فرضيات حول الموضوع الدراسة و اختبرناها باستخدام المنهج الوصفي التحليلي وهي على النحو الأتي:

اختبار صحة الفرضيات:

الفرضية الأولى: "يعتمد على التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة من خلال لتعرف على الاختلافات و استخراج نقاط القوة وضعف"، حيث تم إثبات صحتها في الفصل الأول من خلال ما تطرقنا إليه في الإطار النظري للتحليل المالي وذالك من خلال مفهوم التحليل المالي وأساسياته بالإضافة إلى القوائم المالية التي تخدم أغراضه.

الفرضية الثانية: "يتم باستخدام مؤشرات التحليل المالي هي أحسن طريقة التي على أساسها يمكن تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة"، حيث تم إثبات صحتها في الفصل الثاني من خلال ما تطرقنا إليه في تعرف على آلية تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية و هذا من خلال تعرفنا على تحليل القوائم المالية وبالإضافة إلى أدوات التحليل المالي.

الفرضية الثالثة: "التحليل المالي له أهمية بالغة في تشخيص وضعية شركة سوناطراك من خلال استخدام المؤشرات لتعرف على نقاط القوة وضعف"، حيث تم إثبات صحتها في الفصل الثالث من خلال ما تطرقنا إليه في تعرف على أهمية التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية لشركة سوناطراك و هذا من خلال تعرفنا على الشركة وعرض قوائمها بالإضافة إلى تحليل قوائمها.

وبالجمع إلى ما تطرقنا إليه في فصول الثلاثة بين الدراسة النظرية و دراسة التطبيقية تحصلنا على النتائج الدراسة و هي كالأتي:

النتائج النظرية :

- التحليل المالي هو عملية استكشاف و اشتقاق مجموعة من مؤشرات الكمية و نوعية حول نشاط المؤسسة و يساهم في تحديد أهمية و خواص الأنشطة التشغيلية و مالية للمؤسسة.
- تحليل المالي أداة تسمح بإعطاء صورة واضحة عن وضعية مالية حقيقية للمؤسسة.
- كثرة المستفيدين من تحليل المالي حيث يستفيد كل طرف على حسب أهدافه.

– لتحليل المالي مجموعة كبيرة من المحددات التي تعيق عمله لذلك يجب على المحلل بذل جهد لتغلب على هذه المحددات.

– التحليل المالي لا يتوقف على إيجاد و اكتشاف العلاقات بين أرقام الدراسة بل يستمر لمعرفة أسباب هذه الدراسة و إيجاد الحلول للمشكلة .

– لا يمكن الاستغناء عن تحليل المالي في المؤسسة لأنه يستخدم في مجالات و أغراض عديدة من أجل تصحيح سياسات المتبعة أو اتخاذ القرارات الاستثمارية السليمة

– تعدد القوائم المستخدمة في أغراض التحليل المالي

– يعتبر تحليل المالي أداة من أدوات تشخيص المالي أي مخرجات تحليل المالي متمثلة في النسب و مؤشرات وبالتالي تعتبر مدخلات لتشخيص المالي الذي بدورها يقوم بتحليل وضعية المؤسسة واكتشاف نقاط القوة والضعف، ومنه توجد درجة تشابه فيما بينهم.

– الأرصدة الوسيطية للتسيير توضح المراحل التي تتشكل من خلالها الربح أو الخسارة ومن خلالها يمكن تحديد الأسباب التي أدت إلى النتيجة المحققة، ومن ثم يمكن تصور الحلول والإجراءات التي تبقى على الوضع أو تحسينه حسب كل حالة.

– تحليل الإتجاهي للقوائم المالية له دور كبير في معرفة تطور الوضع المالي كما يوضح التغيرات التي تحصل في بنود القوائم.

– ظهور اتجاهات حديثة للتحليل المالي التي تستند إلى رياضيات و إحصاء حيث ساهمة في زيادة الدقة و الموضوعية في تحليل النتائج

– أهمية و ضرورة استخدام مختلف أساليب و أدوات تحليل المالية في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية و تحديد نقاط القوة و ضعف فيها و كذا كشف عن أهم الإختلالات المالية التي تعاني منها و تقديم الحلول المناسبة لها .

النتائج التطبيقية :

– يمكن قول أن شركة استطاعت تحقيق التوازن المالي طويل الأجل أي أنها قادرة على تمويل أصولها الثابتة عن طريق مواردها الدائمة كما استطاعت تحقيق توازن المالي قصير الأجل.

– مؤشر الخزينة موجب في سنتين الدراسة بالتالي يسمح لشركة بمواجهة الحالات الاستثنائية ناهيك عن تمويلها لدورة استغلال و بالتالي تحقيق التوازن المالي الفوري.

– من خلال حساب نسب المديونية تبين أن شركة مستقلة ماليا و غير مثقلة بالديون و هي وضعية تسمح لشركة بتسديد التزاماتها دون أي ضغوطات كما يدل على قدرتها على تمويل استثمارات من خلال أموالها و كذا قدرتها على اقتراض .

– السيولة العامة في شركة سيولة جيدة لذلك يمكن تسديد كل ديون قصيرة الأجل و ذلك بدون لجوء إلى تحويل جزء من أصولها الثابتة إلى سيولة.

– السيولة السريعة ليست جيدة وهذا راجع إلى مبالغتها في احتفاظ بحقوقها لدى الغير.

– السيولة الجاهزة حققت عجز في 2017 ثم تداركت الوضع في 2018 من خلال تحسين من سياساتها فأصبحت قادرة على مواجهة الالتزامات الفورية.

– بالنسبة لنسب النشاط حققت نسب جيدة بسبب كفاءة الشركة في إدارة ممتلكاتها و أن الشركة تعمل بمعدل لأبأس به من طاقتها الإنتاجية بالإضافة إلى إمكانية زيادة حجم المبيعات.

– بالنسبة للمردودية فحققت المردودية المالية لشركة نسب ضعيفة و هذا يدل على عدم كفاءة الشركة في جعل رأس مالها أكثر مردودية، أما بالنسبة إلى مردودية الاقتصادية فقد حققت نسب ضعيفة كذالك و هذا راجع إلى عدم كفاءة استعمال الأصول للبلوغ إلى نتيجة الصافية .

- في جدول حسابات النتائج حققت الشركة معدلات نمو موجبة و جيدة لسنتين الدراسة .

"و على العموم يمكن قول أن رغم وجود بعض النقائص خلال التحليل إلى أن الشركة تبقى في وضعية تسمح لها بقيام بمختلف الوظائف بدون صعوبات".

المقترحات :

- يجب على شركة سوناطراك زيادة استثماراتها بسبب تحقيقها لهامش أمان معتبر و بالتالي تحقيق توازنات المالية طويلة الأجل .
- يجب على شركة تحسين مردوديتها المالية .
- يجب الابتعاد عن السياسة القديمة من المسيرين في إدارة رقم الأعمال و التكاليف الكلية من الشركة.
- يجب على شركة المتابعة المستمرة لإجراءات تحليل المالي .
- يجب على شركة سوناطراك و المؤسسات الجزائرية أن تلجأ إلى طرق العلمية و تنسيق مع جامعات لكسب ومعرفة أهم الطرق التي تساعدنا في اكتشاف النقاط الواجب تحسينها.

أفاق البحث :

تناولت دراستنا دور التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة و قد تعرفنا من خلال دراستنا على أدوات التحليل المالي التي تساعد في تشخيص الوضعية المالي للمؤسسة، كما توجد في دراستنا بعض النقائص لأن موضوع تحليل المالي موضوع شاسع و يمس عدة جوانب كما نود أن نضع بعض عناوين التي قد تكون كمواضيع للدراسات لاحقة :

- مدى تأثر نتائج التحليل المالي بالبيئة الاقتصادية .
- دور التحليل المالي في للأسواق المالية.
- دور المؤشرات الحديثة في تحليل الوضعية المالية للمؤسسة.

قائمة المصادر
و المراجع

المراجع باللّغة العربية

أولاً: قائمة الكتب:

1- أحمد عبد العزيز الألفي ، "**الإئتمان المصرفي و التحليل الإئتماني**"، (د د ن)، الإسكندرية، مصر، 1997.

2- إلياس بن ساسي ، يوسف قريشي ، "**التسيير المالي**" ، الطبعة الأولى ، دار وائل للنشر و التوزيع عمان الأردن ، 2006.

3- أمين السيد أحمد لطفي، "**التحليل الأساسي للأستثمار في الأوراق المالية**"، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 2000.

4- أمين السيد أحمد لطفي، "**التحليل المالي لأغراض تقييم ومراجعة الأداء والإستثمار في البورصة**"، الدار الجامعية الإسكندرية، مصر، 2007.

5- أمين السيد أحمد لطفي، "**المحاسبة في شركات السمسرة في الأوراق المالية**"، دار النهضة العربية للنشر و التوزيع، القاهرة، مصر، 2008.

6- بلخير بكاري، "**دروس في المحاسبة المعقمة حسب النظام المحاسبي المالي SCF**"، ديوان مطبوعات الجامعية، الجزائر، 2016.

7- بن علي بلعزوز وأخرون، "**إدارة المخاطر(إدارة المخاطر،المشتقات المالية،الهندسة المالية)**"، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2013.

8- جمعة حميدات ، "**خبير المعايير الدولة لإعداد التقارير المالية**"، المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين، عمان، الأردن، 2014.

9- جميل أحمد توفيق، "**أساسيات الإدارة المالية**"، دار النهضة العربية للطباعة و النشر، بيروت، لبنان، (د،س).

10- حسين عطا غنيم، "**دراسات في التمويل التحليل المالي و دراسة رأس المال العامل اساسيات الإستثمار و تكوين إدارة محافظة الأوراق المالية**"، الطبعة الأولى، المكتبة الأكادمية، القاهرة، مصر، 2005.

11- حمزة محمود الزبيدي، "**التحليل المالي تقييم الأداء و التنبؤ بالفشل**"، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع، عمان الأردن، 2000.

12- حواس صلاح، "**المحاسبة المالية حسب النظام المالي المحاسبي SCF**"، دار عبد اللطيف للطباعة و النشر و التوزيع، (ب ب ن)، 2011.

13- خلدون إبراهيم الشديفات، "**إدارة والتحليل المالي**"، الطبعة الأولى، دار وائل للطباعة و النشر، عمان، الأردن، 2001.

14- خليل الشماع، خالد أمين عبد الله، "**التحليل المالي للمصارف**"، إتحاد المصارف العربية، بيروت، لبنان، 1990.

15- خميسي شيحة، "**التسيير المالي للمؤسسة دروس و مسائل محلولة**"، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.

16- دريد كمال أل شيب، "**مقدمة في الإدارة مالية المعاصرة**"، الطبعة الثانية، دار المسيرة للنشر و التوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2009.

17- رضوان حلوة حنان، "**محاسبة المؤسسات الفندقية محاسبة الفنادق محاسبة المطاعم التحليل المالي و الإحصائي (سلسلة الكتب المحاسبية)**"، الطبعة الأولى، دار العلمية الدولية للنشر والتوزيع ودار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2001.

18- زغيب مليكة ، ميلود بوشنقير ، "**التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد**" ، الطبعة الثالثة ،ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2017.

19- سامر مظهر قنطقجي، "**فقه الإدارة المالية و التحليل المالي**"، الطبعة الأولى، منشورات كاي، 2019.

20- شعيب شنوف، "**التحليل المالي الحديث طبقا للمعايير الدولية الأبلاغ المالي IFRS**"، الطبعة الأولى، دار زهران للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2012.

21- شعيب شنوف، "**محاسبة المؤسسة**"، طبقا للمعايير المحاسبة الدولية IFRS/IAS، الجزء الثاني، مكتبة الشركة الجزائرية بوداود، بن عكنون، الجزائر، 2009.

22- صافي فلوح و أخرون، "**تحليل القوائم المالية**"، منشورات جامعة دمشق، دمشق، سوريا، 2009/2008.

23- طارق عبد العال حماد، "**دليل إستخدام معايير المحاسبة**" ، الجزء الأول، الدار الجامعية الإسكندرية، مصر2009.

24- طارق عبد العال حماد، "**موسوعة معايير المحاسبية**"، جزء الأول، القاهرة، مصر، 2002.

25- طه الطاهر إبراهيم إسماعيل ، أحمد سباعي قطب، "**تحليل ونقد القوائم المالية**"، (د د ن) ، قاهرة ، مصر، 2014.

26- عباس علي ميرزا وأخرون، "**المعايير الدولية للإعداد التقارير المالية**"، شركة جون وايلي و أبنائه، نيو جيرسي، الولايات المتحدة الإمريكية، 2006.

27- عبد الرحمان بن إبراهيم الحميد، "**نظرية المحاسبة**"، الطبعة الأولى، الرياض، مملكة العربية السعودية، 2009.

28- عبد الرحمان عطية، "**المحاسبة العامة وفق نظام المحاسبي المالي المخطط المحاسبي الجديد**"، دار النشر الجيطلي، برج بوعريريج، الجزائر، 2009.

29- عبد الستار الكبيسي، "**الشامل في مبادئ المحاسبة(1) (2)**"، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2008.

30- عبد العزيز عبد الرحيم سليمان، "**تمويل و الإدارة المالية**"، منشورات جامعة السودان المفتوحة، السودان، 2005.

31- عبد القادر محمد أحمد عبد الله، خالد بن عبد العزيز السهلاوي، "**الإدارة المالية**" ، الطبعة الخامسة، مطابع السروات، جدة، المملكة العربية السعودية، 2017.

32- عبد الله عبد الله السنفي، "**الإدارة المالية**"، الطبعة الثانية، جامعة العلوم و التكنولوجيا، صنعاء، اليمن، 2013.

33- عبد المنعم عوض الله وأخرون، "**تحليل ونقد القوائم المالية أساسيات و تطوير**"، الطبعة الأولى، جامعة القاهرة للتعليم المفتوح، قاهرة، مصر، 2001.

34- عطا الله علي الزبون، "**إستراتيجيات التحليل المالي**"، دار المتنبي للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2010.

35- علي عبد الله شاهين، "**النظرية المحاسبية إطار فكري تحليلي و تطبيقي**"، الطبعة الأولى، مكتبة أفاق للطباعة والنشر والتوزيع، غزة، فلسطين، 2011.

36- علي محروس شاوي، "**النظام المحاسبي الموحد تأصيل علمي تطبيق العلمي**"، مكتبة عين الشمس، قاهرة، مصر، 1996.

37- غسان السبلاني، "**التحليل المالي و أليات صنع القرار**"، الطبعة الأولى ، دار المنهل اللبناني للدراسات، بيروت، لبنان، 2011.

38- فهمي مصطفى الشيخ ، "**التحليل المالي**"، الطبعة الأولى، (ب د ن)، رام الله، فلسطين، 2008.

39- فيصل محمود الشواورة، "**مبادئ الإدارة المالية إطار النظري و محتوى العلمي التمويل و الإستثمار و التخطيط و التحليل المالي**"، دار المسيرة للنشر والتوزيع و الطباعة، عمان الأردن، 2012.

40- كمال الدين الدهراوي، "**تحليل القوائم المالية لأغراض الإستثمار**"، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2006.

41- مبارك لسلوس، "**التسيير المالي**"، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2012.

42- مجمع الدولي العربي للمحاسبيين القانونين، "**المحاسبة الإدارية و الإدارة المالية**"، المجمع الدولي العربي المحاسبيين القانونين، عمان، الأردن، 2014.

43- محمد أحمد الكايد، "**الإدارة المالية الدولية و العالمية (التحليل المالي والاقتصادي)**"، الطبعة الأولى، دار الكنوز للمعرفة العملية للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2010.

44- محمد الصيرفى، "**التحليل المالي وجهة نظر محاسبية إدارية**"، الطبعة الأولى ، دار الفجر للنشر و التوزيع ، القاهرة مصر، 2014.

45- محمد أيمن عزت الميداني، "**الإدارة التمويلية في الشركات**"، الطبعة السادسة، العبيكان للنشر، رياض، المملكة العربية السعودية، 2010.

46- محمد تيسير الرجبي، "**تحليل القوائم المالية**"، الطبعة الأولى، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، مصر، 2014.

47- محمد سمير الصبان وأخرون، "**المحاسبة المتوسطة بين النظرية و التطبيق**"، جامعة الإسكندرية، الإسكندرية، مصر، 2010.

48- محمد صبرى إبراهيم ندا وأخرون، "**مبادئ المحاسبة المالية**"، جامعة عين الشمس، قاهرة، مصر،2007.

49- محمد عباس بدوي، "**المحاسبة و تحليل القوائم المالية**"، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2009.

50- محمد محمود يوسف، "**التحليل الكمي للقوائم المالية**"، مكتبة الأنجلو المصرية، قاهرة، مصر 1986.

51- محمد مدحت غسان الخيري، "**التحليل المالي كشف عن الإنحراف والإختلاس**"، الطبعة الأولى، الصايل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013.

52- محمد مطر، "**الإتجاهات الحديثة في التحليل المالي و الإئتماني**"، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2003.

53- محمود عبد الحليم الخلايلة، "**التحليل المالي بإستخدام البيانات المحاسبية**"، الطبعة الثانية، دارة المكتبة الوطنية، عمان، الأردن، 1998.

54- مصطفى طوبال، "**النظام المحاسبي المالي الجزائري الجديد SCF**"، دار الحديث للكتاب للطباعة والنشر والتوزيع، برج الكيفان، الجزائر، 2010.

55- مفلح محمد عقل، "**مقدمة في الإدارة المالية و التحليل المالي**"، الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2006.

56- منصور حامد محمود و أخرون، "**أصول المحاسبة المالية في مشروع تجاري الفردي**"، الطبعة الأولى، جامعة القاهرة، القاهرة، مصر، 2018/2017.

57- منير إبراهيم هندى، "**الإدارة المالية مدخل تحليلي معاصر**"، الطبعة الرابعة، مكتب العربي الحديث، الإسكندرية، مصر1999.

58- منير إبراهيم هندى، "**حوكمة الشركات مدخل في التحليل المالي و تقديم الأداء (سلسلة الفكر الحديث في الإدارة المالية)**"، الطبعة الثانية، دار المعرفة الجامعية، إسكندرية ، مصر، 2011.

59- منير شاكر محمد و أخرون، "**التحليل المالي مدخل صناعة القرارات**"، الطبعة الأولى، مطبعة الطليعة، عمان، الأردن، 2000.

60- مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، "**تحليل القوائم المالية مدخل نظري و تطبيقي**"، الطبعة الثانية، دار المسير للنشر و التوزيع و الطباعة، عمان، الأردن، 2009.

61- نبيل عبد السلام شاكر، "**الأساليب الحديثة في التحليل المالي و كتابة التقارير المالية مدخل تنمية القدرات المعرفية والمهارية**"، الطبعة الأولى، مكتبة عين الشمس، القاهرة، مصر، 1998.

62- نعيم نمر حسين، "**التحليل المالي بإستخدام الحاسوب**"، الطبعة الأولى، دار و مكتبة الكندي للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2016.

63- هيئة الأوراق المالية والسلع، "**ندوة تطبيقات التحليل المالي وحقوق وواجبات المستثمرين في السوق الأوراق المالية،الفرج للاستثمارات**"، دبي، سبتمبر 2006.

64- الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، "**المعيار الدولي للتقرير المالي للمنشأة الصغيرة والمتوسطة**"، الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2019.

65- وليد ناجي الحيالي، "**الإتجاهات الحديثة في التحليل المالي**"، منشورات الأكاديمية العربية المفتوحة الدنمارك، الدنمارك، 2004.

66- وليد ناجي الحيالي، "**التحليل المالي**"، الأكاديمية العربية المفتوحة الدنمارك، الدنمارك، 2007.

67- وليد ناجي الحيالي، "**مذكرات التحليل المالي في المنشأت التجارية**"، الأكاديمية العربية المفتوحة الدنمارك، الدنمارك، 2007.

68- ويجانت وأخرون، "**مبادئ المحاسبة**"، ترجمة مصطفى محمد جمعة أبو عمارة ونزار بن صالح الشويمان، دار المريخ للنشر، رياض، مملكة العربية السعودية، 2015.

ثانياً: الأطروحات والرسائل الجامعية:

1- احمد غازي طاهر، "**مدى استخدام أدوات التحليل المالي في إعداد الموازنات التخطيطية دراسة ميدانية على الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية**"، مذكرة ماجستير في المحاسبة، غير منشورة، تخصص المحاسبة، قسم المحاسبة، كلية إدارة المال والأعمال، جامعة آل البيت، الأردن، 2015.

2- آمنة دراجي ،"**دور التشخيص المالي في تحسين فعالية التسيير المالي في المؤسسة الاقتصادية دراسة حالة مطاحن عمر بن عمر قالمة**"، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، تخصص مالية المؤسسات، كلية العلوم الاقتصادية العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2015/2014.

3- انتصار سليماني، "**التنبؤ بالتعثر المالي في المؤسسات الاقتصادية تطويع النماذج حسب خصوصيات البيئة الجزائرية**"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، تخصص اقتصاد مالي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر، 2016/2015.

4- بدرة بن تومي، "**آثار تطبيق المعايير المحاسبية الدولية (IAS/ IFRS) على العرض والإفصاح في القوائم المالية للمصارف الإسلامية دراسة تطبيقية**"، مذكرة ماجستير في علوم التجارية، غير منشورة، تخصص دراسات مالية ومحاسبية معمقة، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، 2012/2013.

5- بلال معوج، "**دور التحليل بالمؤشرات المالية في تقييم الأداء المالي بالمؤسسة الاقتصادية دراسة حالة مؤسسة NCA ROUIBA**"، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، غير منشورة، تخصص إدارة مالية، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحي جيجل، الجزائر، 2016/2015.

6- حليمة خليل الجرجاوي، "**دور التحليل المالي للمعلومات المالية المنشورة في القوائم المالية للتنبؤ بأسعار الأسهم دراسة تطبيقية على المنشآت المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية**"، مذكرة ماجستير في المحاسبة والتمويل، غير منشورة، قسم المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية غزة، فلسطين، 2008.

7- حمزة عقبي، "**إنعكاسات تطبيق النظام المحاسبي المالي على الأداء المالي للشركات المدرجة في السوق المالي**"، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، غير منشورة، تخصص محاسبة، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2017/2016.

8- حمزة علي صبحي حسن، "**دراسة أثر تطبيق معايير لجنة بازل على تحسين الأداء المصرفي بالتطبيق على المصارف الإسلامية**"، مذكرة ماجستير في المحاسبة، غير منشورة، قسم المحاسبة، كلية التجارة، جامعة القاهرة، 2015.

9- حنان سعيدي، "**دور التحليل الأساسي في اتخاذ قرار الاستثمار في الأوراق المالية دراسة حالة الأسهم المدرجة في بورصة الجزائر**"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، تخصص الاقتصاد المالي والتقنيات الكمية، قسم العلوم الاقتصادية،كلية العلوم الاقتصادية العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2019/2018.

10- خالد محمود الكحلوت، "**مدى اعتماد المصارف التجارية على التحليل المالي في ترشيد القرار الائتماني دراسة ميدانية على المصارف العاملة في قطاع غزة**"، مذكرة ماجستير في المحاسبة والتمويل، غير منشورة، قسم المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية غزة، فلسطين، 2005.

11- سعادة اليمين، "**استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها دراسة حالة المؤسسة الوطنية لصناعة أجهزة القياس والمراقبة العلمة سطيف**"، مذكرة ماجستير في علوم التجارية، غير منشورة، تخصص إدارة الأعمال،قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر، 2008/2009.

12- سيف عبد الرزاق محمد الوتار، "**دور المعلومات المحاسبية في التنبؤ بفشل الشركات المساهمة الصناعية دراسة تطبيقية لعينة من الشركات المساهمة الصناعية في سوق العراق للأوراق المالية للفترة من 2004 إلى 2006**"، مذكرة ماجستير في المحاسبة، غير منشورة، تخصص مالية وتدقيق، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، العراق، 2008.

13- صفية سميرة ، "**دور التشخيص المالي في ترشيد القرارات المالية دراسة حالة مؤسسة مطاحن الزيبان القنطرة بسكرة**" ، مذكرة ماستر في العلوم المالية و المحاسبة، غير منشورة، تخصص محاسبة، قسم العلوم التجارية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2019/2018.

14- صورية كحول ، "**دور والمحاسبة المالية في تحسين اتخاذ قرارات المؤسسة الاقتصادية دراسة حالة مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب بسكرة**"، أطروحة دكتوراه في العلوم التسيير، غير منشورة، تخصص محاسبة ونظم المعلومات، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2017/2016.

15- عادل عشي، "**الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية قياس وتقييم دراسة حالة مؤسسة صناعات الكوابل ببسكرة من 2000 إلى 2002**"، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، غير منشورة، تخصص تسيير المؤسسات الصناعية، قسم التسيير، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2002/2001.

16- عبد الرزاق عريف، "**انعكاسات تطبيق النظام المحاسبي المالي على عملية التحليل المالي في المؤسسات الإقتصادية الجزائرية دراسة حالة عينة من المؤسسات الجزائرية**"، أطروحة دكتوراه في العلوم التسيير، غير منشورة، تخصص علوم التسيير، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2017/2016.

17- عبد الكريم خيري، "**مساهمة النظام المحاسبي المالي في قياس وتقييم الأداء المالي دراسة حالة مجمع صيدال SAIDAL**"، مذكرة ماجستير، غير منشورة، تخصص علوم تجارية، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية علوم التسيير، جامعة المسيلة ، الجزائر،2014/2013.

18- عبد الله مشرف الصديق البدري، "**التحليل المالي ودوره في اتخاذ القرارات الاستثمارية دراسة حالة مصرف السلام**"، أطروحة دكتوراه الفلسفة في المحاسبة، غير منشورة، كلية الدراسات العليا والبحث العلمي، جامعة شندي، السودان، 2017.

19- علي خلف عبد الله، "**التحليل المالي واستخداماته للرقابة على الأداء والكشف عن الانحرافات**"، مذكرة ماجستير في التحليل المالي، غير منشورة، تخصص التحليل المالي، قسم الإدارة، كلية الإدارة والاقتصاد، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، الدنمارك، 2008.

20- عمار بن مالك، "**المنهج الحديث للتحليل المالي الأساسي في تقييم الأداء دراسة حالة شركة إسمنت السعودية للفترة الممتدة من 2006 الى 2010**"، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، غير منشورة، تخصص إدارة مالية، قسم التسيير ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة منتوري قسنطينة ، الجزائر، 2010/2011.

21- غرام طلب ، "**دور أدوات التحليل المالي في ترشيد قرارات التمويل في البنوك الإسلامية في سورية دراسة ميدانية**"، مذكرة ماجستير في المحاسبة، غير منشورة، قسم المحاسبة، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، سوريا، 2015.

22- فهد راشد مسعود الهاجري، "**أثر نسب ومؤشرات التحليل المالي على الأداء المالي والمحاسبي في شركات الاتصال وتكنولوجيا المعلومات في دولة الكويت**"، مذكرة ماجستير في المحاسبة، غير منشورة، تخصص المحاسبة، قسم المحاسبة، كلية إدارة المال والأعمال، جامعة آل البيت، الأردن، 2016.

23- كومني نور الدين، "**أثار تطبيق المعايير المحاسبية الدولية على حسابات المؤسسة وكيفية الانتقال إلى النظام المحاسبي المالي الجديد**"، مذكرة ماجستير، غير منشورة، تخصص تقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2010/2009.

24- محمد سالمي الدينوري، "**قائمة التدفقات النقدية في ظل اعتماد الجزائر معايير المحاسبة الدولية دراسة حالة مؤسسة اقتصادية**"، مذكرة ماجستير، غير منشورة، تخصص محاسبة، قسم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير و التجارية، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر ، 2008/2009.

25- محمد سامي لزعر، "**التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي دراسة حالة**"، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، غير منشورة، تخصص إدارة مالية، قسم التسيير،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2011/2012.

26- محمد عصمت بن حمو، "**طرق و محددات تقييم المؤسسات العمومية الاقتصادية الجزائرية في ظل إستراتيجية الخوصصة دراسة حالة مؤسستي صيدال و الاوراسي**"، أطروحة دكتوراه في العلوم التسيير، غير منشورة، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2016/2015.

27- منال خلخال، **"امكانية تبني المؤسسات الاقتصادية الجزائرية نموذجا للتنبؤ بالفشل المالي دراسة عينة من المؤسسات في قطاع الصناعة الميكانيكية للفترة من2012 إلى 2015"**، أطروحة دكتوراه علوم في علوم التسيير، غير منشورة، تخصص مالية المؤسسة، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2018/2017.

28- منير عوادي ، **"استخدام التحليل المالي في تقييم الاداء المالي للمؤسسة الاقتصادية دراسة حالة مؤسسة صيدال الفترة من 2013 إلى 2017"**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، التخصص الاسواق المالية والبورصات، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2020/2019.

29- وهيبة حنيش، **"تطبيق المعايير الدولية المحاسبية المالية و أثرها على المؤسسة الاقتصادية دراسة حالة مؤسسة نفطال NAFTAL بالشراقة"**، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، غير منشورة، تخصص مالية و محاسبة، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة يحي فارس المدية، الجزائر، 2008/2009.

ثالثاً: المجلات

1- إلياس شاهد، عبد النعيم دفرور، **"الإفصاح المحاسبي عن القوائم المالية وفق نظام المحاسبة المالية ووفق المعايير المحاسبية الدولية دراسة مقارنة"**، مجلة الدراسات المالية و المحاسبية و الإدارية، جامعة أم البواقي، الجزائر، العدد الخامس، جوان 2016.

2- أمال نوري محمد، **"مدى تناغم أدوات التحليل المالي مع المحتوى المعلوماتي لقائمة التدفقات النقدية دراسة تحليلية بالإعتماد على بيانات عدد من شركات العالمية"**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، جامعة بغداد، العراق، العدد 34 ، 2013.

3- بحري علي، **"تحليل الأداء المالي بالنسب المالية للمؤسسة الاقتصادية ، دراسة تطبيقية في مؤسسة مطاحن الحضنة للفترة من 2011 إلى 2016"**، مجلة الحقوق و العلوم الإنسانية، جامعة زيان عاشور الجلفة، الجزائر، المجلد الأول، العدد 35، جويلية 2018.

4- جمال معتوق، **"تحليل القوائم المالية المعدة وفق النظام المحاسبي المالي SCF دراسة حالة المؤسسة العمومية لإنتاج الحليب و مشتقاته مجمعGIPLAIT وحدة ملبنة التل مزلوق في سطيف للفترة 2015/2014"**، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة، الجزائر، العدد 48، ديسمبر2017.

5- حازم أحمد فروانة، **"أثر إعتماد المصارف الفسطينية على التحليل المالي كأداة لترشيد قراراتها الائتمانية"**، مجلة دراسات و أبحاث، جامعة زيان عاشور الجلفة، الجزائر، مجلد 10، عدد 3، سبتمر2018.

6- زبيدة سمرود، جمال الدين سحنون، **"دور التحليل المالي في تقيم الأداء المالي عن طريق مؤشرات التوازن دراسة حالة المؤسسة الوطنية لسكك الحديدية ANESRIF للفترة 2018/2017"**، مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر، المجلد 6، العدد 3، جانفي2020.

7- سوناطراك المجلة رقم 12 – 1999، (مكتبة سوناطراك) .

8- صابر تاج السر محمد، عاصم التجاني إبراهيم، **"إستخدام أساليب التحليل المالي في قياس الكفاءة المالية و الإدارية لشركات قطاع الأسمنت بالمملكة العربية السعودية دراسة مقارنة لشركة إسمنت المنطقة الجنوبية و شركة إسمنت الجوف"**، مجلة أمارباك، الأكادمية الإمريكية العربية للعلوم و التكنولوجيا الولايات المتحدة الإمريكية، المجلد السابع، العدد الحادي و العشرون، 2016.

9- العالية غالمي، "**التحليل المالية و أدوات التوازن المالي في إطار ميزانية المؤسسة التحليل المالي**"، مجلة المفاهيم للدراسات الفلسفية، جامعة زيان عاشور الجلفة، الجزائر، العدد الأول، مارس 2018.

10- عبد الرحمان محمد رشوان، محمد عبد الله أبو رحمة، "**تحليل العلاقة بين الهندسة المالية و تحليل المالي و أثرها على ترشيد قرارات المستثمرين**"، مجلة دراسات الاقتصادية جامعة عبد الحميد مهري قسنطية، الجزائر، مجلد 5، العدد 1، جوان 2018.

11- عبد الرحمن محمد سليمان رشوان، "**دور إستخدام نسب التحليل المالي في تقييم الأداء المالي لقطاع البنوك و الخدمات المالية المدرجة في بورصة فلسطين**"، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، جامعة أم البواقي، الجزائر، المجلد 5، العدد 2، ديسمبر 2018.

12- عبد الفاتح سعيد السرطاوي، عادل عيسى حسان، "**التحليل المالي كأداة لتقيم الأداء المالي للشركات المساهمة الصناعية في فلسطين دراسة حالة شركات الأدوية المدرجة في بورصة فلسطين للفترة ما بين 2010 2017**"، مجلة البحوث في العلوم المالية و المحاسبية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، المجلد 4، العدد 2، ديسمبر 2019.

13- عبد الوهاب رميدي، رضوان باصور، "**استخدام الأساليب الإحصائية و الرياضية في التحليل المالي لأداء المؤسسة**"، المجلة الجزائرية للإقتصاد و المالية، جامعة يحي فارس المدية الجزائر، المجلد الثاني، العدد 7، أفريل 2017.

14- قمان مصطفى، بكرية علي، "**مساهمة التحليل المالي الديناميكي في تقييم السياسة المالية للمؤسسة إقتصادية دراسة حالة**" ، مجلة أفاق علوم الإدارة و الاقتصاد ، جامعة محمد بوضياف المسيلة ، الجزائر ، العدد 3 ، 2018.

15- مداح عبد الباسط وأخرون، "**التحليل المالي كأداة لإدارة المخاطر الإئتمانية في البنوك التجارية دراسة حالة البنك الخارجي الجزائري و وكالة السياحة**"، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، جامعة محمد بوضياف مسيلة، الجزائر، المجلد 3 ،العدد 6، 2018.

16- مهري عبد المالك ، "**قياس مساهمة التحليل المالي الديناميكي في تقيم الأداء المالي و إتخاذ القرارات في مؤسسات قطاع المحروقات الجزائري بالإشارة لشركة سوناطراك خلال الفترة من 2012 إلى 2015**"، مجلة دراسات الاقتصادية معمقة، جامعة مستغانم الجزائر، العدد 6، 2017.

17- هبة مضر شاكر الطريحي، سعود جايد العماري ، "**قائمة التدفقات النقدية و متطلبات الإفصاح المحاسبي العراق كدراسة حالة**"، مجلة أفاق إقتصادية، إتحاد غرف التجارة و الصناعة في دولة الإمارات العربية المتحدة، المجلد الرابع والعشرون، العدد ثلاثة وتسعون، 2003.

18- يزيد تقرارت، "**إستخدام أدوات التحليل المالي في تشخيص الوضع المالي للمؤسسات الاقتصادية في خلال الإصلاح المحاسبي دراسة حالة المؤسسة الوطنية لإنتاج اللوالب و السكاكين و الصنابير BER بولاية سطيف للفترات المالية من2011 إلى 2014**"، مجلة بحوث، جامعة الجزائر1، الجزء الثاني، العدد 11، 2017.

رابعاً: المؤتمرات والمداخلات

1- ابراهيم بورنان، الطاهر مخلوف، "**النظام المحاسبي المالي بين المبادئ المحاسبية ومعايير المحاسبة الدولية**"، مداخلة ضمن ملتقى دولي حول الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي الجديد و آليات تطبيقه في ظل المعايير المحاسبية الدولية IAS/ IFRS ، جامعة سعد دحلب البليدة، الجزائر، أكتوبر2009.

2- سليمان بلعور، علي بن الطيب، "**قراءة مالية للمعيار المحاسبي السابع IAS7 بناء وتحليل جدول تدفقات الخزينة دراسة حالة مجمع SAIDAL**"، مداخلة ضمن ملتقى دولي حول الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي الجديد و آليات تطبيقه في ظل المعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS، جامعة سعد دحلب البليدة ، الجزائر، أكتوبر2009.

3- فتيحة بوهرين، سليمة طبايبية، "**قائمة التدفقات النقدية بين معايير المحاسبة الدولية و معايير المحاسبة المالية الإسلامية**"، المؤتمر الدولي الرابع للعلوم الاجتماعية ،جامعة علاء الدين كيكوباد ألانيا، أنطاليا، تركيا، ماي 2018.

4- مداني بن بلغيث، عبد القادر دشاش، "**انعكاسات تطبيق النظام المحاسبي المالي على التشخيص المالي للمؤسسة دراسة حالة مطاحن الواحات**"، مداخلة ضمن ملتقى دولي حول النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير الدولية للمحاسبةIAS/IFRS والمعايير الدولية ISA، جامعة سعد دحلب البليدة، الجزائر، ديسمبر 2011.

5- مرازقة صالح، "**القوائم المالية حسب معايير المحاسبة المالية الإسلامية**"، مداخلة ضمن ملتقى دولي حول الاقتصاد الإسلامي الواقع ورهانات المستقبل، المركز الجامعي غرداية، الجزائر، فيفري 2011.

6- مسعود دراوسي، ضيف الله محمد الهادي، "**مقارنة النظام المحاسبي المالي (SCF) بالمعايير الدولية للمحاسبة (/IAS IFRS)**"، مداخلة ضمن ملتقى دولي حول النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير الدولية للمحاسبةIAS/IFRS والمعايير الدولية ISA، جامعة سعد دحلب البليدة، الجزائر، ديسمبر 2011.

خامساً: المطبوعات

1- أسيا خليفة، "**التحليل المالي المتقدم**"، السنة الثانية ماستر، التخصص محاسبة و تدقيق، قسم العلوم المالية و المحاسبية، كلية الاقتصادية التجارية و علوم التسيير، مركز الجامعي مرسلي عبد الله تيبازة، الجزائر، 2020/2019.

2- بن حمو فايزة، "**مالية المؤسسة و التنبؤ بالوضع المالي للمؤسسة إقتصادية**"، قسم علوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، (ب س).

3- حياة نجار، "**محاضرات في التحليل المالي للمؤسسة الاقتصادية**"، السنة الأولى ماستر، تخصص تسيير الموارد البشرية، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة محمد صديق بن يحي جيجل، الجزائر، 2016/2015.

4- عبد الرحمان بن سانية، "**أساسيات التحليل المالي**"، السنة الثالثة، تخصص علوم إقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة غرداية، الجزائر، 2018 .

5- فاطمة ساجي، "**مطبوعة في مقياس التحليل المالي**"، السنة الثالثة، تخصص إدارة مالية و مالية التأمينات و البنوك، قسم العلوم إقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة إبن خلدون تيارت، الجزائر، 2017/2016.

6- قمان مصطفى ، "**مطبوعة دروس خاصة بمقياس التسيير المالي**" ، السنة الأولى ماستر، تخصص محاسبة وجباية معمقة ، قسم العلوم المالية و المحاسبية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة محمد بوضياف مسيلة، الجزائر، 2019/2018.

7- لحسن دردوري، "**التشخيص المالي**"، السنة الاولى ماستر، تخصص مالية وحاكمية المؤسسة ومالية واقتصاد دولي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2015/2014.

سادساً: القرارات، القوانين، والمراسيم

1- قرار مؤرخ في 23 رجب عام 1429 الموافق 26 يوليو سنة 2008، يحدد قواعد التقييم و المحاسبة ومحتوى الكشوف المالية و عرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية**، الصادرة في 28 ربيع الأول عام 1430 الموافق 25 مارس 2009، العدد 19.

2- مرسوم تنفيذيّ رقم (08-156) مؤرّخ في 20 جمادى الأولى عام 1429الموافق 26 مايو سنة 2008، يتضمّن تطبيق أحكام القانون رقم (07 – 11) المؤرخ في 15 ذي القعدة عام 1428 الموافق 25 نوفمبر سنة 2007 والمتضمن النظام المحاسبي المالي، **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية**، الصادرة في 20 جمادى الأولى عام 1429 الموافق 28 مايو سنة 2008، العدد 27.

مراجع باللغة الأجنبية

1- Béatrice Grandguillot , Francis Grandguillot, **"L'essentiel de l'Analyse financière"**, 14e édition, Gualino éditeur, Issy-les-Moulineaux, France, 2016.

2- Cyrille mandou, **"comptabilité général de l'entreprise"**, 1er édition, de boeck, bruxelles, Belgique, 2003.

3- Eric ducasse, Anne jallet-auguste, Stephane ouvrard, Christian part dit hauret, **"Normes Comptables Internationales IAS/ IFRS"**, de boeck, bruxelles, Belgique, 2005.

4- Jean-luc bazet, Pascal faucher, **"finance d'entreprise"**, 2e, nathan, paris, france, 2009.

5- rocher-munier Bétrice, **"l'essentiel du diagnostic financier"**, 5e , groupe eyrolles, paris, France.

6- Saoud Chayed Mashkour, **"analysis of financial stateùents"**, First Edition, Al-Alalamia for printing and Designs, Sammawa, Iraq, 2018.

المواقع الإلكترونية:

1- موقع الجزيرة ، www.aljazeera.net

2- موقع سوناطراك، https://sonatrach.com/organisation

قائمة الملاحق

الملحق رقم (1): الميزانية جانب الأصول

ميزانية

السنة المالية المقفلة في .....

الأصل	ملاحظة	N إجمالي	N اهتلاك رصيد	N صافي	N - 1 صافي
أصول غير جارية					
فارق بين الاقتناء – المنتوج الإيجابي أو السلبي					
تثبيتات معنوية					
تثبيتات عينية					
أراضٍ					
مبانٍ					
تثبيتات عينية أخرى					
تثبيتات ممنوح امتيازها					
تثبيتات يجري إنجازها					
تثبيتات مالية					
سندات موضوعة موضع معادلة					
مساهمات أخرى وحسابات دائنة ملحقة بها					
سندات أخرى مثبتة					
قروض و أصول مالية أخرى غير جارية					
ضرائب مؤجلة على الأصل					
مجموع الأصل غير الجاري					
أصول جارية					
مخزونات و منتجات قيد التنفيذ					
حسابات دائنة و استخدامات مماثلة					
الزبائن					
المدينون الآخرون					
الضرائب و ما شابهها					
حسابات دائنة أخرى و استخدامات مماثلة					
الموجودات و ما شابهها					
الأموال الموظفة و الأصول المالية الجارية الأخرى					
الخزينة					
مجموع الأصول الجارية					
المجموع العام للأصول					

الملحق رقم (2): الميزانية جانب الخصوم

ميزانية

السنة المالية المقفلة في .....

الخصوم	ملاحظة	N	N -1
رؤوس الأموال الخاصة			
رأس مال تم إصداره			
رأس مال غير مستعان به			
علاوات و احتياطات - احتياطات مدمجة (1)			
فوارق إعادة التقييم			
فارق المعادلة (1)			
نتيجة صافية / (نتيجة صافية حصة المجمع (1))			
رؤوس أموال خاصة أخرى / ترحيل من جديد			
حصة الشركة المدمجة (1)			
حصة ذوي الأقلية (1)			
المجموع 1			
الخصوم غير الجارية			
قروض و ديون مالية			
ضرائب (مؤجلة و مرصود لها)			
ديون أخرى غير جارية			
مؤونات و منتجات ثابتة مسبقا			
مجموع الخصوم غير الجارية (2)			
الخصوم الجارية			
موردون و حسابات ملحقة			
ضرائب			
ديون أخرى			
خزينة سلبية			
مجموع الخصوم الجارية (3)			
مجموع عام للخصوم			

(1) لا تستعمل إلا لتقديم الكشوف المالية المدمجة

الملحق رقم (3): جدول حساب النتائج حسب الطبيعة

حسـاب النتائج
حسب الطبيعة
الفترة من ..... إلى .....

	ملاحظة	N	N - 1
رقم الأعمال			
تغير مخزونات المنتجات المصنعة و المنتجات قيد الصنع			
الإنتاج المثبت			
إعانات الاستغلال			
1 – إنتاج السنة المالية			
المشتريات المستهلكة			
الخدمات الخارجية و الاستهلاكات الأخرى			
2 – استهلاك السنة المالية			
3 – القيمة المضافة للاستغلال (1 – 2)			
أعباء المستخدمين			
الضرائب و الرسوم و المدفوعات المشابهة			
4 – الفائض الإجمالي عن الاستغلال			
المنتجات العملياتية الأخرى			
الأعباء العملياتية الأخرى			
المخصصات للاهتلاكات و المؤونات			
استئناف عن خسائر القيمة و المؤونات			
5 – النتيجة العملياتية			
المنتوجات المالية			
الأعباء المالية			
6 – النتيجة المالية			
7 – النتيجة العادية قبل الضرائب (5 + 6)			
الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية			
الضرائب المؤجلة (تغيرات) حول النتائج العادية			
مجموع منتجات الأنشطة العادية			
مجموع أعباء الأنشطة العادية			
8 – النتيجة الصافية للأنشطة العادية			
العناصر غير العادية – المنتوجات (يطلب بيانها)			
العناصر غير العادية – الأعباء (يطلب بيانها)			
9 – النتيجة غير العادية			
10 – النتيجة الصافية للسنة المالية			
حصة الشركات الموضوعة موضع المعادلة في النتيجة الصافية			
11 – النتيجة الصافية للمجموع المدمج (1)			
و منها حصة ذوي الأقلية (1)			
حصة المجمع (1)			

(1) لا تستعمل إلا لتقديم الكشوف المالية المدمجة

الملحق رقم (4): جدول حسابات النتائج حسب الوظيفة

حساب النتائج (حسب الوظيفة)
الفترة من ..... إلى.....

مثلا

	ملاحظة	N	N - 1
رقم الأعمال			
كلفة المبيعات			
هامش الربح الإجمالي			
منتجات أخرى عملياتية			
التكاليف التجارية			
الأعباء الإدارية			
أعباء أخرى عملياتية			
النتيجة العملياتية			
تقديم تفاصيل الأعباء حسب الطبيعة			
(مصاريف المستخدمين المخصصات للاهتلاكات)			
منتجات مالية			
الأعباء المالية			
النتيجة العادية قبل الضريبة			
الضرائب الواجبة على النتائج العادية			
الضرائب المؤجلة على النتائج العادية (التغيرات)			
النتيجة الصافية للأنشطة العادية			
الأعباء غير العادية			
المنتوجات غير عادية			
النتيجة الصافية للسنة المالية			
حصة الشركات الموضوعة موضع المعادلة في النتائج الصافية (1)			
النتيجة الصافية للمجموع المدمج (1)			
منها حصة ذوي الأقلية (1)			
حصة المجمع (1)			

(1) لا تستعمل إلا لتقديم الكشوف المالية المدمجة

الملحق رقم (5): قائمة التدفقات النقدية (الطريقة المباشرة)

28 ربيع الأوّل عام 1430 هـ
25 مارس سنة 2009 م
الجريدة الرّسميّة للجمهوريّة الجزائريّة / العدد 19
35

جدول سيولة الخزينة
(الطريقة المباشرة)
الفترة من ..... إلى .....

	ملاحظة	السنة المالية N	السنة المالية N - 1
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية			
التحصيلات المقبوضة من عند الزبائن			
المبالغ المدفوعة للموردين و المستخدمين			
الفوائد و المصاريف المالية الأخرى المدفوعة			
الضرائب عن النتائج المدفوعة			
تدفقات أموال الخزينة قبل العناصر غير العادية			
تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية (يجب توضيحها)			
صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية (أ)			
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار			
المسحوبات عن اقتناء تثبيتات عينية أو معنوية			
التحصيلات عن عمليات التنازل عن تثبيتات عينية أو معنوية			
المسحوبات عن اقتناء تثبيتات مالية			
التحصيلات عن عمليات التنازل عن تثبيتات مالية			
الفوائد التي تم تحصيلها عن التوظيفات المالية			
الحصص و الأقساط المقبوضة من النتائج المستلمة			
صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار (ب)			
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل			
التحصيلات في أعقاب إصدار أسهم			
الحصص و غيرها من التوزيعات التي تم القيام بها			
التحصيلات المتأتية من القروض			
تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة			
صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل (جـ)			
تأثيرات تغيرات سعر الصرف على السيولات و شبه السيولات			
تغير أموال الخزينة في الفترة (أ + ب + جـ)			
أموال الخزينة و معادلاتها عند افتتاح السنة المالية			
أموال الخزينة و معادلاتها عند إقفال السنة المالية			
تغير أموال الخزينة خلال الفترة			
المقاربة مع النتيجة المحاسبية			

الملحق رقم (6): قائمة تدفقات النقدية (الطريقة الغير المباشرة)

جدول سيولة الخزينة
(الطريقة غير المباشرة)
الفترة من ..... إلى .....

	ملاحظة	السنة المالية N	السنة المالية N - 1
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية			
صافي نتيجة السنة المالية			
تصحيحات من أجل :			
- الاهتلاكات و الأرصدة			
-تغير الضرائب المؤجلة			
-تغير المخزونات			
- تغير الزبائن و الحسابات الدائنة الأخرى			
-تغير الموردين و الديون الأخرى			
-نقص أو زيادة قيمة التنازل الصافية من الضرائب			
تدفقات الخزينة الناجمة عن النشاط (أ)			
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من عمليات الاستثمار			
مسحوبات عن اقتناء تثبيتات			
تحصيلات التنازل عن تثبيتات			
تأثير تغيرات محيط الإدماج (1)			
تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بعمليات الاستثمار (ب)			
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من عمليات التمويل			
الحصص المدفوعة للمساهمين			
زيادة رأس المال النقدي (المنقودات)			
إصدار قروض			
تسديد قروض			
تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بعمليات التمويل (جـ)			
تغير أموال الخزينة للفترة (أ + ب + جـ)			
أموال الخزينة عند الافتتاح			
أموال الخزينة عند الاقفال			
تأثير تغيرات سعر العملات الأجنبية (1)			
تغير أموال الخزينة			

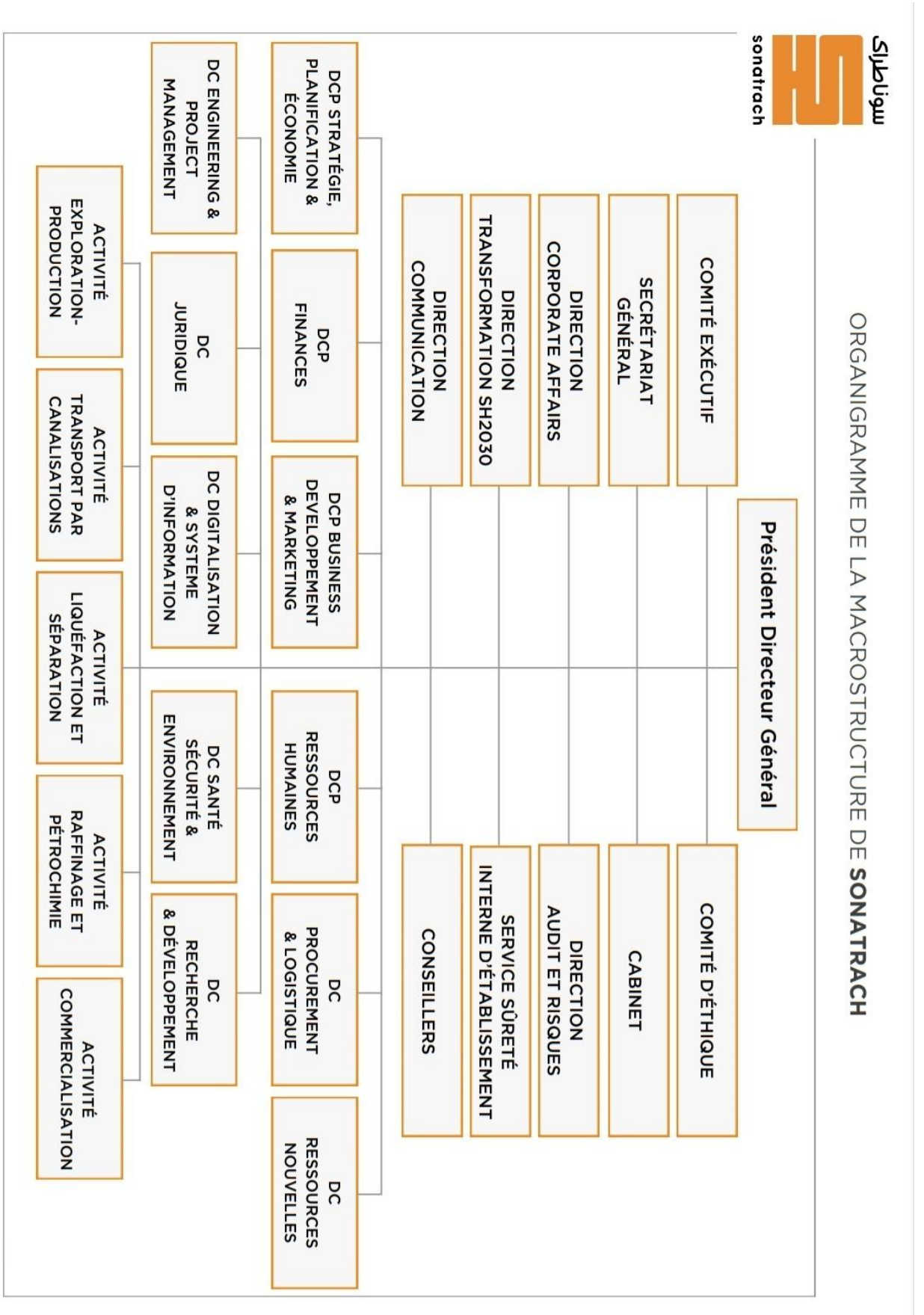
(1) لا يستعمل إلا في تقديم الكشوف المالية المدمجة.

الملحق رقم (7): قائمة الأموال الخاصة

جدول تغير الأموال الخاصة

	ملاحظة	رأسمال الشركة	علاوة الإصدار	فارق التقييم	فرق إعادة التقييم	الاحتياطات و النتيجة
الرصيد في 31 ديسمبر N - 2						
تغيير الطريقة المحاسبية						
تصحيح الأخطاء الهامة						
إعادة تقييم التثبيتات						
الأرباح أو الخسائر غير المدرجة في الحسابات في حساب النتائج						
الحصص المدفوعة						
زيادة رأس المال						
صافي نتيجة السنة المالية						
الرصيد في 31 ديسمبر N - 1						
تغيير الطريقة المحاسبية						
تصحيح الأخطاء الهامة						
إعادة تقييم التثبيتات						
الأرباح أو الخسائر غير المدرجة في الحسابات في حساب النتائج						
الحصص المدفوعة						
زيادة رأس المال						
صافي نتيجة السنة المالية						
الرصيد في 31 ديسمبر N						

الملحق رقم (8): الهيكل التنظيمي لشركة سوناطراك



الملحق رقم (9): الميزانية المالية لشركة سوناطراك (جانب الأصول) لسنتي 2017–2018

2. PRÉSENTATION DES ÉTATS FINANCIERS

A. Bilan au 31 décembre 2018

ACTIF (en Milliard de DA)	2018	2017
ACTIFS NON COURANTS - NETS	**6 367**	**6 396**
Immobilisations incorporelles	12	12
Immobilisations corporelles	471	391
Immobilisations en concession	-	-
Equipements fixes et complexes de production	2 812	2 589
Immobilisations en cours	2 040	2 058
Participations et créances rattachées	632	496
Autres immobilisations financières	387	839
Impôts différés actifs	13	11
ACTIFS COURANTS - NETS	**4 934**	**4 174**
STOCKS ET EN COURS	**458**	**395**
Stocks de marchandises	-	
Matières premières et fournitures	4	6
Autres approvisionnements	290	253
Stocks de produits	153	134
Stocks provenant d'immobilisations	-	-
Stocks à l'extérieur	11	2
CREANCES ET EMPLOIS ASSIMILES	**3 219**	**3 113**
Fournisseurs et comptes rattachés	122	152
Clients et comptes rattachés	458	506
Personnel et comptes rattachés	-	-
Organismes sociaux et comptes rattachés	1	1
Etat et collectivités publiques	810	747
Groupe et associés	1 764	1 638
Débiteurs divers	56	60
Charges constatées d'avance	8	9
DISPONIBILITES ET ASSIMILEES	**1 257**	**666**
Valeurs mobilières de placement		
Banques Etablissements Financiers et assimilés	1 256	665
Caisses	-	-
Régies d'avances et accréditifs	1	1
TOTAL ACTIF	**11 301**	**10 570**

الملحق رقم(10): الميزانية المالية لشركة سوناطراك (جانب الخصوم) لسنتي 2017-2018

سوناطراك
sonatrach

A. Bilan au 31 décembre 2018 (suite)

PASSIF (en Milliard de DA)	2018	2017
CAPITAUX PROPRES	**6 577**	**6 242**
Capital émis	1000	1000
Primes et réserves	5 163	5 020
Résultat net	414	326
Report à nouveau	-	-103
PASSIFS NON COURANTS	**371**	**349**
Provisions pour charges	210	194
Impôts (différés et provisions)	160	151
Emprunts et dettes financière	1	1
Autres dettes non courantes		3
PASSIFS COURANTS	**4 353**	**3 979**
Fournisseurs et comptes rattachés	416	350
Clients et comptes rattachés	25	33
Personnel et comptes rattachés	20	18
Organismes sociaux et comptes rattachés	7	6
Etat et collectivités publiques	483	266
Groupe et associés	3 380	3 281
Créditeurs divers	17	15
Produits constatés d'avance	-	-
Trésorerie passive	5	10
TOTAL PASSIF	**11 301**	**10 570**

RAPPORT FINANCIER 2018 6

الملحق رقم(11): جدول حسابات النتائج لشركة سوناطراك 2016-2017

B) COMPTE DE RÉSULTATS AU 31 DÉCEMBRE 2017

DESIGNATION (en Milliard de DA)	2017	2016
Ventes et produits annexes	4 031	3 398
Production stockée ou déstockée	21	3
Production immobilisée	408	374
Subventions d'exploitation	208	161
I. PRODUCTION DE L'EXERCICE	**4 668**	**3 936**
Achats consommés	388	332
Services extérieurs	1 243	1 104
Autres services extérieurs	143	133
II. CONSOMMATION DE L'EXERCICE	**1 774**	**1 569**
III. VALEUR AJOUTÉE	**2 893**	**2 367**
Charges de personnel	140	150
Impôts, taxes et versements assimilés	1 379	1 168
IV. EXCEDENT BRUT	**1 376**	**1 049**
Autres produits opérationnels	129	98
Autres charges opérationnelles	75	40
Dotations aux amortissements provisions et pertes de valeur	707	589
Reprises sur pertes de valeur et provisions	60	29
V. RESULTAT OPERATIONNEL	**783**	**545**
Produits financiers	122	115
Charges financières	495	393
VI. RESULTAT FINANCIER	**-373**	**-278**
VII. RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOT (V+VI)	**410**	**268**
Impôts exigibles sur résultat ordinaire	35	61
Impôts différés (variations) sur résultat ordinaire	49	-
- TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES (c)	4 979	4 177
- TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES (d)	4 653	3 971
VIII. RESULTAT DES ACTIVITES ORDINAIRES (C-D)	**326**	**207**
Eléments extraordinaires (produits)	-	-
Eléments extraordinaires (charges)	-	-
IX. RESULTAT EXTRAORDINAIRE	-	-
X. RESULTAT NET DE L'EXERCICE	**326**	**207**

6 — RAPPORT FINANCIER 2017

سوناطراك sonatrach

الملحق رقم(12): جدول حسابات النتائج لشركة سوناطراك 2017-2018

B. Tableau des Comptes de Résultats au 31 décembre 2018

TABLEAU DES COMPTES DE RESULTATS

DESIGNATION (en Milliard de DA)	2018	2017
Ventes et produits annexes	4 881	4 031
Production stockée ou déstokée	33	21
Production immobilisée	495	408
Subventions d'exploitation	35	208
I. PRODUCTION DE L'EXERCICE	**5 444**	**4 668**
Achats consommés	215	388
Services extérieurs	1 543	1 243
Autres services extérieurs	161	143
II. CONSOMMATION DE L'EXERCICE	**1 919**	**1 774**
III. VALEUR AJOUTEE	**3 525**	**2 893**
Charges de personnel	155	140
Impôts, taxes et versements assimilés	1 804	1 379
IV. EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION	**1 566**	**1 376**
Autres produits opérationnels	171	129
Autres charges opérationnelles	68	75
Dotations aux amortissements provisions et pertes de valeur	651	707
Reprises sur pertes de valeur et provisions	57	60
V. RESULTAT OPERATIONNEL	**1 075**	**783**
Produits financiers	107	122
Charges financières	664	495
VI. RESULTAT FINANCIER	**-557**	**-373**
VII. RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOT (V+VI)	**518**	**410**
Impôts exigibles sur résultat ordinaire	97	35
Impôts différés (variations) sur résultat ordinaire	7	49
• TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES (c)	5 779	4 979
• TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES (d)	5 365	4 653
VIII. RESULTAT DES ACTIVITES ORDINAIRES (c-d)	**414**	**326**
Eléments extraordinaires (produits)		
Eléments extraordinaires (charges)		
IX. RESULTAT EXTRAORDINAIRE		
X. RESULTAT NET DE L'EXERCICE	**414**	**326**

الملحق رقم (13) جدول تدفقات النقدية لشركة سوناطراك لسنتي 2017–2018

سوناطراك
sonatrach

C. Tableau de Flux de Trésorerie au 31 décembre 2018

Rubriques (en milliard de DA)	2018	2017
Flux de trésorerie provenant des activités opérationnelles		
Résultat net de l'exercice	414	326
Ajustement pour :		
Amortissements et provisions	566	613
Variations des impôts différés	7	144
Quote-part des subventions virées au résultat	36	207
Variations des stocks	-67	-24
Variation des clients et autres créances	43	-20
Variation des fournisseurs et autres dettes	191	-279
Plus ou moins-values de cession, nettes d'impôts	-	-
Report à nouveau & comptes de liaisons	103	-101
Flux de trésorerie net provenant des activités opérationnelles (A)	**1 293**	**867**
Flux de trésorerie provenant des activités d'investissement		
Acquisitions d'immobilisations incorporelles et corporelles	-1 291	-1 147
Cessions d'immobilisations incorporelles et corporelles	438	386
Acquisitions d'immobilisations financières	-258	-413
Cessions d'immobilisations financières	597	518
Subventions d'équipement et d'investissement		
Flux de trésorerie net provenant des activités d'investissement (B)	**-514**	**-656**
Flux de trésorerie provenant des activités de financement		
Variation des capitaux propres	143	177
Variation des emprunts et dettes financières		-1
Affectation du résultat (n-1)		
• Coupons et dividendes	-100	-50
• Réserves facultatives	-226	-156
Flux de trésorerie net provenant des activités de financement (C)	**-183**	**-30**
Flux de trésorerie de la période (A+B+C)	**596**	**181**
Trésorerie d'ouverture	656	474
Trésorerie de clôture	1 252	655
Variation de la trésorerie de la période	**596**	**181**

الملحق رقم (14): جدول الأموال الخاصة لشركة سوناطراك لسنتي 2017-2018

D. Tableau de Variation des Capitaux Propres au 31 décembre 2018

DESIGNATION (en Milliard de DA)	Capital social	Prime de fusion	Ecart d'évaluation	Réserves et résultats	Total des capitaux propres
Solde au 31 décembre 2016	**1 000**	**33**	**62**	**4 951**	**6 046**
Changement de méthodes comptables				-95	-95
Corrections d'erreurs significatives				-6	-6
Profits/pertes non comptabilisés dans CDR			33		33
Dividendes payés				-50	-50
Biens dévolus par l'Etat				-12	-12
Résultat net de l'exercice				326	326
Solde au 31 décembre 2017	**1 000**	**33**	**95**	**5 114**	**6 242**
Changement de méthodes comptables				-	-
Corrections d'erreurs significatives				-	-
Profits/pertes non comptabilisés dans CDR			21		21
Dividendes payés				-100	-100
Biens dévolus par l'Etat				-	-
Résultat net de l'exercice				414	414
Solde au 31 décembre 2018	**1 000**	**33**	**116**	**5 428**	**6 577**